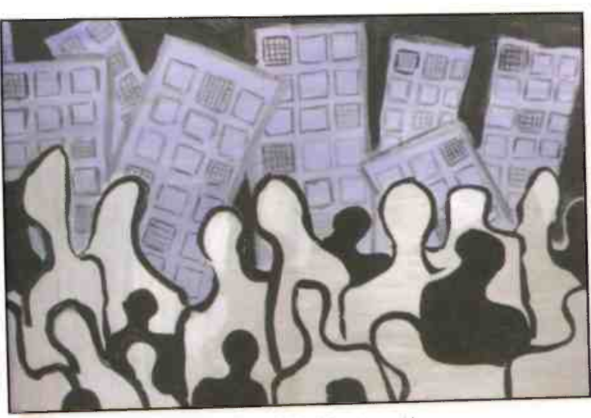
د. مصطفى المصمودي

المجتمع المدني العربي

في

زمن الثورة الرقمية



ليلى بن بشير (48صمX 36صم) أكريليك



هيبسكوس للنشر — دار البستان للنشر — مركز إفادة

ss

نوفمبر 2005



د.مصطفى المصمودي

Dr Mustapha Masmoudi

لنفس المؤلف

- *الاقتصاد الإعلامي في تونس* (بالفرنسية)، نشر دار الصباح 1975.
- *النظام العالمي الجديد*، العدد 94 من سلسلة عالم المعرفة، (بالعربية)، 1985.
- *طريق حر لعالم متعدد* (بالفرنسية)، دار النشر الباريزية 1986.
- *إفريقيا أمام تحديات الطريق السيارة للإعلام*، سلسلة دراسات إعلامية للألكسو،(بالفرنسية)، 1995.
- *العرب في المجتمع الإعلامي* (بالعربية).
- *الإعلام المعولم* (بالفرنسية).
- *المعراج من قرطاج* (بالعربية والأنقليزية والفرنسية) الطبعة الثانية، دار البستان للنشر وهيبسكوس للنشر، تونس 2005 .

DU MEME AUTEUR

- *L'économie de l'information en Tunisie*, (version française) édit. Dar ESSABEH Tunis, 1975.
- *Le Nouvel Ordre de l'Information* (version arabe) édit. MONDE DU SAVOIR, Koweit. 1985,
- *Voie libre pour monde multiple* (version française) édit. ECONOMICA; Paris, 1986.
- *L'Afrique face aux défis de l'Autoroute de l'information* (Paris version arabe) édit. ALESCO; Tunis, 1995.
- *Les Arabes dans la société de l'information* (version arabe) édit. Dar EL BAYEN Doubaï-UEA, 1997.
- *La télé mondialisation* (version française) édit. Centre MASSMEDIA; Tunis, 2000.
- De *Carthage au cyberespace* (version arabe, française, anglaise) co-édition EL BOUSTENE EDITIONS & HIBISCUS EDITIONS, Tunis,2e éd. Novembre 2005.

Co-Auteur des rapports de:
- *un seul monde, voix multiples*, UNESCO 1980.
- *Le présent et le futur*, ALESCO.

AUTHOR'S PUBLICATIONS

- *The Information Economy in Tunisia* (in French) Ed.DAR ESSABAH, 1975.
- *The New Information Order* (in Arabic) Ed.Monde du Savoir, Kuweït, 1985.
- *Free voice for a multiple world* (in French), Ed.ECONOMICA, Paris, 1986
- *Africa and the challenges of Highways Information* (in Arabic). Ed. ALECSO, Tunis1995.
- *Arabs in the Information Society* (in Arabic) Ed. Dar El Bayan, Dubaï, UEA 1997.
- *Tele-globalization* (in French) Ed. MASSMEDIA Center, Tunis, 2000.
- *From Carthage to cyberspace* (in Arabic, French & English) EL BOUSTEN & HIBISCUS Publishing, 2° Ed. Tunis, 2005.

Co-Author of reports :
- *One world, multiple voices*, UNESCO 1980.
- *The Present and the Future*, ALESCO.

ISBN 9973-857-16-X

impression:
caractère Tél.: 216 71 755 775

الثقافة السيبرانية للجمعيات

مصطفى المصمودي

المجتمع المدني
في زمن الثورة الرقمية

مجالات مساهمة منظمات المجتمع المدني

في بناء مجتمع المعلومات

وتحقيق أهداف الألفية للتنمية (2005-2015)



هيبسكوس للنشر —— دار البستان للنشر —— مركز إفادة

§§

نوفمبر 2005

عمر أبو يوسف القرشي

المحتوى

الباب الأول

ما بين الإعلام والمعلومات والمجتمع المدني

الباب الثاني

المجتمع المدني في قمة مجتمع المعلومات

الباب الثالث

مساهمة الجمعيات العربية للمعلومات في تحقيق الالفية الثالثة

كلمة الناشر

ان التحديات الكبيرة التي تواجه العالم العربي في مطلع الالفية الثالثة خاصة في مجال الثورة الرقمية التي أفرزتها التقنيات الجديدة للاتصال والاعلام جعلت من الضروري مساهمة المجتمع المدني العربي مساهمة فعالة لكسب رهان مجتمع المعلومات الذي ستوضع أسسه النهائية من طرف قمة عالمية بتونس من 16 إلى 18 نوفمبر 2005.

وتلبية للحاجة الملحة لدعم كل مكونات المجتمع المدني بالدراسات الاستراتيجية والتنظيرات الحديثة تشرع دار هيبسكوس للنشر بالشراكة مع دار البستان للنشر ومركز إفادة للإعلام والتكوين والتوثيق الجمعياتي و **س د مايند** CDMIND ، الشريك الرقمي للمجتمع المدني، في اصدار سلسلة فكرية بعنوان «**الثقافة السيبرانية للجمعيات**» لنشر البحوث والدراسات التي من شأنها اثراء الحركة المعرفية بتونس.

وقد اخترنا ان نستهلّ هذه السلسلة بدراسة للدكتور مصطفى المصمودي تحت عنوان «***المجتمع المدني في زمن الثورة الرقمية***» جاءت لتسلط الاضواء على تطور مفهوم المجتمع المدني الجديد كاحد الاركان الذي سيقوم عليها بناء مجتمع المعلومات وتعرّف بالخطة الشاملة التي رسمها المنتظم الاممي فاسحا المجال امام كافة الطاقات الحية للمجتمع والجمعيات على وجه الخصوص، للمساهمة في تحقيق أهداف الالفية للتنمية.

وهكذا فان موضوع الكتاب الأول من هذه السلسلة في صلب اهتمامات الحدث التاريخي الذي ستعيشه تونس خلال الأسابيع القادمة ومساهما في تنفيذ قرارات هذه القمة العالمية.

اننا أردنا أن يكون لهذا العدد الاول دلالة متميزة ولذلك فقد تولينا ترجمة المحتوى باللغتين الفرنسية والانقليزية ونشره رقميا على قرص ليزري متفاعل ومتعدد الوسائط وايوائه على موقع الواب لفائدة الجمعيات تجاوبا مع البرنامج الرئاسي الذي يرمي الى نشر الثقافة السبرانية عبر انتاج فكري مكثف على أوسع نطاق عالمي.

نور الدين المرابط
لمدير العام لمركز إفادة

المقدمة

اقترنت الثورة الإعلامية التي شهدهما الإنسانية بعد غزو الفضا بعبارة القرية الكونية ثم اقترنت الثورة السيبرانية بعبارة مجتمع المعلومات. وفي الواقع أن التطور المذهل لقطاعات الإعلام والاتصال والمعلومات لم يفاجئ المتضلعين في العلم والمتخصصين في الدراسات الإستراتيجية، إذ هم الذين مهدوا بالبحث للثورة التكنولوجية التي نشهدها اليوم وأعدوا العدة لما بعد العصر الصناعي.

فامتدت الشبكات الإلكترونية واتسع نطاقها واقتنع أصحاب القرار بأن المعلومات والمعرفة يتطلبان إستراتيجية خاصة منصهرة في الإستراتيجية الدولية المتصلة بالتنمية الشاملة والحضور السياسي على الساحة العالمية، وكان هذا الاعتبار الاستراتيجي هو الذي ساعد سياسيا واقتصاديا على تهيئة المناخ وجعل الاكتشافات التقنية المتلاحقة تحظى بالدعم المتواصل والأهمية الكبرى.

لقد تساءل الملاحظون، في وقت ما، عن مبررات إقبال عمالقة الاقتصاد على دمج الإعلام والسينما، والصحافة والنشر، وبرمجة الكمبيوتر والإنترنت في استثماراتهم والمراهنة على هذه القطاعات في الحركة الاقتصادية والبورصة العالمية. وذهب بعضهم إلى التشكيك في حاجة سكان المعمورة إلى تلك الحلقة الكثيفة من

الأقمار الاصطناعية التي تجاوز عددها الخمسمائة ساتل للإرسال المباشر وغير المباشر، ثم اتضح كيف يمكن استغلال أجهزة الإعلام الحديثة لكل الأغراض في هذا العصر الذي لم يعد فيه وجود لأي حواجز أو حدود إذ دخل الهاتف كل بيت وانتشرت القنوات الفضائية، وأصبح الكمبيوتر الشخصي مرافقا للإنسان في كل مكان.

ففهم الجميع أسباب وقوف أكبر البلدان المصنعة منذ ثلاثة عقود ضد مسعى منظمة اليونسكو لإقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال بغية تحقيق بيئة معلوماتية عالمية قائمة على التوزيع المتكافئ للموارد الجديدة ولمنافعها الشاملة لكافة القطاعات وكل المجتمعات البشرية.

فبالأمس كانت المنافسة تقوم بكل درجاتها وأنواعها داخل حدود الوطن. أما اليوم فإن العولمة غيبت البعد الوطني والقومي، وأضحت تعني الانصهار في مصنع عالمي واحد وسوق عالمية تهيمن عليها الشركات العابرة للقارات، وتعامل تجاري في أرضية عالمية لا تتشابه مع الواقع المعهود في تقاليده الإنسانية ولا في ثقافته. ورغم ذلك فإن الكثير من المنظرين يعتبرون أن تكنولوجيا الاتصال هي الوسيلة الأساسية التي يمكنها تأمين سلامة الوجود الوطني في مناخ المنافسة العالمية وكسب رهانات مجتمع المعلومات بمسايرة التحولات التقنية والتحكم فيها والاندماج في المنظومات المعلوماتية الدولية.

ولذلك فإنه يحق لنا التساؤل اليوم: أي تشكيل معرفي يمكن الحديث عنه؟ هل هو المضمون المحلي الذي توارثناه جيلا بعد جيل؟ أم الثقافة السيبرانية التي ستكيف المجتمع في شكل جديد؟ وهل يتعين ربط مفهوم المجتمع المعرفي بالشبكات الحديثة للمعلوماتية وبالتجهيزات الرقمية التي قد تتجاوز الإنسان في ذكائه وطاقته الإبداعية، وتقدر على التأثير في سلوكه، وتغيير حاجاته في مظهرها وفي مضمونها؟ لقد تجاوبت الحكومات والمنظمات الأممية مع هذه التصورات

والتوقعات اقتناعا بالوعود الملموسة التي يمكن أن تحققها تكنولوجيات الاتصال الحديثة في البلدان المصنعة وفي البلدان النامية على حد سواء فتبنت مشاريع متكاملة ومتماسكة بهدف تدعيم برامج التنمية الاقتصادية والتشغيل والصحة والحريات العامة وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك اجتمع خبراء مجموعة السبع كبار في بروكسال عام 1995 لتصور ملامح مجتمع المعلومات ثم تأسست مجموعة جايان Géant المتكونة من أخصائيين ينتسبون إلى كل القطاعات بما في ذلك العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، للتعمق في بحث هذا الموضوع. وعلى إثر ذلك اجتمعت قمة في مستوى مجموعة الثمانية (G8) بأوكينا في اليابان لتوضيح التصورات حول هذا المجتمع الجديد. وخرج المشاركون بجملة من القرارات الهامة منها التعهد بردم الفجوة الرقمية وإيجاد إطار تشريعي دولي لتنظيم استعمال شبكة الإنترنت والإعلان عن حق كل الأطراف المشاركة في إرساء هذا البناء الواعد. إلا أن البلدان النامية رؤوا أن لا مجال لبناء مجتمع عالمي جديد في غيابهم ونادى البعض من رؤسائهم بتنظيم قمة عالمية من أجل التأمل في الرؤية المؤدية إلى مجتمع الغد عبر قنوات التعاون والتآزر. ثم جاء القرار الأممي بعقد هذه القمة لوضع خطة شاملة تفسح المجال أمام كافة الطاقات الحية في المجتمع وتسند نصيبا واضحا في هذا البناء إلى منظمات المجتمع المدني. ومساهمة في تحليل هذه التفاعلية بمختلف مظاهرها.

الباب الأول

ما بين الإعلام والمعلومات والمجتمع المدني

اقترنت في السنوات الأخيرة كلمة «مجتمع» بمفهومين مختلفين ظهرا في وقت واحد. وهما «مجتمع المعلومات» و«المجتمع المدني». وفعلا تنامت أهمية المنظمات غير الحكومية في ظل التغييرات الاقتصادية والسياسية الناجمة عن التقدم التكنولوجي والانتشار الواسع لشبكة الإنترنت وأصبحت طرفا مساهما في بناء المجتمع الجديد الذي سينبع من تراكم الإعلام وتدفق المعلومات وتترلت في هذا الإطار الحاجة الملحة إلى المرجعيات الفكرية والبعد الإيديولوجي والتنظير.

وسنحاول توضيح هذا من خلال العناصر الأربعة التالية:

I: من ثورة الإعلام إلى مجتمع المعلومات

II: علاقة الإعلام بالمجتمع المدني

III: تطور المفهوم النظري للمجتمع المدني

VI: مكونات المجتمع المدني في العرف الدولي

I- من ثورة الإعلام إلى مجتمع المعلومات

يستشف من المحاولات الأولى للتعريف بمجتمع المعلومات أنه المجتمع الذي يلي المجتمع الصناعي الذي ازدهر في عصر الاستعمار واتسم بالاستغلال المفحش لطاقات البلدان الضعيفة[1]. لقد كتب ماكس ويبار في هذا السياق أن الإنسان ركز اهتمامه في المجتمع الصناعي على احتساب الكم فغاب الإنسان في هذا التعداد و لم يؤخذ مصير الإنسانية في الحسبان. فمجتمع المعلومات هو النتيجة الطبيعية للتطاحن بين الشيوعية والرأسمالية وللحرب الباردة التي دارت رحاها طيلة النصف الثاني من القرن العشرين.

وفي هذا المجتمع الجديد يعتمد الإنسان على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بحيث تتيسر له إمكانية جمع المعلومات من خلال الشبكات الرقمية ذات القدرة العالية والتكاليف الزهيدة. وسيقام هذا المجتمع على أسس انسانية هدفها تكافئ مظاهر الحيف التي اتسم بها المجتمع الذي سبقه. ومع انتشار المعلومات وتسارع توليد المعارف والاختراعات العلمية ستكون المعرفة ركيزة حاسمة لتطوير المجتمعات وتكثيف الإنتاج الثقافي واستغلال البراعات والتوظيف المثالي لمخابر البحث العلمي، ويصبح الإنسان العادي متمكنا من إنجاز الكثير من الخدمات عن بعد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يصبح بإمكان أصحاب القرار توظيف هذه التجهيزات في الحياة السياسية والدبلوماسية والدفاع الوطني وغيرها من القطاعات الإستراتيجية. غير أن المفهوم النهائي لمجتمع المعلومات الناجم عن هذه الثورة الرقمية لن يتبلور إلا على أمد طويل. وقد تفاوتت النظريات حوله منذ البداية.

ومما يجدر التذكير به في هذا الاستعراض التاريخي السريع، أن بداية التفكير في وضع شبكة اتصالية على مستوى عالمي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد

[1] ستيفانو ردوتاو Stephano Rodato، "الديمقراطية الإلكترونية"، باريس، أبوجي – جانفي1999.

الرئيس روزفلت إذ وردت الإشارة إلى ذلك في البرنامج الإصلاحي نيوديل «New deal» منذ أكثر من سبعين سنة ضمن خطة تكثيف الخطوط الهاتفية ومحاولات الرفع من حواجز الاحتكار التي كانت سائدة إذاك، وكان الهدف هو فسح مجالات المنافسة أمام الشركات الكبرى المتخصصة في مد الشبكات عبر التقنيات المتاحة. غير أن هذه القيود الحمائية لم تساعد على الإنجاز الفعلي لهذا التصور المستقبلي[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية وتحجير الاستثمار في قطاعات التسلح بالنسبة إلى البلدان المنهزمة اتجه الاهتمام في اليابان بصورة خاصة إلى القطاع الإلكتروني ونظم الكمبيوتر. وكان من نتائج ذلك أن نشر الباحث الياباني يناجي مسودا Youneji Massouda مدير المعهد الياباني لتطوير استعمالات الحاسوب في سنة 1971، مخططا تحت عنوان «خطة وطنية للمجتمع الإعلامي» يهدف إلى تهيئة اليابان ليكون أول بلد ينتقل من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات قبل سنة 2000 ، فاهتم الباحثون في الولايات المتحدة بهذه الدراسة اهتماما كبيرا.

وتعقيبا على هذا البحث استنتج بركهيل[3] D.F. Parkahil أن إدماج وسائل الإعلام سوف يؤدي إلى نظام مشابه «لشبكة من الطرقات السريعة الإلكترونية» تمتد عالميا بدون حواجز ولا حدود. وكان هذا الخبير هو أول من اعتمد هذا المصطلح لتجسيم مفهوم مجتمع المعلومات قبل انتشار عبارة «**الطريق السريعة للمعلومات**» Information Super Highway. وتنبأ إذاك بأن البحث في المخابر سيتوصل عاجلا أو آجلا إلى تذليل العقبات الفنية حول نقل الصورة الرقمية بالسرعة المطلوبة واللون المطابق. وجاء في هذا التعقيب أن الشبكة العالمية للكمبيوتر سوف تحتوي على مجموعة لا تحصى ولا تعد من الخدمات التي تتصل بالفنون والعلوم والتربية والصناعة والتجارة والصحة والنقل والإدارة العمومية

[2] دراسة للمركز الثقافي الأمريكي بتونس، «مجتمع المعلومات»، ماي 1995.
[3] في دراسة أعدها هذا الباحث الأمريكي لليونسكو سنة 1978 لإثراء تقرير لجنة ماك برايد مع الإشارة إلى أن هذا الباحث هو من أول المساندين لخبراء الجنوب الذي نادوا بنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال من أجل بناء المجتمع الإعلامي والمعرفي.

والنشاط الحكومي. وسوف تساعد على رفع الإنتاجية، وزيادة الناتج الوطني، وتوفير فرص التشغيل، وتحسين نوعية الحياة.

ولم تظهر بعد في تلك الفترة كلمة إنترنت، بل كان الخبراء يستعملون عبارة الشبكة العالمية لخدمة الكمبيوتر لتوضيح مفهوم القنوات التي ستساعد على تدفق المعلومات في أوسع نطاق عالمي من خلال الإشارات الرقمية والنقل الآلي المباشر للنص والصوت والصورة المتحركة. وقد ركزت البحوث إذاك على القوة الإعلامية التي برزت كطاقة جديدة قابلة للتوزيع الإلكتروني ولاحتلال مكانة كبرى تتجاوزمكانة الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الوطني لاعتبار أن الانتقال نحو «**المجتمع ما بعد الصناعي**» يحصل عندما يبلغ قطاع الخدمات المعتمد على الإعلام نسبة كبيرة من الناتج الوطني(قد تتجاوز 50%). ونبه الباحثون الذين أعدوا دراسات مماثلة بطلب من اليونسكو في تلك الفترة إلى أن الانتقال من مجتمع إلى آخر قد يمر بأزمات اقتصادية وضغوطات في مستوى التشغيل قبل اكتشاف أنواع جديدة من مظاهر العمل، مستنتجين أن الهموم التي عبر عنها ممثلو البلدان النامية وطالبوا من أجل معالجتها بإقرار نظام عالمي جديد للإعلام سوف تجد الحل الملائم لها بعد وضع نظم اتصال عالمية، متيسرة أمام كافة الشعوب، مساعدة على التبادل، متحررة من كل رقابة أو ضغوطات، لا تتحكم فيها سوى مدونات السلوك التي يعتمدها المستعملون بكل حرية واقتناع [4].

ولئن ظهر مصطلح المجتمع الإعلامي Information Society منذ سنة 1971 كما لاحظنا فإنه لم يتكرس على الصعيد السياسي إلا بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية سنة 1993 عن خطتها الإنمائية الجديدة وأطلقت عليها عنوان «طريق المعلومات فائقة السرعة» Information Super Highway. والجدير بالذكر إن مصطلح

---

[4] بال فرنسيس Balle Françis، "الإعلام والمجتمعات"، النشرة السادسة - مون كريتيان.

مجتمع المعلومات لم يأخذ على المستوى العربي صيغته النهائية إلى اليوم، لأن الأمر لم يحسم بين المنظرين ومازال الخلاف قائما بخصوص نسبة هذا المجتمع، فالبعض ينسبه إلى الإعلام والبعض الأخر إلى المعلومات، أما المتخصصون في وضع الشبكات فإنهم يربطونه بالاتصالات. وقد تؤول هذه النسبة إلى المعرفة باعتبار أن شبكات الاتصال الكبرى تكمن وظيفة في إبلاغ المعلومة إلى الجماهير ومعالجتها بما يتلاءم مع الحاجة، كما أن شبكة الإنترنت ستكون العمود الفقري للعصر السيبراني.

II- علاقة الإعلام بالمجتمع المدني

إن عناية منظمات المجتمع المدني بموضوع الإعلام والاتصال ليست وليدة اليوم إذ كانت البداية منذ أكثر من ربع قرن. وقد اهتمت بهذا الموضوع اللجنة المختصة التي كلفتها منظمة اليونسكو في سنة 1977 بدراسة وبحث قضايا الإعلام والاتصال المطروحة على الساحة العالمية، فاستشف أعضاء هذه اللجنة الواقع الذي بدأنا نعيشه اليوم، وصوروا ملامح العولمة الاقتصادية وانعكاساتها العميقة على سوق الشغل، ونسق العمل وعلاقة كل ذلك بالنظام الإعلامي السائد على الساحة العالمية. وتوصل واضعو التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات من أجل بناء المجتمع الإعلامي الجديد. فرأوا أن دور المنظمات المهنية والرابطات لشتى وسائل الإعلام سيزداد أهمية على مر السنين في تحقيق هذا المشروع الكوني [5].

وكانت الندوة التي عقدتها المنظمات غير الحكومية بمقر اليونسكو في 13 مارس 1979 لإتمام استنتاجات أعضاء اللجنة الدولية CIC من أولى التظاهرات المتصلة بهذه العلاقة الحميمة. ولئن كان عنوان الندوة إذاك هو «**التصور الجمعياتي للحق في الاتصال**» فإن اهتمام المشاركين الذين مثلوا حوالي مائة جمعية واتحاد مهني امتد إلى مجالات مساهمة وسائل الإعلام والاتصال في التنمية وفي تدعيم السلم

[5] اليونسكو، سنة 1980 –لتقرير اللجنة الدولية لبحث قضايا الإعلام(لجنة ماكبرايد) نشر بباريس تحت عنوان « أصوات متعددة وعالم واحد».

والتفاهم الدولي وفي مقاومة مختلف مظاهر الحث على الحرب والعنفوالعنصرية. وقد حث المؤتمرون من جهة أخرى وسائل الإعلام والاتصال على رعاية الخصوصيات الثقافية ومناصرة التعدد اللغوي منادين بإنشاء صندوق عالمي للنهوض بوسائل الإعلام والاتصال المدعمة لجهود التنمية وبالتزام المجموعة الدولية بقرارالها من أجل تكثيف جدوى هذا القطاع الحساس. وعند تناولهم لموضوع حق الإنسان في الاتصال أكدوا أن شروط ضمان هذا الحق تتوقف أساسا على احترام كل الاعتبارات المذكورة، وأن هذا الحق يتجاوز مفهوم الحق في الإعلام لأنه يتعلق بالأفراد والمجموعات والشعوب والدول في نفس الوقت ولأنه يقوم على مبدإ تقاسم المسؤوليات لتجسيم مشاركة المواطن في اتخاذ القرار، كما أنه يستوجب توفر وسائل التعبير للمحتاجين إليها والأسس القانونية والأخلاقية لتأمين سلامة التعامل الحر والمسؤول. ولذلك فقد استنتجوا

أن دور المنظمات غير الحكومية يتمثل أساسا في دعم كل الجهود الوطنية المبذولة من أجل بلورة مفهوم هذا الحق وتعميمه في كل المستويات.

وتمر الأيام وتأتي مختلف الأطراف المعنية بعد ربع قرن لتؤكد أولا على أهمية الوظيفة المتنامية للمجتمع المدني في تطوير قطاعات الإعلام والنهوض بحق الإنسان في الاتصال وتسعى ثانيا إلى إقناع الرأي العام بأن مختلف مكونات القطاع الإعلامي تنصهر أساسا في صلب المجتمع المدني. إلا أن محاولات التصنيف الجارية حتى اليوم لم تتوصل إلى اتفاق حول تنسيب النشاط الإعلامي إلى قطاع معين. فالبعض يراه أقرب إلى المجتمع المدني مبررا ذلك بالوظيفة الاجتماعية والثقافية لوسائل الإعلام ونظرا لارتباط بعض المؤسسات الصحفية بقانون التعاونيات والمنظمات غير الحكومية. وهنالك من يراه أقرب إلى القطاع العام لأن وسائل الإعلام السمعي المرئي تخضع غالبا للاحتكار الحكومي وهذا الوضع لا يزال سائدا في كثير

من البلدان النامية. كما أن هنالك من يعتبر أن وسائل الإعلام التي تعتمد على قواعد السوق هي جزء من قطاع الأعمال ولا يمكن التمييز بينها وبين مؤسسات تجارية أخرى. ورغم هذا الاختلاف فإن الأطراف الثلاثة يقرون في الوقت ذاته بأن الجمعيات المهنية المعنية بالإعلام هي من مكونات المجتمع المدني وأن مفهوم مجتمع المعلومات يتجاوز مفهوم الإعلام الجماهيري ويتصل بكافة مظاهر النمو، وفي هذا الإطار بالذات يبرز دور الإعلام في توعية المواطن بواجباته في بناء المجتمع الجديد الذي سيقوم على الإعلام والاتصال والمعرفة وجعله يشارك كطرف فاعل في الحياة السياسية والإنمائية.

III- تطور المفهوم النظري للمجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني كان موجودا تاريخيا بشكل جنيني منذ أرسطو. وكان يعني مجموع المواطنين الذين يرتبطون برباط المواطنة. أما اليوم فإن المفهوم المعاصر للمجتمع المدني هو مجموع القيم المشتركة، وهو الذي يشكل رأس المال الاجتماعي. وقد لخص النادي الأورو متوسطي مختلف هذه الاعتبارات في أن المجتمع المدني يتألف من كل الأفراد والمنظمات الذين:

- يبذلون جهدهم بدون هدف للربح
- يناضلون من أجل احترام القيم العالمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي.
- يعملون بالاعتماد على الوسائل السلمية وباستقلال عن المصالح التجارية والسلط العمومية والأحزاب السياسية والبرامج الدينية.
- يسعون لتهيئة الرأي العام وتعميق الوعي الجماعي بالقضايا العامة والتضامن الاجتماعي والمساواة بين الذكور والإناث والتعددية الثقافية وسبل تحسين نوعية الحياة ونظافة المحيط وحماية الطبيعة ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

أما لجنة الخبراء التي كلفها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتصور مستقبل العلاقة بين المنتظم الأممي والمجتمع المدني والتي أطلق عليها إسم «لجنة كردوسو» فإنها عرفت هذا الكيان بفضاء النشاط المجتمعي للمواطنين خارج المحيط العائلي وعلاقات الصداقة والزمالة وحيث يمكن للإنسان الدفاع عن مصالحه وأفكاره ومبادئه. ويستثنى من هذا التحرك كل نشاط تجاري من شأنه توفير الربح أو نشاط سياسي.

وتعتمد منظمة الأمم المتحدة عبارة المنظمات غير الحكومية للإشارة إلى كل المنشآت التي لا تنتمي إلى الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية. ويمكن أن ينتسب كذلك إلى المجتمع المدني كل فرد يمارس نشاطه المهني في الإطار التربوي والعلمي والثقافي. وبذلك تتجاوز تركيبة المجتمع المدني الجمعيات والتشكيلات الاجتماعية لتشمل كل الأطراف الفاعلة خارج النطاق الحكومي والقطاع التجاري والتي تسخر جهدها لدعم المبادرات المبنية على التطوع والتآزر والتضامن. ولذلك فقد ميز التشريع في كثير من البلدان بين قوانين الأحزاب وقوانين الجمعيات حتى لا تختلط الأوراق فتصبح الأحزاب نوادي مهنية والجمعيات أحزابا سياسية.

وبما أن الحياة السياسية تدعو المواطنين أفردا وجماعات إلى الاهتمام بكل القضايا العامة، فقد حاول بعض المنظرين التوفيق بين الاعتبارين ووضع الحدود بين النشاطين فرفعوا شعارا يتيح للمجتمع المدني الانشغال بالسياسة وينهيه عن الاشتغال بها في ذات الوقت. وهو ما يعني أنه من حق المنظمات الوطنية للمجتمع المدني أن تناصر حسب تخصصها الاختيارات السياسية التي تتماشى مع أهدافها، وأن تنحاز إلى البرامج الانتخابية التي تساعدها أكثر من غيرها على تحقيق تلك الأهداف، وأن تشارك في التظاهرات الدولية التي تتماشى مع تخصصاتها، إلا أنه ليس من صلاحيتها أن تتحول إلى أحزاب سياسية وتتحرك على الساحةالدولية في اتجاهات تتنافى مع المصالح الوطنية أو القومية.

وفي هذا السياق فإن الخطاب السياسي الذي طرحته الأمم المتحدة يؤكد على دور المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة للفئات المهمشة ودعم تلك الفئات والإسهام في التحول الديمقراطي.

ويتوجه العالم بكل قوة نحو التوسع في دور مؤسسات المجتمع المدني إيمانا التنمية الفاعلة لا تتحقق إلا بمشاركته وبمبادراته[6]. غير أن دور هذه المؤسسات قد انحصر في بعض البلدان العربية في دوائر محدودة من العمل الاجتماعي[7]. وعلى كل فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهمية المنظمات الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة، وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة، وتأكيد الحقوق والدفاع عنها، وإنضاج المجتمع المدني وتحريره من كافة القيود المتصلة بالشمولية والهيمنة، ومن ثم تعظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم وأحلامهم ورؤياهم [8].

VI - مكونات المجتمع المدني في العرف الدولي

لقد نص الفصل 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي له الحق في اتخاذ ما يراه من إجراءات لاستشارة المنظمات غير الحكومية في مجالات اختصاصاتها. وقد يكون ذلك مباشرة بالنسبة للمنظمات ذات الطابع الدولي أو بعد استشارة الحكومات إن كانت المنظمات من الصنف المحلي. ومن الملاحظ أن نسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة من ميزانيات الأمم المتحدة تنفذ عبر المنظمات غير الحكومية وأن ثلث ميزانية اليونيساف UNICEF يتأتى من هذه المنظمات. وقد ارتفع عدد الجمعيات المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC من 800 في سنة 1990 إلى 2400 في سنة 2004. وينتظر

[6] الدكتورة أماني قنديل في ندوة «مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي»، 3/ 4 أفريل 2000 مركز جامعة الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت).
[7] الدكتورة ميمونة الصباح في كلمتها الافتتاحية للندوة المذكورة.
[8] عودة محمود منصور، «واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية»، سنة 2000، دار المستقبل العربي بالقاهرة.

أن يتواصل ارتفاع هذا العدد بعد نشر تقرير لجنة كردوسو. إذ أكد تقرير هذه اللجنة المؤلفة من 12 خبيرا دوليا (والتي كلفها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتقديم المقترحات الملائمة لتكثيف علاقات المنظمات الأممية بمنظمات المجتمع المدني) على ضرورة تشريك المنظمات غير الحكومية في مختلف مراحل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. فتبنى الأمين العام للأمم المتحدة جل اقتراحات اللجنة لربط الواقع المحلي بالواقع الدولي وأكد في بيانه حول هذا الموضوع أمام الجمعية العامة في 15 أكتوبر 2004 أن الأمر يتطلب الإقدام على مجموعة من الإجراءات المتكاملة بهدف المزيد من تشريك الجمعيات في نشاط الأمم المتحدة على المستويين الدولي والوطني في آن واحد. ويندرج هذا الإجراء في نطاق توسع صلاحيات المنتظم الأممي وتنظيم علاقاته بالبلدان المشاركة فيه من خلال تكثيف شبكة العلاقات مع المجموعات التي يتكامل نشاطها مع حكوماتها. وقد أتى هذا التقرير لتوضيح السبل السبع التي يتعين توخيها لرفع الالتباسات في مستوى العلاقات بين الأطراف المعنية وتأمين نجاعة المشاركة الجمعياتية في النشاط التنموي الشامل. وتتمثل هذه المبادرة في:

- تكثيف مشاركة المجتمع المدني في المنظمات الدولية
- إنشاء صندوق من موارد خاصة بهدف تشريك ممثلي المجتمع المدني بالبلدان النامية في مختلف الأنشطة الدولية.
- تحسين آليات الاعتماد لتنمية مردود الجمعيات الناشطة على الساحة الدولية.
- توسيع قنوات الحوار بين سكرتيرية الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
- تكثيف مشاركة المجتمع المدني في نشاط منظمة الأمم المتحدة على المستوى المحلي في مختلف البلدان المعترف بها من طرف المنتظم الأممي.
- توسيع مكتب الشراكة بالأمم المتحدة إلى ممثلي مكونات المجتمع المدني.

وقد أكد التقرير في مختلف أبوابه على الآفاق الواسعة التي تتيحها شبكات الاتصال للنشاط الجمعياتي من جهة، وللدور المتميز الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة من جهة أخرى.

لقد حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ زمن بعيد تصنيف المنظمات غير الحكومية التي سعت لكسب الصفة الاستشارية لدى منظمة الأمم المتحدة أو لدى المنظمات الدولية المختصة مثل اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، وتوصلت المساعي إلى تقريب وجهات النظر دون الحسم المطلق في الأمر أو الاهتداء إلى صيغة موحدة للتنظيم. وقد تجلى هذا التشعب عند تصنيف الجمعيات التي تقدمت بطلب الاعتماد للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إذ تقتصر الأمم المتحدة على ستة أصناف وهي المنظمات الشعبية المهتمة بشرائح اجتماعية معينة مثل الشباب والطفولة والجمعيات المهنية والنوادي الثقافية والمؤسسات الجامعية والأكاديمية والمنظمات الخيرية والحركات الاجتماعية. إلا أن هذا التصنيف لم يكن ملائما بما فيه الكفاية لوضع المنظمات التي ترشحت للمشاركة في أعمال القمة. وتألف في نهاية الأمر بجنيف مجلس يضم ستة عشر نائبا عن العائلات الجمعياتية حسب النوعية والاختصاص وتشمل هذه العائلات الأوساط الأكاديمية والمجموعات العلمية والتكنولوجية ومنظمات الإعلام والاتصال ومنظمات الإبداع والنشاط الثقافي والمجموعات البلدية والمحلية والجمعيات الإنمائية والبيئية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية ومؤسسات التطوع والمجموعات الأصلية وشبكات الشراكة والمؤسسات الخيرية ومجموعات التفكير والاستشراف وجمعيات المعوقين والشبكات والتكتلات والاتحادات المهنية.

– إيجاد هيكلة إدارية جديدة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ في مختلف

المنظمات الدولية المختصة [9].

وقد أكد التقرير في مختلف أبوابه على الآفاق الواسعة التي تتيحها شبكات الاتصال للنشاط الجمعياتي من جهة، وللدور المتميز الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة من جهة أخرى.

لقد حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ زمن بعيد تصنيف المنظمات غير الحكومية التي سعت لكسب الصفة الاستشارية لدى منظمة الأمم المتحدة أو لدى المنظمات الدولية المختصة مثل اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، وتوصلت المساعي إلى تقريب وجهات النظر دون الحسم المطلق في الأمر أو الاهتداء إلى صيغة موحدة للتنظيم. وقد تجلى هذا التشعب عند تصنيف الجمعيات التي تقدمت بطلب الاعتماد للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إذ تقتصر الأمم المتحدة على ستة أصناف وهي المنظمات الشعبية المهتمة بشرائح اجتماعية معينة مثل الشباب والطفولة والجمعيات المهنية والنوادي الثقافية والمؤسسات الجامعية والأكاديمية والمنظمات الخيرية والحركات الاجتماعية. إلا أن هذا التصنيف لم يكن ملائما بما فيه الكفاية لوضع المنظمات التي ترشحت للمشاركة في أعمال القمة. وتألف في نهاية الأمر بجنيف مجلس يضم ستة عشر نائبا عن العائلات الجمعياتية حسب النوعية والجدير بالذكر أن البعض من العائلات المضافة إلى هذا المكتب الدولي هي غائبة في تصنيف الأمم المتحدة للمجتمع المدني مثل البلديات ووسائل الإعلام والاتصال. وسيبقى الحوار مفتوحا في هذا المجال كما أن هيكلة المجتمع المدني ستتطور خلال مراحل بناء مجتمع المعلومات الذي سيكتسي مسحة إنسانية لم يعرفها الإنسان في المجتمع الصناعي ويكفي هذا الاعتبار وحده لتبرير أسباب دعوة المجتمع المدني للمساهمة في إرساء المجتمع الجديد.

[9] انظر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع الصادر يوم 13 سبتمبر 2004.

وهكذا فإن ما يمكن استنتاجه من هذا الباب يتصل بثلاثة اعتبارات:

1- **الشرعية الجديدة** التي اكتسبها المجتمع المدني كأحد أصحاب المصلحة أو الأطراف الأربعة المعنيين، وكأحد الأركان التي سيقوم عليها بناء المجتمع العالمي والمعرفة.

2 - **دور وسائل الإعلام** في بناء مجتمع المعلومات وهو ما يكتسب وظيفة خاصة للمنظمات المهنية والرابطات الناشطة في هذا القطاع فهي طرف متميز يختلف دوره عن دور وسائل الإعلام ذاتها. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يطمس وظيفة المكونات الأخرى للمجتمع المدني والتي لا تقل أهميتها في مجال اختصاصها عن جمعيات الصحفيين والإعلاميين.

3 - **شمولية هذا المشروع** لكل جوانب الحياة فهو مشروع إنمائي يهدف إلى تطوير أوضاع كافة سكان المعمورة دون استثناء، ويمتد إلى كافة قطاعات النمو. فكل المنظمات غير الحكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني معنية في مجال اختصاصها بتحقيق هذا المشروع الدولي الجديد. فمن حق كل مكونات المجتمع المدني الاستفادة مما ستتيحه تكنولوجيا الاتصال من تسهيلات، كما أن الكثير منها سيكون في مقدمة من يساهم في إرساء قيم جديدة مبنية على الشراكة ومؤدية إلى مزيد من العدل والتكافؤ والإنصاف.

الباب الثاني

المجتمع المدني

في قمة مجتمع المعلومات

لقد بدأت الاستعدادات للقمة منذ صدور القرار الأممي حول الموضوع في سنة 2001 فتعددت الندوات التحضيرية في كل القارات وبمشاركة كل القوى الحية ولاسيما منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الاستثمار والإنتاج في القطاع الخاص. وانطلقت الأعمال من إفريقيا حيث انعقد المؤتمر الإقليمي الأول بباماكو عاصمة المالي في أواخر شهر مايو (الخامس) من عام 2002 . وتواصلت الاجتماعات الإقليمية طيلة سنة كاملة في مختلف القارات والمناطق الجغرافية ومنها الندوة العربية التي انعقدت بالقاهرة في أيام 16-18 جويلية 2003.

وفي الأثناء شرعت الوفود الدولية في الاجتماعات التحضيرية بجنيف خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو (السابع) من السنة 2002 في إعداد القمة من جانبها العملي. وتناول الاجتماع الأول (1prepcom) مسألة إرساء آليات الاستضافة ومقاييس اعتماد منظمات المجتمع المدني المعنية وممثلي القطاع الخاص. وتواصلت اثر ذلك الاجتماعات التحضيرية الثلاثة للتباحث في المواضيع التي تناولتها القمة العالمية، وهي مواضيع متعددة ومتنوعة تغطي مختلف قطاعات المعلومات وتتصل أساسا بمحتوى الإنتاج المعرفي. وانتهت الأعمال التحضيرية بوضع مشروع إعلان

المبادئ والخطة التنفيذية الشاملة.

وكانت الحصيلة الأولى بعد 38 يوما من المفاوضات التحضيرية متمثلة في وثيقتين رئيسيتين (إعلان المبادئ وخطة العمل) لترجمة البعض من طموحات «أصحاب المصلحة» (وهي التسمية التي أطلقت على الأطراف التي شاركت في هذه المفاوضات). فكانت المرحلة الأولى للقمة فرصة للدلالة على أن مفهوم مجتمع المعلومات يتعدى البعد التقني ويشمل مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفكير. ولهذا السبب تتجه الأنظار إلى المرحلة الثانية من القمة والتي ستعقد في تونس بعد أشهر قلائل (16-18 نوفمبر 2005) فهي التي ستحدد المفاهيم المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات وتتولى ضبط الخطة العالمية لذلك.

I- المواضيع الجوهرية التي تطرقت إليها القمة

لقد تطرقت القمة إلى مجموعة من القضايا التي رآها (أصحاب المصلح) من الأسس الجوهرية لمجتمع المعلومات ومن مبررات انعقاد القمة. وفي ما يلي ابرز هذه القضايا.

أ- مسالة حقوق الإنسان وحرية التعبير

لقد كان موضوع حقوق الإنسان وحرية التعبير في مقدمة القضايا المطروحة واعتبرت دول الشمال أن هذا الموضوع يمثل الأساس الوحيد لبناء مجتمع المعلومات وذلك بالتركيز على المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ورفض أية إشارة إلى المادة 29 منه التي تنص على المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في أي مجتمع ديمقراطي.

وبالمقابل أصرت دول الجنوب على أن حقوق الإنسان يجب أن تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية، وإن الحريات يجب أن تخضع للقيود التي تنص عليها المادة 29 من هذا الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، كان توجه دول الشمال برفض أية إشارة إلى أهمية احترام سيادة الدول وقوانينها الوطنية في بناء مجتمع المعلومات. وبعد مفاوضات مضنية، تم التوصل إلى صيغ توافقية تمثلت في الإشارة إلى المادتين 19 و29 بشكل متوازن وإلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بطريقة تؤكد التزام الدول بمبادئ الميثاق واحترامها للإعلان. وكذلك إلى وجوب احترام مبدإ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

ب- موضوع الملكية الفكرية

حاولت دول الجنوب والصين خاصة فرض وجهة نظر مفادها أن حماية الملكية الفكرية في ظل الاتفاقيات الدولية الحالية تشكل عائقا في وجه تقاسم المعلومات والمعرفة وبالتالي تشكل عقبة أمام بناء مجتمع المعلومات. وبالمقابل، حاولت دول الشمال (وبشكل خاص الولايات المتحدة) التركيز على وجوب تعزيز واحترام اتفاقيات الملكية الفكرية.

وبعد مفاوضات مضنية، تم التوصل إلى صيغة عامة خالية من أي التزام وتعتبر أن حماية الملكية الفكرية تمثل عنصرا هاما من أجل تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات، وأن نشر المعرفة ييسر بثها وتقاسمها على نطاق واسع والمشاركة الجماعية في بناء القدرات بصورة مجددة.

ج- إدارة الإنترنت

في الوقت الذي طالبت فيه دول الجنوب والصين بوضع إدارة الإنترنت تحت إشراف الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، طالبت الولايات المتحدة بأن تتم معالجة

القضايا الدولية المتعلقة بإدارة الإنترنت بشكل ثنائي بين الدول وبمشاركة كاملة من قبل القطاع الخاص. أما الاتحاد الأوروبي فإنه كان منقسما على نفسه، إذ كانت بعض دوله تميل إلى مساندة موقف دول الجنوب، في حين كان البعض الآخر يؤكد موقف الولايات المتحدة. وفي الأخير تم التوصل إلى نص توفيقي يوكل إلى الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق عمل لإيجاد آلية لإدارة الإنترنت تكفل المشاركة الكاملة والأنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحافل الدولية الحكومية والدولية.

د- التنوع الثقافي والبعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات

كان هذا الموضوع محل اهتمام خاص من طرف الجميع رغم ضعف علاقته بالقضايا الاقتصادية. فدافعت دول الشمال عن مبدإ تعزيز التنوع الثقافي في نطاق حضارة كونية، أما دول الجنوب فإنها ركزت على وجوب احترام هذا التنوع ودعم المحتوى المحلي. غير أن الخلاف تكرس بشأن البعد الأخلاقي وعالمية القيم والمبادئ التي يجب احترامها والتقيد بها عند استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجلى ذلك الخلاف حول موضوع الحريات المدنية والحق في رفض بعض القيم الغربية التي تتنافى مع الأخلاق أو الاعتبارات الدينية وتشويه الأديان ومسألة مكافحة الأعمال غير المشروعة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هـ- وسائط الإعلام

لقد أرادت دول الشمال إعطاء أهمية كبيرة لوسائط الإعلام من خلال محاولة فرضها كفاعل أساسي في بناء مجتمع المعلومات وبالتالي، وضعها على قدم المساواة

مع أصحاب المصلحة الآخرين أي خارج نطاق المجتمع المدني الذي نسبت إليه. كما أكدت هذه الدول على مبدأ تعددية ملكية وسائل الإعلام وعلى ضرورة إعطاء الحرية المطلقة في جمع المعلومات وإذاعتها واستعمالها. واعتبرت أن وضع المعايير والضوابط المتعلقة بممارسة العمل الإعلامي هي من مسؤولية الإعلاميين وحدهم. وأمام معارضة العديد من دول الجنوب ألغيت الإشارة إلى وسائط الإعلام كأحد «أصحاب المصلحة»، وتم التأكيد على ضرورة استخدام المعلومات بشكل مسؤول وأن تعددية ملكية وسائط الإعلام يجب أن تكون بانسجام مع القوانين الوطنية لكل دولة.

ز- التعاون الدولي لتمويل ردم الفجوة الرقمية

لقد حاولت دول الجنوب، وبشكل خاص المجموعة الإفريقية، الحصول على التزام واضح من قبل دول الشمال بتقديم مساعدات مالية وتقنية للدول النامية بهدف سد الفجوة الرقمية من خلال وضع آليات لنقل التكنولوجيا وإنشاء صندوق للتضامن الرقمي. فعارضت دول الشمال بشدة مبدأ إنشاء هذا الصندوق حتى ولو كانت المساهمة فيه بصورة طوعية، معتبرة أن آليات التمويل الدولي القائمة تفي بالغرض. ولذلك حاولت أن يكون نقل التكنولوجيا تبعا لقواعد يتم الاتفاق عليها في إطار العلاقات الثنائية بين الدول. وبعد تدخل جلي من قبل الجانب السويسري تم التوصل إلى صيغة توفيقية تقر الرغبة التي أبداها بعض المشاركين في إنشاء صندوق تطوعي للتضامن الرقمي، وتطالب بإجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوى هذا الصندوق ومدى كفاءته. وتم تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فريق عمل آخر لهذا الغرض حتى يكون الحسم في الموضوع قبل قمة تونس.

ح- خطة العمل

كانت «**خطة العمل**» التي تبنتها القمة ترجمة للرؤية المشتركة الواردة في «**إعلان المبادئ**» ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبسبب عدم التوصل إلى التزامات واضحة في إعلان المبادئ واقتصاره على اعتبارات عامة، جاءت خطة العمل لتعكس غياب التزام الدول بتنفيذ خطوات عملية لبناء مجتمع المعلومات.

ولتحقيق هذه الأهداف، اقتصرت خطة العمل على الدعوة والتشجيع، كما حثت الحكومات على وضع استراتيجيات إلكترونية بمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين لتطوير البنى التحتية للمعلومات والاتصالات، وتوسيع إمكانية النفاذ، وتطوير المناهج التربوية، وتشجيع البحوث العلمية ذات الصلة، وتنمية الموارد البشرية. وكذلك شجعت خطة العمل أصحاب المصلحة على اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة وتحقيق الأمان عند استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبشأن البيئة التمكينية، جاء في الخطة أنه ينبغي على الحكومات السعي إلى قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية. أما بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد تم التطرق إلى دورها في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي، في الاستراتيجيات الوطنية الإلكترونية بحيث يجب أن تشمل: الإدارة الحكومية، والأعمال التجارية، والتعليم، والصحة، والبيئة، والزراعة ومختلف المؤسسات الاقتصادية. ومن جهة أخرى أكدت خطة العمل على ما جاء في إعلان المبادئ بشأن قضايا التنوع الثقافي و وسائط الإعلام والبعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات وقضية التعاون الدولي.

وخصصت الفقرة الأخيرة من خطة العمل لتحضير مرحلة تونس واستعراض القضايا التي ينبغي التركيز عليها في تلك المرحلة والدعوة إلى صياغة وثائق نهائية ملائمة استنادا إلى نتائج مرحلة جنيف في سبيل بناء مجتمع معلومات عالمي،

وتقليص الفجوة الرقمية وتنفيذ خطة العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

II- مشاركة المجتمع المدني في أعمال القمة (المرحلة الأولى)

لقد شارك ممثلو المجتمع المدني بكل القارات في مختلف مراحل إعداد القمة وفي الأعمال التحضيرية بجنيف أو محليا ضمن اللجان الوطنية المكلفة بإعداد القمة، وأكدوا على ضرورة اهتمام ممثلي هذا القطاع بمختلف المواضيع، ومن ذلك المجالات الدقيقة الواجب معالجتها قبل غيرها والأنشطة التي يتعين مباشرتها من طرف مكونات هذا المجتمع أو في نطاق الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومع المنظمات الدولية.

ومن المعلوم أن منظمات المجتمع المدني الدولي اتفقت على إصدار «**إعلان**» خاص بها بعدما تأكدت من عدم قدرتها على تمرير البعض من أفكارها ضمن البيانات الصادرة رسميا عن القمة، فأكد هذا الإعلان على حق المجتمعات في استعمال البرمجيات المفتوحة والمجانية، وحذر من منح الاحتكارات الفكرية إلى القطاع الخاص باسم حقوق الملكية الأدبية مطالبا بربط أي امتياز لفائدته في مجالات الإبداع والإبتكار بالصالح العام.

كما شارك في الأعمال التحضيرية بجنيف ممثلون للمنظمات غير الحكومية العربية وكان عدد منهم قد ساهم في أعمال اللجان الوطنية وألفوا في جنيف فريقا صغيرا (Caucus) مثل باقي المجموعات الأخرى، للتفاوض والمشاركة في الاستشارات الهامة التي سبقت انعقاد القمة فساعد هذا الفريق وجهة النظر العربية وتقريب المواقف بين الجمعيات العربية والإفريقية المشاركة في القمة. إلا أن الجهد العربي الأهلي اتجه بصورة أدق

إلى المشاركة في إعداد البيان الصادر عن منظمات المجتمع المدني الدولي وذلك بالإضافة إلى المساهمة في إعداد الوثائق الرسمية الصادرة عن القمة.

وقد وافقت مجموعة من المنظمات العربية الإفريقية على هذه البيانات لاقتناعها بأن الإعلان الرسمي تبنى ما يناهز نسبة 60% من تصورات المجتمع المدني العالمي، إلا أنها اشترطت على المنظمات الغربية غير الحكومية التي التمست الدعم لمواقفها مقابل التضامن معها.

وهكذا نجح المجتمع المدني الدولي في إقناع الأطراف الحكومية المحترزة بارتفاع نسبة وعيه وخروجه من طور المراهقة إلى درجة النضج والعمل المسؤول البعيد عن الارتجال والتحرك الانفعالي بالشوارع، وشعرت أغلبية الأطراف الأخرى أن المنظمات غير الحكومية المعنية هي مؤسسات حرية بالمشاركة الفعالة في بناء مجتمع المعلومات وفي المنابر الدولية، وإنه يمكن الوثوق بها مستقبلا لرفض المراودات والإغراءات.

III- دور المجتمع المدني العربي في إعداد المرحلة الثانية للقمة

على اثر المرحلة الأولى للقمة ظهرت مجموعة من البحوث وتركز التحليل على طرح المواضيع التي لم تأخذ حظها كافيا في اللوائح والبرامج الصادرة عن مؤتمر جنيف. ويمكن استنتاج هذه القضايا من خلال التساؤلات التالية:

-ماهو موقفنا من طلب إنشاء صندوق للتضامن الرقمي، وما هي علاقته بالصندوق العالمي للتضامن الذي دعت إليه وساندته الدول العربية؟

– ما هو الحل الأمثل للتحكم في الانترنت وكيف تشارك البلدان العربية في ذلك؟

-ما هو دور منظمات المجتمع المدني العربي في بناء مجتمع المعلومات؟

- ما هو التنظيم المثالي لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي؟ وما هو موقفنا من توصيات لجنة كوردوزو(Cardoso) للأمم المتحدة حول إنشاء مكتب دولي للمجتمع المدني؟

-ما هو مضمون البرنامج الإفريقي لسد الفجوة الرقمية ؟

-ما هو مضمون البرنامج العربي المقترح من طرف القمة العربية في سنة 2001 لبناء مجتمع المعلومات وما هي علاقته بالمشروع الإفريقي؟

- ما هو موقفنا من مشروع المنظمة العربية لتنمية الاتصال الذي مازال ينتظر برفوف جامعة الدول العربية. والذي يمكن أن يصبح آلية مثالية لتجسيم مجتمع المعلومات على مستوى العمل العربي المشترك؟

وقد حاول العرب الإجابة على هذه التساؤلات بكل عمق وجدية في الاجتماعات التحضيرية للمرحلة الثانية للقمة.

أ- في دمشق وأكرا (عاصمة غانا)

لقد انعقد المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني لمنطقة غرب آسيا في دمشق خلال الفترة 22 و23 نوفمبر، تحت شعار «الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي»، وذلك بهدف متابعة تنفيذ مقررات المرحلة الأولى من القمة والتحضيرات الإقليمية لمرحلة تونس، من خلال مراجعة الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتضييق الفجوة الرقمية، ومناقشة خطة العمل الإقليمية المقترحة، والترويج الفاعل للشراكة بين أصحاب المصلحة بغية تنفيذ خطة العمل الإقليمية.

وتم الاتفاق فيما بين أربع من منظمات ووكالات الأمم المتحدة الإقليمية، على دعم خطة عمل جامعة الدول العربية لبناء مجتمع المعلومات، بإعطاء الأولوية للأنشطة المتعلقة بصناعة المحتوى العربي وخدماته ونشر استخدام اللغة العربية

على الإنترنت. وبعد أسابيع قلائل من اجتماع دمشق وفي بداية شهر فيفري بالتحديد، التقى بأكرا عاصمة غانا كل الأطراف الأفارقة المعنيين ومنهم المغاربيون ونواب كافة البلدان الإفريقية الناطقة بالعربية في اجتماع مماثل فشخصوا فيه مختلف القضايا الإفريقية المتصلة بالمعلومات وركزوا فيه على مجموعة من الاختيارات منها تكثيف دور الأقليات والمهاجرين الأفارقة في بناء هذا المجتمع الجديد ودور المنظمات غير الحكومية التي يتعين إنشاؤها بالخارج لجمع شتاقم وتنظيم مساهماقم في بناء أوطاهم.

ب- توصيات الفريق العربي للمجتمع المدني في جنيف

وفي جنيف إلتأم الاجتماع التحضيري الثاني للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في شهر فبراير 2004 وحضره 1718 مشارك منهم 565 ممثل لمنظمات المجتمع المدني (نيابة عن 208 منظمة).

وقد خصص هذا الاجتماع للتعرف على تطور أعمال فريقي العمل المكلفين من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم اقتراحات حول مستقبل التحكم في شبكة إنترنت وصيغ تمويل سد الفجوة الرقمية. كما اهتم الاجتماع بتقرير «أصدقاء الرئيس» المتصل بإعداد مشروع وثيقة رسمية تصدر في نهاية قمة تونس وتحدد الاختيارات العالمية حول مجتمع المعلومات ومجالات العمل طيلة العشرية القادمة.

والجدير بالذكر أن هذا الاجتماع التحضيري اعتمد دفعة جديدة من الجمعيات التي عبرت عن رغبتها في المشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاجتماعات التحضيرية لها، منها 20 منظمة عربية. فأصبح عدد الجمعيات العربية المعتمدة بشكل أو بآخر يناهز مائة منظمة غير حكومية من جملة ما يقارب 3500 منظمة عالمية. وتميز هذا الاجتماع بحضور ملحوظ لممثلي المنظمات الأهلية العربية

ونشاط ملموس لفريق المجتمع المدني العربي (Caucus) بحيث اجتمع هذا الفريق مرتين وتباحث في مواضيع متصلة بأعمال القمة وركز على قضايا تهم اللغة العربية والخصائص الثقافية وتمويل برامج ردم الفجوة الرقمية وضعف المحتوى العربي في مجال الثقافة الرقمية. وقد تميز هذا المؤتمر التحضيري بحضور عدد وافر من ممثلي المجتمع المدني العربي الذين مثلوا عددا من المنظمات غير الحكومية. وتناول المشاركون بالبحث مجموعة من القضايا وسجلوا مجموعة من التوصيات، فنادوا بتدعيم حضور المجتمع المدني ومساهمته الفاعلة في المسارات التحضيرية وفي أشغال القمة. وقد لاحظ فريق العمل ضعف المحتوى العربي في مجال الثقافة الرقمية.

كما درس فريق العمل مسألة إدارة الإنترنت ودعا لتصرف جماعي يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف. واعتنى الفريق أيضا بتطوير بروتوكول الإنترنت: («أب ق 6») داعيا الحكومات العربية لإسراع باعتماد هذا البروتوكول للاستفادة من التطورات التكنولوجية العالمية وتقديم الخدمات الجديدة المدعومة من طرف هذا الإصدار السادس للإنترنت. وفيما يتعلق بأسماء النطاقات العربية فإن ممثلي المجتمع المدني العربي دعوا كل المتدخلين من حكومات ومنظمات عربية متخصصة وقطاعات أعمال لمتابعة المناقشات ولبلورة الحلول الضرورية لاستعمال أسماء النطاقات العربية في الشبكة. وبالنسبة إلى ملف حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات دعا فريق العمل الحكومات العربية إلى السعي الحثيث لاحترام المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير من طرف الجميع. وفيما يتعلق بالبرنامج العملي للمنطقة العربية سجل المتدخلون ما يحتويه من مشاريع هامة يرتبط تحقيقها بتهيئة الموارد المالية. ودعا فريق العمل إلى تنشيط كل الآليات الموجودة ودعم ابتكار أسس التكافل الرقمي موصيا المجموعة الدولية بإنشاء الآليات المناسبة لمتابعة قرارات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

وقد أكدت كل الأطراف العربية المعنية عند اجتماعها بالقاهرة أيام 8 و10 مايو لوضع برنامج عربي شامل يجسم طموحات المجموعة العربية مشارقيا ومغاربيا. وقد تقرر أن يكون الاجتماع التحضيري الأخير بمقر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف في النصف الثاني من شهر سبتمبر 2005.

والمؤمل هو أن تخرج المجموعة الدولية من تونس متفقة على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي ستساعد على تجسيم مجتمع المعلومات في كل القارات والمناطق الجغرافية وهو أمر لم تتعود عليه الإنسانية التي دخلت المجتمع الصناعي ارتجالا وتجاوزته بدون استعداد أو سابق التنسيق.

إنه لن يكون للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أية إضافة إذ لم تكن قراراها منصهرة في سياق الإستراتيجيات الدولية الجديدة. وكذلك فإن هذه الإستراتيجيات لن تستقيم إذا هي لم تستلهم البعض من أسسها مما سيصدر عن هذه القمة من إلتزامات حول النهوض بالاقتصاد اللامادي لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

- ذلك إنه يتعين على كل الأطراف المشاركة في بناء المجتمع السيبراني والإلتزام بالوقوف أمام تفشي الفقر والتهميش وتفاقم الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والفقيرة.

- ويتعين عليهم كذلك السعي إلى تفعيل الصندوق العالمي للتضامن حتى يؤدي وظيفته في انسجام مع الأهداف التي رسمتها قمة الألفية. وليس هنالك حد لمفهوم التضامن بما في ذلك التضامن الرقمي الذي هو في مقدمة أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

كما أن ردم الفجوة الرقمية يتوقف على التزام كل الصناديق العالمية المسخرة للتنمية بالمساهمة في هذا المجهود المطلوب من كل الأطراف.

- وأنه لا بد من بلورة مفهوم جديد للتعاون والشراكة المتضامنة من خلال

ترسيخ الحوار بين الثقافات والحضارات، وتكريس قيم التسامح والتعامل بين كل الأفراد والمجموعات والشعوب على أساس احترام الخصوصيات الثقافية والتعددية اللغوية.

- وعلى كل الأطراف قبول الواقع العالمي الجديد والانخراط في مسار الإصلاح الشامل من تطوير وتحديث وتوطيد الأسس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتكريس الانفتاح على الغير في نطاق الثوابت الكونية المشتركة وذلك بالاعتماد على الشبكات الرقمية السريعة.

ثم إن المبادئ والأهداف الكبرى المعلن عنها في القمة العالمية لمجتمع المعلومات لن يكون لها أثر يذكر إذا لم تدعمها برامج عملية واضحة المعالم وآليات تنفيذية فاعلة يلتزم بها كل أصحاب المصلحة وتساهم في تحقيقها كل الأطراف المعنية وفي مقدمتها مختلف مكونات المجتمع المدني. فالكسب الأوفر لمن امتاز بالسبق والريادة.

الباب الثالث

مساهمة الجمعيات العربية للمعلومات في تحقيق أهداف الألفية للتنمية

اقترنت عبارة التنمية بالإعلام وتأكد على مر الأيام دور وسائل الاتصال في التطور الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، فهناك إجماع على أن وسائل الإعلام تهيئ المناخ الصالح للتنمية والتغيير، فهي بما تقدمه من معلومات تتيح الانفتاح على البلدان المتقدمة وتوسع الآفاق الذهنية للأفراد وتزيد حصيلة معلوماتهم وتثير طموحهم، إضافة إلى تركيز الانتباه على عادات وممارسات وأساليب تكنولوجية جديدة تساعد كثيرا على التنمية في مختلف المجالات. وارتبط الإنتاج والعمل منذ زمن بوسائل الاتصال إلا أن الصلة بين الاقتصاد والإعلام أصبحت اليوم بارزة أكثر فأكثر وأضحت بدرجات متفاوتة قوة مهيمنة وعاملا حاسما من عوامل التنمية الحقيقية في مختلف أنحاء العالم. فليس من محض الصدفة أن تلتئم قمتان عالميتان مع حلول القرن الحادي والعشرين من أجل وضع خطة عالمية لمقاومة الفقر وتوظيف تكنولوجيات المعلومات لخدمة التنمية الشاملة وقد شخصت المجموعة الدولية أربعة أطراف لتحقيق هذه الأهداف وهي القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وأكدت على الدور الجديد للقطاع الأخير وعلى ضرورة الشراكة بين كل الأطراف.

I- الأهداف المشتركة للقمتين

يعيش شخص من اثنين في العالم تحت عتبة الفقر. و لم تمكن مختلف البرامج التي التزمت بتنفيذها بعض الدول من تغيير الوضع إذ تعمقت على مر السنين الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وبقيت مناطق بأكملها في العالم رهينة الفاقة والخصاصة.

وقد التأمت في شهر سبتمبر سنة 2000 قمة عالمية للتعمق في بحث هذا الموضوع، ومن المعلوم أن هذا الاجتماع التاريخي الذي أطلقت عليه عبارة «قمة الألفية للتنمية» حدد ثمانية أهداف لتقليص هذه الظاهرة المتفشية في العالم وهي:

1 – القضاء على الفقر والجوع في العالم.

2 – تأمين التعليم الابتدائي لكل أطفال العالم.

3 – تعزيز المساواة بين الجنسين.

4 – التقليص من عدد وفيات الأطفال.

5 – تحسين الصحة النفسية.

6 – مقاومة الأمراض الخطيرة مثل الإيدز، مرض السل والملاريا وغيرها من الأمراض.

7 – الحفاظ على كوكبنا لبلوغ محيط صحي.

8 – التنمية للجميع والجميع من أجل للتنمية.

وقد أثبتت الدراسات أن تكنولوجيا المعلومات لها قدرة كبيرة على تحقيق كل هدف من أهداف الألفية دون استثناء، فالتكنولوجيا تساعد على اختصار المسافات وتنمية الاقتصاد الجديد (الاتصالي واللامادي) وتوظيف تطبيقات الإنترنت في الصحة والثقافة والتعليم وقد أكدت بعض الاستنتاجات أن الطفل الذي يتعلم بالاعتماد على الحاسوب يكسب في أقصر وقت أضعاف ما يحصل عليه أترابه. وقناعة بهذه الحقيقة قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة

تنظيم قمة عالمية أخرى على مرحلتين لوضع أسس المجتمع العالمي الجديد الذي سيقوم على الإعلام والمعرفة والمعلومات وقد انعقدت فعلا المرحلة الأولى لهذه القمة بجينيف سنة 2003 وستلتئم المرحلة الثانية بعد أسابيع قلائل في تونس.

وفي الواقع فإن البلدان المصنعة هي التي أقبلت قبل غيرها على توظيف تكنولوجيا الاتصال في تنمية الاقتصاد الجديد. وحتى يشمل التطور كافة القطاعات وجميع الفئات أوصت بيوت الخبرة بالتعاون بين كل القطاعات المعنية والمنظمات الدولية المختصة مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو لإعداد المناخ الدولي الملائم. وجاءت اللوائح الأولى الصادرة عن قمة المعلومات على ضرورة العناية المطلقة بأهداف الألفية للتنمية من خلال النشاط الرقمي وحتمية هذه الشراكة بين كافة الأطراف الذين وصفتهم بأصحاب المصلحة لبناء مجتمع المعلومات وفي مقدمتهم المنظمات غير الحكومية.

ويمكن إستخلاص أهداف هذه القمة المميزة من إعلان المبادئ الذي حدد عشرة نقاط لردم الفجوة الرقمية وضمان التصرف الرشيد والمشترك في شبكة الإنترنت وهذه الأهداف هي:

1 - بناء منصف للبنية التحتية للمعلومات.
2 - النفاذ الجامع إلى المعلومات والمعرفة.
3 - بناء القدرات وفهم مجتمع المعلومات.
4 - استقرار الثقة والأمن السيبراني.
5 - البيئة التمكينية وسيادة القانون.
6 - تعميق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجتمع.
7 - ضمان التنوع الثقافي واللغوي.
8 - تعددية وتنوع وسائط الإعلام.

9 - الدفاع عن القيم والأبعاد الأخلاقية.
10 - تكثيف التعاون الدولي والإقليمي.

لقد أدلت إحدى الدراسات المعمقة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة 2000 أن مساهمة قطاع المجتمع المدني في الناتج الوطني تتراوح بين 8 و14 في المائة بالنسبة إلى 13 بلدا مصنعا وهذه النسبة بعيدة المنال في الوقت الحاضر لأغلب البلدان العربية وقد تتجاوز في أحسن الحالات مقدار 3 بالمائة ولذلك فإنه من الصالح التحرك من أجل إدراج برامج النشاط الأهلي في المخططات الوطنية.

واستنتجت دراسة مماثلة أجريت بإيطاليا ن المجتمع المدني الإيطالي يوظف 5 % من القطاعات المشغلة مقابل 4 % من الاعتمادات الوطنية المخصصة للتشغيل. وينتظر أن تتضاعف هذه النسب من خلال توظيف تقنيات الاتصال في مختلف مكونات المجتمع المدني، إلا أن ذلك يتطلب الأرضية الملائمة والقوانين الميسرة والحد الأدنى من الموارد.

واهتماما بأهداف الألفية للتنمية خصصت المنظمات غير الحكومية التي لها الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمنظمة الأمم المتحدة اجتماعها السنوي الأخير لبحث سبل التعاون مع إدارة الإعلام بالمنظمة الأممية من أجل تكثيف الوعي العالمي بأهمية الأهداف الثمانية وتحديد المشاركة الشعبية في تحقيقها وقدمت المنظمات غير الحكومية تقارير ضافية عن مساهماتها كل حسب اختصاصها ومشمولاتها.

ويتضح من مختلف الدراسات والبحوث أن الأطراف المعنية أكثر من غيرها بإرساء هذا المجتمع الجديد هي:

- الهياكل الحكومية ومؤسسات القطاع العام
- المنظمات الدولية المتخصصة

- قطاع الأعمال والقطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني

وهذا التوزيع سائر في كل المجتمعات لأن الاقتصاد الإعلامي الجديد قادم على تطور مذهل، وسيكتسح مكانا متناميا في الناتج الوطني يتجاوز كل التقديرات.

وفي المنطقة العربية، فإن نسبته المتواضعة اليوم ستبلغ في بعض الأقطار بعد عشر سنوات ما لا يقل عن 20%. وسيشارك في تحقيق هذا النمو كل القطاعات وكل أطراف الشراكة. وقد سبق لبعض القادة العرب الذين شاركوا في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (المرحلة الأولى) أن أكدوا على الدور المتميز للمجتمع المدني حيث قدمه بعضهم على باقي القطاعات وجعله في مترلة مباشرة بعد الحكومات. وجاء مشروع اللائحة التحضيرية لمرحلة تونس مؤكدا على وجوب توزيع الأدوار وتوضيح الأطراف وأصحاب المصالح المعنيين بالتنفيذ. وقد حاول بعض المنظرين تحديد هذه المجالات فوزعوها على ثلاثة أصناف[10]:

أ- شراكة بين مختلف أصحاب المصلحة

تتعلق الشراكة بتنفيذ ما جاء في لوائح المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحقيق الأهداف العشرة التي تضمنها إعلان المبادئ وخطة العمل، وذلك من خلال برامج يتفق عليها أصحاب المصلحة، ويلتزم بتحقيقها كل الأطراف. وتتمثل هذه الأهداف في:

- إرساء البنية التحتية للمعلومات على أساس التكافؤ والإنصاف.
- النفاذ الجامع إلى المعلومات والمعرفة.
- بناء القدرات وفهم مجتمع المعلومات.

[10] من وقائع الاجتماع التحضيري الإفريقي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات 2-4 فبراير 2005.

- ضمان الثقة والأمن السيبراني.
- توفير البيئة التمكينية وسيادة القانون
- تعميق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في كل جوانب الحياة
- ضمان التنوع الثقافي واللغوي
- تنوع وسائط الإعلام وضمان تعدديتها
- الدفاع عن القيم والأبعاد الأخلاقية
- تكثيف التعاون الدولي والإقليمي

ب- شراكة جمعياتية بين الجنوب والشمال

والتعاون يكون مع كافة الأطراف في مختلف أنحاء العالم. وقد ركزت مشاريع اللوائح على عشرة أهداف مشتركة وهي:

- الاهتمام بالتطبيقات الجديدة والمساعدة على الاستفادة منها أو تفادي خلفياتها السلبية.
- التعاون في إنتاج البرامج التعليمية.
- المشاركة في تنمية الاقتصاد التضامني على أوسع نطاق عالمي وإقليمي.
- حماية الطفولة والمسنين والمستضعفين من كل التجاوزات الرقمية.
- إتاحة فرص المشاركة للأقليات والمهاجرين في تكثيف نسق التعاون الإقليمي والدولي.
- تبادل المعلومات وتكثيف شبكات البحث العلمي المشتركة.
- تربية النشء على احترام حقوق الملكية الفكرية و الخصوصيات الثقافية.
- نشر حقوق الإنسان وتكريس حرية الرأي وتأسيس الجمعيات بكل أصنافها.
- تلبية طلبات الأصناف الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة على أوسع نطاق عالمي.

- المشاركة في الندوات الدولية والإقليمية المتصلة بالتنمية والعلوم والأمن والسلم.

ج- تكامل بين المنظمات الأهلية الجنوبية

أما التكامل الجنوبي بين مختلف مكونات المجتمع المدني فهو يتصل بالعمل المشترك بين المنظمات الأهلية المعنية بمجتمع المعلومات. وقد ركز الباحثون كذلك على تحقيق عشرة أهداف رئيسية وهي:

1) مواكبة برامج إعادة توزيع الحواسيب المستعملة في المناطق الريفية ودعم التضامن الرقمي والإشراف على آلاف المراكز الريفية للإنترنت.

2) تكثيف إنتاج البرمجيات الحرة والمشاركة في تعريب أسماء العناوين والنطاقات بالنسبة للعرب.

3) المشاركة في إنتاج برامج جامعية حول الثقافة السيبرانية والتضامن الرقمي والتشريع الجمعياتي الملائم.

4) تعميم الجمعيات المختصة في حماية الملكية الفكرية وحرية التعبير وحقوق الإنسان.

5) إحداث جمعيات في كل المناطق لنشر الثقافة الرقمية وسلوكيات التعامل عن بعد.

6) تكثيف جمعيات المعوقين الراغبين في الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال.

7) تكثيف الجمعيات لتشريك المهاجرين في بناء مجتمع المعلومات.

8) برنامج مشترك لإنشاء بنوك للمعلومات عن تطور مكونات المجتمع المدني.

9) إحداث أكاديمية عربية لتدريب كوادر المجتمع المدني على النشاط الرقمي.

10) تأسيس شبكة لمنظمات المجتمع المدني العربي المتخصصة في المعلومات والاتصالات.

II - المسؤوليات الجديدة للمجتمع المدني

يرتكز عمل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على عدة أسس فهذه المنظمات تستطيع النفاذ إلى المجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها في بعض الأحيان، وهي تتمتع بالمصداقية بين هذه المجموعات، كما أن بمقدورها فهم طبيعة وقدرات واستعداد الأفراد على استخدام التكنولوجيا. وهي تستطيع كذلك التعرف على اهتمامات الجمهور المتعامل معها واحتياجاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ستصبح أنشطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ أن بمقدور هذه الوسائل أن تساعد المنظمات على تحسين أنشطتها الرئيسية، والتواصل بكفاءة أكبر مع الجمهور، وترشيد تكاليفها الإدارية بما يمكنها من استخدام مواردها القليلة لخدمة كل المستهدفين. وقد صدرت منذ بداية هذا القرن وطيلة الفترة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات مجموعة من البحوث والدراسات حول تجارب المنظمات غير الحكومية في مجالات التنمية الرقمية والنشاط الأهلي والجمعياتي المتصل ببناء المجتمع الجديد. وفي الواقع لا يمكن حصر نشاط المجتمع المدني غير أننا سنحاول فيما يلي تلخيص بعض ما ورد في الدراسات المذكورة والتذكير بنماذج من النشاطات التي يمكن للجمعيات الإقبال عليها في المرحلة القادمة لتجسيم مقررات القمتين العالميتين.

أ- المشاركة في تنمية الاقتصاد التضامني

يعتبر الاقتصاد التضامني امتدادا تاريخيا للاقتصاد الاجتماعي. والعمل الجمعياتي مرتبط أساسا بالاقتصاد في مختلف أشكاله بما في ذلك الاقتصاد الإعلامي الجديد المبني، في جزء كبير منه، على البعد الرقمي. كما أن الارتباط الشبكي يوفر للجمعيات إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة والحديثة من خلال بنوك المعطيات والندوات المفتوحة. ومن أهم ملامح الإضافة لكل عمل تآزري تكوين قواعد بيانات وبناء شبكات للأخذ بيد التلميذ والطالب والولي، ومن شأن هذه المنظمات أن تساعد على إرساء تقاليد الشراكة والعمل المستقل[11].

وقد ظهرت شبكات متخصصة في توفير مختلف المعلومات المتصلة بنشاط الجمعيات الهادفة إلى تكثيف استعمال الإنترنيت في مجالات التدريب والإعلام ومنتديات الحوار. كما شرعت بعض الجمعيات في تقديم الخبرة لبناء أنظمة المعلومات وتدريب المنتسبين إلى القطاع الأهلي على استعمال أحدث تقنيات الاتصال، وفي مساعدة الأولياء على تأطير أبنائهم في هذه المجالات، وكذلك توظيف تكنولوجيا الاتصال لفائدة المعوقين.

ولذلك فإن مختلف المنظمات غير الحكومية مدعوة اليوم، من خلال الشبكات التضامنية والمد التطوعي، إلى إنشاء تعاونيات ومراكز للخدمات الجماعية وبرامج لمنح القروض الصغرى الهادفة لتجهيز العائلات أو الجمعيات بالحاسوب، ولصيانة التجهيزات الإلكترونية. وقد تبلور هذا التوجه في بعض البلدان العربية من خلال الإجراءات والقرارات المدعمة للنشاط الجمعياتي. ومن ذلك تشجيع الجمعيات الراعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالإعفاء من المعاليم الجبائية. وقد نجحت إلى حد بعيد الجمعيات المعنية والمختصة في توزيع القروض الصغرى لاقتناء الحاسوب.

[11] الجراي فتحي، في بحث تحت عنوان «الاقتصاد التضامني»، بمناسبة اليوم الوطني للجمعيات 23 أفريل سنة 2003.

وقد تجسم التضامن الرقمي في السنوات الأخيرة في جمع الحواسيب المستعملة وتوزيعها على الفئات الاجتماعية المحتاجة إليها، إذ جاء في وثيقة نشرتها إحدى الجمعيات البريطانية أنها وزعت منذ سنوات قليلة ما يناهز 40 ألف حاسوب صالح للاستعمال من طراز بنتيوم II + III على 3500 مؤسسة تعليمية واستشفائية و2500 منظمة غير حكومية في 85 بلدا من إفريقيا وأمريكا اللاتينية[12] وتوضح هذه المنظمة أن مبادرتها الرقمية سوف تتيح للتلاميذ المعوزين الاستفادة بما لا يقل عن 3 سنوات من كل حاسوب، وأن 970 ألف طالب سوف يتمكنون من التدريب على استعمال الحاسوب بمعدل ثلاث ساعات في الأسبوع. كما تؤكد هذه المنظمة أن تكلفة إعادة التركيب والتجميع لا تزيد عن 90 دولارا للحاسوب الواحد، وأنها مستعدة لتلبية كل الطلبات التي قد ترد عليها من أية جمعية غير قادرة على اشتراء حاسوب جديد.

وقد بدأت مظاهر التضامن الرقمي تنتشر في البلدان العربية من خلال توزيع الحواسيب على التلاميذ المعوزين والمتفوقين في دراساتهم، وتمكين طالبي الشغل والحاملين للشهادات العليا من التدريب على استعمال الحاسوب بمقابل رمزي، وتشجيع الشباب على فتح مراكز للإنترنت وإنشاء مكتبات معلوماتية في المناطق الريفية وحوسبة التعليم في رياض الأطفال. وتولت جمعية بسمة التونسية توزيع مئات الحواسيب على المعاقين ومساعدتهم على إيجاد موارد للرزق بتوظيف مهاراتهم الرقمية وقد تميز صندوق 26-26 للتضامن بتونس بتعميم هذا المد في مناطق الظل حتى أصبح يساهم في مشاريع التضامن الرقمي على الساحة الدولية. إذ أعلنت الحكومة التونسية عن دعم الصندوق العالمي للتضامن بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات بما لا يقل عن نسبة 10 بالمائة من موارد صندوق 26-26 الذي بلغت موارده في سنة 2004 ما يزيد عن عشرين مليون دولار.

[12] وقد نشرت هذه المعلومات على شبكة الإنترنت بتاريخ 2005/03/17 على الموقع www.computer-aid.org.

ب- المساهمة في اكتشاف المهن الجديدة ورفع تحديات التشغيل

إن العمل الجمعياتي في عصر المعلومات سيكتسي مظاهر متنوعة وسيتميز بخصوصيات متعددة. كما أن الاعتماد على الشراكة في مجال البحث العلمي سيعين على ظهور فرص جديدة للعمل في صلب منظمات التطوع والمؤسسات الخيرية بالذات. وستساعد المنظمات غير الحكومية على ظهور أسواق جديدة مبنية على المعرفة والإبداع. وسيشمل ذلك مختلف قطاعات التربية والتدريب والبحث، إذ ستتجاوز نفقات التعليم عبر شبكات الاتصال والوسائط الإعلامية المختلفة نسبة 50% من مجموع الموازنات المخصصة لهذه القطاعات. وقد دلت دراسة في أوروبا أن نسبة لا يستهان بها من فرص العمل قد تتجاوز 20% في بعض الحالات ستكون في صلب الجمعيات والمنظمات الأهلية، وخاصة منها المؤسسات المعنية بإنتاج برامج التعليم عن بعد، وتأطير التلاميذ، والإشراف على المراكز العمومية للانترنت، وصيانة الحاسوب ونشر الثقافة الرقمية في الأحياء الريفية. وفي هذا السياق يتولى صندوق التنمية والتشغيل الأردني التأهيل لاحتراف مهن لم يسبق الإعداد لها ومساعدة الجمعيات التطوعية على تطوير قدراتها في انجاز عدد لا بأس به من المشروعات الصغيرة.

وأكدت دراسة أخرى أجريت في سنة 2004 من طرف أحد المراكز المختصة [13] أن الجمعيات التونسية يمكن أن توفر خلال الخماسية القادمة ما لا يقل عن عشرة آلاف فرصة عمل لحاملي الشهادات العليا وجلها متصل بقطاع المعرفة والمعلومات. وقد ترتفع النسبة بالتدرج لتوازي النسب الأوروبية الرفيعة.

[13] مركز إفـادة للإعلام والتكوين والتوثيق الجمعياتي.

ج- نشر الثقافة الرقمية

إن الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الحديثة داخل كل المجتمعات أدى إلى ظهور ثقافة كونية مشتركة، وأصبحت مظاهر العولمة الثقافية لا تقل وزنا عن مظاهر العولمة الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، أدى اتساع حقل المعرفة إلى بروز ثقافات قطاعية كروافد لهذه الثقافة العالمية. فنحن نقر اليوم بوجود ثقافة بيئية وثقافة بيولوجية وثقافة سياحية، ولذلك فإنه بإمكاننا طرح مفهوم الثقافة السبيرانية التي هي بصدد التشكل. وقد أصبحت الثقافة الرقمية سمة العصر ومحركا أساسيا لمختلف التطورات في كل المجتمعات، وبات من الضروري توسيع انتشارها وتسهيل تداولها لدى كافة شرائح المجتمع حتى يتمكن الفرد من الاندماج في مجتمع المعرفة ومن تحسين قدراته ليؤدي وظائفه الاقتصادية والاجتماعية.
والثقافة الرقمية تكمن في الجمع بين المهارة التقنية والإلمام بمختلف المضاعفات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ستنجم عن انتشار استعمالات الحاسوب في كل المهن، وفي قطاعات العمل، وفي مختلف مجالات الحياة. ويمكن أن يشمل هذا المفهوم الثقافة السيبرانية التي تعنى إضفاء الصبغة الحضارية على ظاهرة العولمة من خلال انتشار الاستعمالات الرقمية في الحياة اليومية.

ويمكن نشر الثقافة الرقمية من خلال مجموعة من الأنشطة الجمعياتية تتصل بتأهيل الجمعيات المدرسية في المجال الرقمي، وتنظيم الدورات التدريبية، وإنتاج المضمون العلمي والثقافي، وتربية الأطفال على احترام الملكية الفكرية وغير ذلك.

وقد تعددت في بعض البلدان العربية الدورات التدريبية حول استعمال الحاسوب، والاستفادة من خدمات الإنترنت، وتولت بعض الجمعيات المختصة تنفيذ برامج الشراكة مع جمعيات التنمية المدرسية لتمرير هذه الثقافة لدى مختلف

الأطراف المعنيين بالمنظومة التربوية من أبناء وأولياء ومربين. إلا أن التردد حول جدوى الحاسوب مازال قائما في الأوساط الأهلية وبالمناطق الريفية وحتى في بعض العواصم العربية وللجمعيات دور كبير في نشر الوعي المطلوب.

د- مشاركة في الدبلوماسية الموازية والحوار الثقافي

إن منظمات المجتمع المدني تمثل اليوم طرفا فاعلا في الاجتماعات الدولية الكبرى. وسيكون لها دور كبير في الندوات الثقافية، والمؤتمرات الدولية، وفي بناء المجتمع الجديد الذي ستفرزه الثورة المعلوماتية. وقد أصبح مصطلح الدبلوماسية الموازية سائرا على كل لسان، ويساهم في هذه الدبلوماسية كل طرف حسب تخصصه إذ نجح الرياضيون في مهام دبلوماسية دقيقة كما سجل البرلمانيون وممثلو المجموعات المحلية أهدافا هامة وحقق المصدرون والمستثمرون نتائج تستغنى عن كل شرح. إن مسار العولمة يقتضي اعتبار التنوع الثقافي والتعدد اللغوي دافعا لها بحيث يتم الانتفاع بما لدى الأمم والشعوب جميعا من خصوصيات في عالم جعلته الثورة الاتصالية قرية كبرى. ذلك أن تعزيز الحوار بين الحضارات مسؤولية إنسانية مشتركة يتحملها بصورة خاصة صانعو القرار بمختلف درجات المسؤولية، والنخب الفكرية والثقافية، والقيادات الإعلامية في العالم، من أجل بناء السلام في الحاضر والمستقبل على أسس قوية تصمد أمام الأزمات الطارئة الناتجة عن الأحداث غير المتوقعة والتي من شأنها أن تهز الاستقرار الدولي وتروع الضمير الإنساني.

وينادي الباحثون على مختلف انتماءاتهم، الحكومات والمؤسسات الثقافية المختلفة إلى التفاعل مع النقلة النوعية التي هيأتها ثورة الاتصالات والمعلومات، واستثمارها للتغلب على الحملات المغرضة التي توجه ضد الثقافة العربية، ولتقديم صورة حقيقية وموضوعية عن الجهود المبذولة في التحديث والتنوير، واستكمال المشروع النهضوي العربي.

ثم إن هنالك حاجة ماسة إلى حوار حقيقي عميق بين المنظمات الأهلية العربية ومثيلاتها في مختلف مناطق العالم، وإلى تطوير دورها في المحافل الإقليمية والعالمية للمزيد من تقريب وجهات النظر، والتعرف على المقاربات الأخرى، والتمهيد لمشاريع الشراكة الإقليمية.

هـ-المساهمة في تنظيم حركة الهجرة في العلاقات الدولية والإقليمية

إن مختلف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهاجرة هي أيضا مدعوة إلى المساهمة بدور متميز في إيجاد مسالك للتعاون والشراكة من أجل تقليص الفجوة الرقمية، ومجابهة مختلف مظاهر الانحراف.

ومن هذا المنطلق فإنه يتعين على الجمعيات المهاجرة أن تساند الجهود القومية في تطوير البنية التحتية والشراكة مع القطاعين العام والخاص في تكريس التنوع الثقافي، والوقوف أمام محاولات التضليل الإعلامي. كما إن هذه الجمعيات مدعوة للمشاركة في نشر اللغة العربية لدى أبناء المهاجرين، وجمع المصطلحات العربية الملائمة من أجل توحيد المفاهيم إزاء تقنيات الاتصال الحديثة، والمساعدة على نشرها في أوسع نطاق عربي وخاصة من خلال الصحافة المكتوبة والإلكترونية والوسائل السمعية البصرية. ويتعين على هذه الجمعيات أن تساهم في تعبئة موارد التضامن الرقمي.

إن هنالك حاجة ماسة إلى وضع قنوات حوار عميق بين الجمعيات العربية الإفريقية المهاجرة ومثيلاتها في مختلف مناطق العالم، وإلى تطوير دورها في المحافل الإقليمية والعالمية للمزيد من تقريب وجهات النظر، والتعرف على المقاربات الأخرى، والتمهيد لمشاريع الشراكة الإقليمية. ثم أن الحاجة تدعو جمعيات المهاجرين إلى العمل على تحسين الصورة العربية في وسائل الإعلام، ولدى الرأي

العام الخارجي. وقد أكد كل الباحثين على ضرورة تشريك منظمات المجتمع المدني وخاصة منها الجمعيات النسائية في هذا الجهد الكبير، كما يحسن بالهيئات المسيرة لهذه الجمعيات تكثيف التعاون مع المحطات الفضائية والشبكات الإلكترونية التي يشرف عليها مسؤولون عرب وذلك لإثارة الشرائح الكثيرة من الرأي العام الغربي.

والخلاصة هي أن مختلف المنظمات غير الحكومية معنية بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية وفي ببناء مجتمع المعلومات. لذلك فإنه يتعين عليها الخروج من طور الهواية إلى طور الامتهان الفعلي للعمل الجمعياتي. ولا بد من الاهتمام بهذا الموضوع الذي مازال ضئيلا في المستوى العربي نظرا لوجود الكثير من العوائق التي تحول دون تطور القطاع الأهلي كالنقص في ثقافة التطوع لدى مسيري الجمعيات ذاتها،وكذلك غياب مفهوم المهنية في العمل الجمعياتي، والمعرفة المحدودة لدى البعض من مسيري القطاع بالمتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية. ويضاف إلى كل ذلك النقص في الموارد المتاحة داخليا للمنظمات غير الحكومية. ويتعين توفير الإمكانيات اللازمة حتى تتمكن هذه المنظمات من تسديد حاجاتها العامة وتنمية قدراتها في مجال تشخيص وبرمجة المشاريع وانتداب الأعوان الأكفاء واستكمال تجهيزاتها المعلوماتية.

III- اعتبارات خاصة بالمنظمات الأهلية العربية

لقد آن الأوان لتجاوز مرحلة رفع الشعارات وللتقيد ببعض الاختيارات على المستوى القومي، ومن ذلك تعميم الربط الهاتفي والحاسوب العائلي على كل بيت، وربط كل فصل مدرسي بالإنترنت ثم الالتزام بتقوية نسق الاستثمار في المعرفة والتصدير اللامادي، وذلك بهدف تنمية هذه القطاعات الواعدة والمجددة للرفع من نسبتها في الناتج الوطني إلى أبعد حد في آفاق سنة 2015.

إن البرنامج المشترك لإرساء مجتمع المعلومات خلال العشرية القادمة والذي يعتمد على التصور الإستراتيجي الذي حددته القمة العربية بعمان في سنة 2001 والمؤتمرات الكبرى التي تلتها وذلك من خلال خطة متكاملة من عناصرها برنامج لتحقيق التكامل العربي في مجال صناعة البرمجيات، وإنشاء سوق عربية مشتركة وصندوق عربي لاستثمار وتوظيف الكفاءات المهاجرة، والتعاون معها من أجل الزيادة في حجم الاستثمارات ولدعم صناعات هذه التكنولوجيا وتنميتها وتوطينها باللغة العربية، ونقلها إلى الآخر بكل ما تتيحه تقنيات الاتصال من آليات. فلا مجال اليوم لاقتصاديات افتراضية قطرية منغلقة في عصر التكتل والاندماج. وكل ذلك يتطلب أيضا الإسراع بتفعيل المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات حتى تكون الإطار الأمثل لتكامل الأطراف الثلاثة في تأثيث البيت الرقمي العربي في مفهومه الحديث.

كما أن مجتمع المعلومات يقتضي سياسيا الاستعانة بالوسائل الإعلامية الحديثة للارتقاء بالأداء الإداري قصد تحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع المواطن، وتأمين عمليات التبادل، وترفيع جودة القرار. وهو ما يعني إرساء الديمقراطية الإلكترونية، وإعطاء شرعية إضافية للحكومات. ولا يتأتى ذلك بصفة آلية، إذ لا بد من تطوير الكفاءات والمهارات، والسلوك الحميد القائم على احترام حقوق الإنسان، والمشاركة الواسعة من طرف المواطن في الشؤون العامة.

وسيكون لمنظمات المجتمع المدني العربي دور كبير في تجسيم هذه الأهداف. فلا بد من إسناد مهام واضحة إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ومن ذلك:

- التشجيع على إحداث آلاف الجمعيات المحلية المختصة في إسناد القروض الصغرى لتمويل المهن المستحدثة ونشر الحواسيب في كل المناطق النائية.

- تشريك كافة مكونات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية.

- الاستحثاث على إحداث الجمعيات المختصة لنشر الثقافة الرقمية على أوسع نطاق.

- دعم جهود المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون المعوقين للقيام بدور أكبر في الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة.

- التشجيع على ظهور صنف جديد من الجمعيات لمد جسور للتعاون مع الخارج والمشاركة في تجسيم مفهوم الحضارة الكونية الذي ينبغي أن يقوم أساسا على الحوار بين الثقافات وتلاقح القيم مع السعي إلى إشعاع مختلف مظاهر الحضارة العربية الإسلامية في نفس الوقت.

- تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة الجمعياتية والتدريب على تسييرها عبر شبكات الاتصال.

- توظيف النسيج الجمعياتي لتحقيق البعض من جوانب الإصلاح السياسي الذي ينبغي أن يقوم على ترسيخ مفهوم الديمقراطية السيبرانية والحكم الرشيد.

- ربط نشاط المجتمع المدني في كل البلدان العربية بالخطة الوطنية للتنمية والسعي إلى الرفع من مردودها في نهاية العشرية القادمة بما يعادل 10 % في الناتج المحلي.

إلا أن ذلك يستوجب توفر بعض الشروط الأساسية ومنها:

- فتح حوار معمق في مستوى الأمم المتحدة حول الصلاحيات الجديدة المنتظر إسنادها إلى منظمات المجتمع المدني في بناء المجتمع الجديد وحول

- اجتنابها المخاطر التي يتعين حتى تؤمن سلامة نشاط هذه الجمعيات من خلال أدبيات ومدونات سلوك.

- احترام كل منظمة غير حكومية لمضمون هذه الضوابط الأخلاقية المبنية

على قيم الحرية والمصداقية وروابط الصداقة والتآزر.

- التزام كل منتسب إلى المجتمع المدني بالإخلاص لقضايا الحق والعدل وبأن يتطابق عمله مع مبادئ المنظمة التي ينتمي إليها.

- توفر الموارد الدنيا من أجل تلافي كل استغلال مخل بالشرف أو بالصالح العام وربط نشاط المجتمع المدني بالخطة الوطنية للتنمية. ففي وقت قصير أصبحت الجمعيات بمختلف تخصصاتها واهتماماتها تعتمد على شبكة الإنترنت وتوظفها بحسب تصوراتها وطبيعة العمل الملائمة لنوع نشاطها. فحاجات الجمعيات متنوعة منها:

- اقتناء الحاسوب الملائم بتكاليف منخفضة

- الاستفادة من البرامج النموذجية للتأهيل والتدريب والتكوين وتجسيم المشاريع ذات العلاقة لفائدة النسيج الجمعياتي بذاته.

- الترابط الرقمي بين الجمعيات والانخراط في الشبكات الإلكترونية حسب الاختصاص والانتساب الجغرافي.

- اللجوء إلى طلب القروض الميسرة من أجل تأمين دوام العمل للأعوان المنتدبين لإنجاز بعض المشاريع ذات المردود ومجابهة تكاليف الصيانة ونفقات الهاتف والإشتراك في شبكة الإنترنت. ويتطلب هذا المجهود الحد الأدنى من الموارد المالية والبشرية الدائمة التي لا تقدر عليها الجمعيات بإمكانياتها الذاتية، ولذلك أصبح من المحتم إدراج هذا النشاط في المخططات الوطنية ومساعدة الجمعيات حتى تكون فضاء لتوفير فرص العمل وكذلك إنشاء صناديق حكومية لدعم النشاط الأهلي.

الخاتمـــة

لقد اقتنع الجميع بجدوى تقنيات الاتصال والإعلام في التغلب على معوقات التقدم وإن بناء مجتمع المعلومات يساعد إلى أبعد حد على تحقيق الأهداف التنموية المحددة في إعلان الألفية. فالفجوة الرقمية هي فجوة إنمائية والتضامن العالمي المطلوب يمتد إلى المجال الرقمي لأنه أساس الاقتصاد اللامادي المرغوب فيه. فمن حق كل مكونات المجتمع المدني الاستفادة مما ستتيحه تكنولوجيات الاتصال من تسهيلات، كما أن الكثير منها ينبغي أن يكون في مقدمة من يساهم في تدرج الإنسانية نحو مجتمع المعرفة والعلوم وإرساء قيم جديدة مبنية على الشراكة ومؤدية إلى المزيد من الشفافية والتكافؤ والعدل.

بعد أسابيع قلائل يترل الستار بعد مشاهد مثيرة طال استعراضها أكثر من ثلاثين سنة وقد اقتنع الجميع بجدوى تقنيات الاتصال والإعلام في التغلب على معوقات التقدم وإن بناء مجتمع المعلومات يساعد إلى أبعد حد على تحقيق الأهداف التنموية المحددة في إعلان الألفية.

فمن حق كل مكونات المجتمع المدني الاستفادة مما ستتيحه تكنولوجيات الاتصال من تسهيلات، كما أن الكثير منها سيكون في مقدمة من يساهم في تدرج الإنسانية نحو مجتمع المعرفة والعلوم وإرساء قيم جديدة مبنية على الشراكة ومؤدية إلى المزيد من العدل والتكافؤ والإنصاف.

إنتهى

المراجع

- تقرير لجنة ماك برايد «عالم واحد وأصوات متعددة»، اليونسكو، 1980.
- تقرير حول «التنوع الثقافي المبدع»، اليونسكو، 1997.
- «قياس التطور نحو مجتمع المعلومات»، اليونسكو، نوفمبر 2003.
- «مجتمع المعلومات»، المركز الثقافي الامريكي بتونس ، ماي 1995.
- سلسلة دراسات اعلامية لاعداد تقرير اللجنة CIC الدولية لقضايا الاعلام والاتصال «أصوات متعددة وعالم واحد»، اليونسكو، 1978.
- بيل قيتس «طريق المستقبل»، 1995.
- قنديل أماني دراسة في ندوة «مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي» 4/3 أفريل 2000.
- عودة محمود ومنصور محمود كتاب «واقع ومستقبل المنظمات الاهلية العربية»، دار المستقبل العربي بالقاهرة، 2000.
- الجراي فتحي بحث في «الاقتصاد التضامني» بمناسبة اليوم الوطني للجمعيات بتونس، 23 أفريل 2003.
- من ندوة «المهاجر المغاربي في أوروبا»، مركز جامعة الدول العربية بتونس في 8 مارس 2005.
- كتاب «أنفوموندیا» www.masmedia.com.tn
- موقع الاتحاد الدولي للاتصالات على الانترنت، العنوان الفرعي الخاص بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات: www.tu.int/wsis والموقع التونسي: www.smsi.tunis 2005
- من وقائع الاجتماع التحضيري الافريقي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، 4/2 فيفري 2005.

المؤلف في سطور

مصطفى المصمودي من مواليد سنة 1937 بصفاقس (الجمهورية التونسية).

التخصص:

-دكتورا دولة من جامعة باريس في العلوم السياسية.
-دكتورا تخصص في الإعلام.
-دكتورا حول القانون الدولي للاتصال.

المهام السابقة:

-شغل عددا من المناصب السياسية والديبلوماسية والبرلمانية والأكاديمية والصحافية بتونس.
فكان كاتب دولة للإعلام ناطقا رسميا باسم الحكومة وسفيرا لدى اليونسكو مكلفا بالملف الدولي للإعلام والاتصال وعضوا بمجلس النواب رئيسا للجنة للإعلام النيابي.
-تولى إدارة وكالة الأنباء التونسية وصحيفة «لاكسيون» اليومية.
-شارك في عمل اللجنة الدولية التي شكلتها منظمة اليونسكو برآسة شون ماك برايد لدراسة القضايا الدولية للإعلام ووضعت تقريرا شهيرا بعنوان «أصوات متعددة وعالم واحد» (1977-1980).
- ترأس اللجنة العربية للإعلام التي شكلتها أليكسو لدراسة قضايا الإعلام العربي وأصدر «التصور العربي الأول لمفهوم مجتمع المعلومات» (1985).

المهام الحالية:

- يدير حاليا معهد ماسميديا للدراسات الإعلامية والتعليم بالوسائط الإعلامية المتعددة
- يرأس الجمعية التونسية للاتصال وهي جمعية علمية غير حكومية تعني بالبحوث في مختلف مجالات الإتصال
-أستاذ جامعي في علوم الإعلام والاتصال
- عضو دائم بالأكاديمية الدولية لشؤون الفضاء (باريس)



ليلى بن بشير (48 ص x 36 ص) أكريليك



Leila Ben Bechir (48cm x 36cm) acrylique

TABLE DES MATIERES

BIOGRAPHIE

Mustapha MASMOUDI né en 1937 à Sfax (Tunisie), est Docteur d'Etat de Sciences Politiques. Docteur de 3ème cycle en Sciences de l'Information et expert en télé-Education et formation à distance, Québec 1990.

CARRIERE PROFESSIONNELLE:

- Ancien Secrétaire d'Etat à l'Information.
- Ancien Ambassadeur de Tunisie auprès de l'UNESCO.
- Ancien Conseiller auprès du premier Ministre de Tunisie.
- Fondateur et Membre de la Commission Nationale de l'Espace.
- Ancien Directeur du journal " l'ACTION".
- Ancien Directeur Adjoint du Parti Socialiste Destourien (PSD).
- Ancien député (Président de la communication de l'Information Parlementaire).

RESPONSABILITES ACTUELLES:

- Directeur Général du Centre MASSMEDIA.
- Professeur à l'Institut Diplomatique et à la faculté de droit.
- Expert en matière de Communication auprès des tribunaux de Tunis.

AUTRES ACTIVITIES:

- Président de l'Association Tunisienne de la Communication (ATUCOM).
- Membre du Conseil exécutif du réseau Arabe des ONG (SHABAKA).
- Vice Président de l'Institut Méditerranéen de la culture et de la communication (IMCOM).
- Membre permanent de l'Académie Internationale Astronautique.
- Membre de la Commission Nationale Tunisienne chargée de la préparation du Sommet Mondial sur la Société de l'Information (SMSI).

BIBLIOGRAPHIE

- Aouda Mansour et Mahmoud Mansour, *Réalités et devenir des associations arabes,* Ed. Dar Mostakbal, le Caire, 2000.
- Balles Françis, *Medias et société*, 6ème édition, Ed.Mont Chrétien, janvier 1992.
- Colloque sur *l'émigré magrhébin en Europe* organisé par la Ligue des Etats Arabes, Tunis 8/3/2005.
- Essabah Meimouna, intervention lors du colloque sur le *devenir des institutions de la société civile,* 3/4 avril 2000 – Université du Koweit.
- Extraits publication Prépcom SMSI du 2/4/2005.
- Gates Bill, *La route du futur,* Ed.Robert Lafforet, novembre 1995.
- Jarray Fethi, étude sur *L'économie solidaire,* à l'occasion de la Journée nationale des associations 23/4/2003.
- Kandil Amani, étude sur *le devenir des institutions de la société civile,* lors d'un colloque du Conseil d'entraide des pays du Golf 3/4 avril 2000.
- Lévy Pierre, *Cyber-démocratie,* Ed.Odile Jacob, Paris, décembre 2001.
ONGs, *La société civile,* rapport de la commission Cardoso, septembre 2005.
- Rodota, *La démocratie électronique,* Ed.Apogée, janvier 1999.
- Rapport Comité Mac Bride, *Voix multiples, un seul monde,* UNESCO, 1980.
- Rapport *Les mesures du développement de la société de l'information,* UNESCO, novembre 2003.
- Rapport, *Le pluralisme culturel créatif,* UNESCO 1997.
www.massmedia.com.tn Infomedia
- *Société de l'information,* Centre culturel américain de Tunis, mai 1995.
- Site UIL spécial SMSI. www.tu.int/wsis, www.smsitunis2005.

CONCLUSION

Toutes les parties sont convaincues que les TIC aident à surmonter les obstacles au développement et que l'édification de la société de l'information aide à la réalisation des Objectifs de Développement tels que définis par la Déclaration du Millénaire. Le fossé numérique est un fossé de développement et la solidarité internationale réclamée s'étend au domaine numérique qui est la base de l'économie immatérielle.

Il est de droit de toutes les composantes de la société civile de tirer profit des retombées des TIC, et de participer, en même temps, à conduire l'humanité vers la Société de l'information et à la mise en place de nouvelles valeurs qui reposent sur le partenariat pour une meilleure transparence et égalité des chances.

Fin

- Le renforcement des associations qui s'occupent de l'intégration des personnes handicapées en s'appuyant sur les nouvelles technologies.

- La création de nouvelles associations pour participer à la diffusion des valeurs universelles reposant sur le dialogue entre les cultures et la préservation des spécificités arabo islamiques.

- La protection des enfants contre tout débordement et toute application nocive.

- La diffusion de la culture numérique auprès des jeunes sur la base du respect de la propriété intellectuelle et des valeurs éthiques.

- La participation aux programmes de diffusion des droits de l'homme et la généralisation du libre accès aux technologies de l'information

- La participation des minorités et des émigrés à l'édification de la société de l'information

- La création d'une académie arabe pour la formation des cadres associatifs.

- La fondation d'un réseau de la société civile arabe pour participer à la réalisation des objectifs du SMSI.

- L'intégration du tissu associatif dans l'action des réformes sociales et le renforcement de la démocratie cybernétique.

- L'intégration des activités de la société civile arabe aux plans nationaux de développement pour que leur apport soit de l'ordre de 10 % du PNB au cours de la prochaine décennie.

- Le renforcement des ressources pour éviter tout dérapage susceptible de nuire à l'intérêt général et à la réputation de ces organisations.

Les besoins des associations sont divers et leurs activités reposent, de plus en plus, sur l'utilisation de l'Internet. C'est pourquoi, il est devenu opportun d'intégrer ces efforts dans les plans nationaux, de créer des Fonds étatiques pour renforcer les activités des associations et de définir des règles de bonne conduite pour éviter tout dérapage aux activités associatives.

en raison des obstacles qui empêchent le développement du secteur associatif tel que le manque de développement de la culture du bénévolat, l'absence de la notion de professionnalisme dans le travail associatif, l'ignorance des changements concernant cette activité dans le monde et le manque des moyens. C'est pourquoi, il faut fournir aux associations les ressources nécessaires pour leur permettre de développer leur capacité de diagnostiquer, programmer des projets, recruter du personnel valable et s'équiper en informatique.

CHAPITRE III- **CONSIDERATIONS SPECIFIQUES AUX ORGANISATIONS ARABES**

Il est temps d'aller au-delà des slogans et de se conformer aux choix nationaux portant sur la généralisation du téléphone, de l'ordinateur familial dans chaque maison et de la connexion Internet pour tous les niveaux d'études. Il est temps d'augmenter les investissements dans le savoir et l'exportation immatérielle afin de développer ces secteurs prometteurs et porter leur taux dans le PNB au plus haut degré en 2015.

Le programme commun pour l'édification de la société de l'information durant la prochaine décennie, qui repose sur la notion de la vision stratégique, a définie lors du Sommet arabe, qui s'est tenu à Oman en 2001 et les conférences qui s'en sont suivies, un plan global qui comporte, entre autre, un programme pour la complémentarité arabe pour le développement des logiciels, la création d'un marché commun et d'un fonds d'investissement et la collaboration avec l'émigration pour le renforcement du développement des technologies en langue arabe, car aujourd'hui, il n'y a pas de place pour des économies immatérielles régionales fermées sur elle-même.

La société de l'information exige l'appui politique des médias pour plus de justice, de transparence et de fiabilité des échanges. Ce qui veut dire la mise en place d'une démocratie pour le développement numérique, et l'octroi d'une légitimité supplémentaire aux gouvernements. Ceci ne pourra pas avoir lieu d'une manière automatique. Ainsi, il est nécessaire de développer les compétences, les droits de l'homme et la participation du citoyen dans la vie publique.

Les organisations de la société civile arabe auront un grand rôle à jouer dans la réalisation de ces objectifs. Mais cela ne sera possible que par:

- L'encouragement à créer des milliers d'associations locales spécialisées dans l'octroi des minis crédits pour financer des nouveaux métiers et distribuer des ordinateurs dans toutes les régions.
- La participation de toutes les composantes de la société civile dans la réalisation des objectifs sociaux et télé éducatif du millénaire pour le développement.
- L'intensification de la création d'associations spécialisées dans la diffusion de la culture numérique.

sont parvenus à des résultats exempts de tout commentaire.

La mondialisation nécessite de prendre en considération la diversité culturelle et le multilinguisme. Ainsi, on peut tirer profit des richesses des peuples grâce à leurs spécificités dans un monde où la révolution technologique l'a réduit à un village. En conséquence, le renforcement du dialogue est la responsabilité de tous les décideurs, les élites intellectuelles et les leaders de communication pour la construction de la paix sur des bases qui permettront de faire face aux crises pouvant surgir d'une manière imprévue, et qui pourraient ébranler la stabilité internationale et terroriser la conscience humaine.

Les experts appellent les gouvernements et les institutions culturelles à réagir à l'évolution engendrée par les TIC et à les exploiter pour combattre les propagandes mal intentionnée à l'encontre de la culture arabe et de communiquer sur les efforts menés pour continuer le projet de modernisation du monde arabe et donner l'image réelle de sa civilisation. De plus, il y a un réel besoin d'un dialogue profond entre les organisations et les associations arabes et leurs homologues dans le monde quant à l'évolution de leur rôle dans les réunions internationales afin de mieux rapprocher les points de vues pour la réalisation des projets de partenariats régionaux.

E-participation à l'organisation de l'émigration

Les différentes associations et ONGs de l'émigration sont appelées à jouer un rôle particulier pour trouver les canaux et de partenariat afin de réduirence.réduire le fossé numérique et faire face aux différentes formes de délinquance. Par conséquent, les associations de l'émigration doivent renforcer les efforts nationaux pour la modernisation des infrastructures et l'élaboration de partenariat entre le secteur privé et le secteur étatique pour promouvoir la diversité culturelle et s'opposer aux tentatives de désinformation. De même, ces associations sont appelées à la diffusion de la langue arabe auprès d'émigrés et de leurs enfants. Enfin, ces associations doivent participer à l'effort pour la promotion de la solidarité numérique.

Il y a une nécessité absolue de mettre en place des groupes de dialogue entre les associations arabes et africaines et leurs homologues dans le monde, de faire évoluer leur rôle dans les rencontres internationales pour un meilleur rapprochement et de baliser des projets de partenariat. De plus, il y a une réelle nécessité pour que les associations issues de l'émigration oeuvrent pour l'amélioration de l'image arabe auprès des médias et de l'opinion étrangère. Tous les spécialistes sont d'accord sur la nécessité de faire participer les organisations de la société civile et notamment les associations féminines à ce grand effort. De même, les différentes ONGs sont appelées à participer, directement et indirectement, à la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement et à l'édification de la société de l'information. En conséquence, il est temps que ces organisations quittent l'amateurisme pour un professionnalisme actif du travail associatif. Il est nécessaire de traiter, de plus près, cette question dans le monde arabe

démontré que les associations tunisiennes sont en mesure de fournir, durant les 5 prochaines années au moins, 5000 offres d'emplois pour les titulaires de diplômes universitaires qui ont trait tous au secteur de l'information et de la communication, et que ce nombre s'élèvera graduellement pour atteindre ceux des pays d'Europe.

C- diffusion de la culture numérique

La diffusion sur une large échelle des moyens de communication à l'intérieur de toutes les sociétés a fait apparaître une culture universelle commune rendant les formes de la mondialisation culturelle aussi importante que celles de la mondialisation économique. Aujourd'hui, on convient de l'existence d'une culture de l'environnement, d'une culture de la biologie et d'une culture du tourisme. En conséquence, on peut parler de la notion de culture cybernétique. La culture numérique est en train de caractériser l'époque et est devenue le principal moteur de développement dans toutes les sociétés. Il est devenu nécessaire d'élargir sa diffusion et sa vulgarisation auprès des différentes classes de la société afin de permettre à l'individu de s'intégrer dans la société de l'information et d'améliorer ses capacités pour mieux s'acquitter de ses fonctions économiques et sociales. La culture numérique réside dans la maîtrise des compétences technologiques et la prise de conscience des conséquences sociales, culturelles, politiques qui découleront de la diffusion de l'utilisation de l'informatique dans tous les métiers, dans tous les secteurs et dans tous les domaines de l'existence. La culture numérique peut être diffusée à travers un certain nombre d'activités associatives qui ont trait à la formation des associations scolaires en informatique, la production de contenus numériques culturel et scientifique et l'éducation des enfants au respect de la propriété intellectuelle etc...

Les séminaires de formation en informatique se sont multipliés dans les pays arabes. Certaines associations, dans le cadre de partenariat avec des associations scolaires, œuvrent à diffuser la culture numérique grâce à des programmes de formation en informatique pour les élèves, les enseignants et les parents. Mais, il existe encore une réticence chez certains, notamment à la campagne et même dans certaines capitales arabes quant à l'intérêt et à l'utilité de l'informatique, c'est pourquoi, les associations ont un grand rôle à jouer dans la prise de conscience nécessaire...

D-participation à la diplomatie paralléle au dialogue des cultures

Les organisations de la société civile représentent une partie active dans les réunions internationales. Et son rôle sera encore plus grand dans les rencontres culturelles, les conférences internationales et dans la construction de la nouvelle société de l'information. C'est pourquoi, le terme diplomatie parallèle ne cesse d'être repris par toutes les parties qui participent à cette diplomatie chacune dans son domaine. Ainsi, les sportifs ont réussi dans des missions diplomatiques très spéciales et c'est le cas pour les parlementaires, les groupes locaux, les exportateurs et investisseurs qui

Cette organisation démontre que cette initiative numérique va permettre aux élèves ayant des difficultés financières de profiter durant, 3 ans au moins, de chaque ordinateur et que 970 000 étudiants vont pouvoir se former en informatique à raison de 3 heures par semaine.

La dite organisation, insiste également sur le fait que les coûts pour l'assemblage d'un ordinateur revient à 90 % et qu'elle est prête de répondre au besoin de toute association qui ne soit pas en mesure d'acheter un ordinateur neuf.

La solidarité numérique apparaît aussi, de plus en plus, dans les pays arabes sous forme de distribution des ordinateurs aux meilleurs élèves en situation précaire, d'organisation de stages de formation en informatique au profit des étudiants et des demandeurs d'emploi à un prix symbolique, d'ouverture de publinets et de création de cyber librairies dans les régions rurales et de l'introduction de l'informatique dans les jardins d'enfants. L'association «**Basma**» en Tunisie a pris en charge la distribution de plusieurs centaines d'ordinateurs aux handicapés et à l'accompagnement de ces derniers pour leur trouver des emplois. Le Fonds de Solidarité 26-26 de Tunis se distingue par une généralisation d'aide apportée au profit des régions classées «zones d'ombre». Ce Fonds contribue à des projets numériques à l'échelle internationale. En effet, le gouvernement tunisien a annoncé de faire don de 10 %, au moins, du budget du Fonds 26-26 (qui a atteint en 2004 plus de 20 millions de dollars), au profit du Fonds Mondial de Solidarité à l'occasion du SMSI.

B- paticipation à la découverte des nouveaux metiers et à la création d'emplois

Les activités associatives, à l'ère de l'information, prendront des formes diverses. De même, compter sur le partenariat dans le domaine de la recherche scientifique va aider à faire apparaître de nouvelles opportunités d'emplois au sein des organisations caritatives et de bénévolat.
Les ONGs vont aider à l'apparition de nouveaux marchés qui se basent sur le savoir et la créativité. Ceci va englober les différents secteurs de l'enseignement, de la formation et de la recherche. Il est prévu que les frais d'enseignement et de la formation à travers les nouveaux moyens de communication atteindront 50 % de la totalité des budgets dans ces secteurs. Une étude européenne a démontré que 20% des opportunités d'emplois seront à l'intérieur des associations et des ONGs, notamment pour les institutions qui s'occupent du développement de l'enseignement à distance, de l'encadrement des élèves, des centres publics d'Internet et de la vulgarisation de la culture numérique à la campagne.

Dans ce sens, le fonds de développement et de l'emploi jordanien s'occupe de la création de nouveaux emplois et d'aide aux associations pour la réalisation d'un certain nombre de petits projets.

Une autre étude effectuée en 2004 par un organisme spécialisé [10] a

[10] Centre Ifada d'Information de Formation, d'Etudes et de Documentation sur les Associations.

Diverses études ont été publiées depuis le début du XXIème siècle ainsi que pendant la phase de préparation du SMSI. Les études se rapportent aux expériences des ONGs dans le secteur du développement numérique et les activités associatives en rapport avec l'édification de la société de l'information. Ci-après, un rappel de certaines activités qui pourraient intéresser les associations pour traduire les décisions du SMSI.

A-participation au developpement de l'economie solidaire

L'économie solidaire s'inscrit dans le prolongement de l'économie sociale. Le travail associatif est en étroite relation avec l'économie, sous toutes ses formes, y compris la nouvelle économie de l'information qui est bâtie en grande partie sur le numérique. Le fait d'être relié à l'Internet, donne aux associations la possibilité d'accéder aux informations les plus récentes grâce aux banques de données et aux forums. Ce qui peut mieux définir toute action de solidarité, c'est la constitution des bases de données et des réseaux pour aider, l'élève, l'étudiant et les parents. Le rôle des organisations est d'aider à la mise en place des traditions de partenariat et du travail indépendant [8].

Des réseaux spécialisés ont vu le jour pour fournir différentes informations en relation avec les activités associatives dont l'objectif est l'intensification de l'utilisation de l'Internet pour la formation, l'information et les tenus de forum. Certaines associations ont commencé à proposer leur expertise pour construire les bases de données et la formation des cadres des associations dans l'utilisation des dernières techniques de communication, apporter leur aide aux parents pour l'encadrement de leurs enfants et mettre les NTIC au profit des personnes à besoins spécifiques. Par conséquent, les différentes organisations sont appelées à créer, à travers les réseaux de solidarité et le volontariat, des mutuelles, des centres de services associatifs, des programmes d'octroi de micro crédits pour équiper des familles et des associations en ordinateurs et l'entretien des équipements électroniques [9].

Ce procédé a vu le jour dans certains pays arabes à travers différents mécanismes en encourageant les associations des personnes à besoins spécifiques en les exonérant d'impôts. De même, les associations qui s'occupent de l'octroi des micros crédits pour l'achat des ordinateurs ont très bien réussi.

Les dernières années, la solidarité numérique est apparue sous forme de collecte des ordinateurs utilisés et leur redistribution aux personnes aux revenus faibles. Il apparaît dans un document publié par une association britannique qu'elle a distribué ces dernières années aux environs de 40 000 ordinateurs en bon état d'utilisation du type Pentium II & Pentium III, sur 3500 institutions éducatives et de santé, et sur 2500 organisations non gouvernementales dans 85 pays d'Afrique et d'Amérique latine.

[8] Fethi Jarray, étude sur *l'économie solidaire* à l'occasion de laJournée Nationale des associations.
[9] Ces informations ont été publiées sur Internet le 17/3/2005sur le site www.computer-aid.org.

créer des associations de toutes les catégories.

- Répondre aux demandes des communautés à besoins spécifiques à une échelle internationale.

- Participer aux congrès et rencontres régionales et internationales qui a trait au développement, à la science, à la sécurité et à la paix.

B - complementarité entre les ONGs du sud

La complémentarité entre les différentes composantes de la société civile Nord/Sud a trait au travail commun entre les organisations qui s'occupent de la société de l'information.

Les experts ont insisté sur la réalisation de 10 objectifs, à savoir:

1) Veiller à la réalisation des programmes portant sur la redistribution des ordinateurs utilisés dans les régions rurales, renforcer la solidarité numérique et superviser des milliers de centres ruraux de l'Internet.

2) Intensifier le développement des logiciels libres et participer à l'arabisation des noms de domaines (pour la région arabe).

3) Participer à la production numérique des programmes universitaires portant sur la culture cybernétique, sur la solidarité numérique et la législation adéquate.

4) Généraliser les associations spécialisées dans la protection de la propriété intellectuelle, les droits de l'homme et la liberté d'expression.

5) Multiplier la création des associations dans toutes les régions pour vulgariser la culture numérique.

6) Développer les associations des personnes à besoins spécifiques (handicapés) pour les faire profiter des technologies de la communication.

7) Développer les associations des émigrés pour les faire participer à l'édification de la société de l'information.

8) Mettre en place de banques de données et des réseaux pour le développement des composantes de la Société civile.

9) Créer une académie arabe pour la formation des cadres la Société civile arabe et la diffusion de la culture cybernétique de points de vues théorique et pratique.

10) Faire face aux écueils de l'afflux transfrontières des biens immatériels.

CHAPITRE II- **LES NOUVELLES RESPONSABILITES DE DEVELOPPEMENT DE LA SOCIETE CIVILE**

Dans le cadre de leurs activités, les ONGs peuvent avoir un meilleur accès aux régions difficiles et renforcer leur crédibilité auprès de leur population cible. Elles sont capables, également, de comprendre les prédispositions des individus à utiliser les nouvelles technologies. De même, elles sont en mesure de connaître les préoccupations et les besoins du public avec lequel elles sont en relation. De plus, les activités des ONGs seront plus efficaces grâce aux TIC, car ces moyens leur permettront un contact permanent avec leur public, une réduction de leurs charges et une meilleure utilisation de leurs ressources.

réaliser des pogrammes par les 4 «Partenaires» pour l'édification de la société de l'information à savoir: les pouvoirs publics, le secteur privé, les organisations internationales et la société civile.

Une des études menées par le PNUD sur le développement a démontré que la part du secteur de la société civile dans le produit national varie entre 8 et 14 % pour 13 pays industrialisés alors que ce taux est loin d'être atteint dans la plus part des pays arabes qui, dans le meilleur des cas, n'excède pas les 3 %. Il en découle qu'il est de l'intérêt général d'agir afin d'insérer des programmes spécifiques dans les plannings nationaux pour permettre à ce secteur d'apporter une plus grande contribution.

Une étude similaire menée en Italie a conclu que la société civile italienne contribue à la création de 5% de l'emploi en contre partie de 4 % du budget national consacré au travail. On s'attend à ce que ce taux se multiplie grâce aux technologies de communication opérant dans les différentes composantes de la société civile. Toutefois, ceci exige un environnement favorable et un minimum de ressources.

De part leur intérêt dans la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement, les organisations non gouvernementales, ayant le statut consultatif auprès du Conseil économique et social ECOSOC des Nations Unies, ont consacré leur dernière réunion annuelle à l'étude des procédés de coopération avec l'administration de l'information des Nations Unies afin d'attirer l'attention de la communauté internationale sur l'importance des huit objectifs susmentionnés et de déterminer la participation populaire pour leur réalisation. Les ONG ont présenté des rapports divers sur leur participation en fonction de leurs spécialités et de leurs domaines d'activité.

Il est évident que les quatre partenaires précités englobent le monde des affaires, les structures municipales et les médias. Le partenariat entre les différents acteurs peut se concrétiser sous diverses formes.

A- coopération entre les partenaires nords/sud

La coopération entre tous les partenaires doit viser les objectifs suivants:

- Tirer parti du potentiel des TIC pour promouvoir les Objectifs de Développement de la Déclaration du Millénaire.
- Collaborer pour l'utilisation des TIC à tous les stades de l'éducation, de la formation et du développement des ressources humaines.
- Participer au développement économique solidaire régional et international.
- Protéger les enfants et les personnes âgées contre tous débordement numérique.
- Permettre aux minorités et aux émigrés de participer et d'intensifier le rythme de la collaboration régionale et internationale.
- Echanger les informations et intensifier les réseaux de la recherche scientifique.
- Diffuser les droits de l'homme, œuvrer pour la liberté d'expression et

phénomène:

1- Eliminer la pauvreté et la faim dans le monde.
2- Fournir une éducation primaire pour tous les enfants du monde.
3- Promouvoir l'égalité entre hommes et femmes.
4- Réduire la mortalité infantile.
5- Améliorer la santé maternelle.
6- Lutter contre les grandes maladies (VIH/SIDA, tuberculose, paludisme et autres).
7- Protéger la planète pour un environnement sain.
8- Le développement pour tous et tous pour le développement.

Les études ont démontré que les technologies de l'information peuvent contribuer à la réalisation de tous les Objectifs du Millénaire sans exception. En effet, les technologies raccourcissent les distances, permettent le développement de l'économie immatérielle et l'utilisation de l'Internet dans la santé, l'éducation et la culture. Les résultats de certaines études ont démontré qu'un enfant qui se sert de l'ordinateur acquiert beaucoup plus que ses semblables en un temps plus court.

Convaincues de cette vérité, l'Organisation des Nations Unies a décidé de tenir un autre Sommet Mondial, sur deux phases, afin d'asseoir les fondements de la nouvelle société mondiale.
En effet, la première étape de ce Sommet a eu lieu à Genève en 2003 et la deuxième se déroulera, dans quelques semaines, à Tunis en novembre 2005. Le programme se rapportant à l'exécution des résolutions de la première phase du SMSI a porté sur la réalisation des 10 objectifs que comportent la Déclaration de principes et le Plan d'action.

Ces objectifs sont les suivants:
- une société de l'information pour tous: principes fondamentaux,
- l'accès général à l'information et au savoir,
- l'édification des capacités et la compréhension de la société de l'information,
- la garantie de la confiance et de la sécurité cybernétique,
- l'assurance d'un environnement adéquat et une souveraineté juridique,
- la généralisation des TIC à tous les domaines de la vie,
- la garantie de la diversité culturelle et le multilinguisme,
- la garantie de la défense des valeurs et de la morale,
- l'intensification de l'aide régionale et internationale.

En réalité ce sont les pays industrialisés qui se sont attelés, avant les autres, à l'intégration des technologies de la communication dans le processus du développement de la nouvelle économie. Et pour que le progrès touche tous les secteurs et toutes les catégories, les experts ont préconisé la collaboration de toutes les parties concernées.

En effet, les participants aux premières réunions préparatoires du SMSI ont insisté sur la nécessité de s'intéresser aux Objectifs du Millénaire pour le Développement à travers les activités numériques et sur la nécessité de

TROISIEME PARTIE

LA PARTICIPATION DES ONG ARABES A LA REALISATION DES OBJECTIFS DU MILLENAIRE POUR LE DEVELOPPEMENT

Le terme développement a été lié à l'information, au rôle des moyens de communication, au progrès économique et à la promotion sociale. Un consensus s'est établi sur le fait que les médias instaurent un climat favorable à la croissance et au changement.

En effet, de part leur apport, les médias favorisent l'ouverture sur les pays développés, élargissent les horizons et les mentalités des individus et déclenchent leurs ambitions. Depuis longtemps, production et travail étaient liés aux moyens de communication. Aujourd'hui, la relation n'a cessé de s'accentuer pour devenir, à différents degrés, une force dominante. De tous les facteurs, les moyens de communication sont devenus le facteur tranchant. Et ce n'est certainement pas un hasard si les deux Sommets Mondiaux se sont déroulés au début du 21 siècle afin de définir une stratégie mondiale pour lutter contre la pauvreté et exploiter les technologies de l'information au profit du développement global.

Pour la réalisation de ces objectifs, la communauté internationale a déterminé quatre partenaires: le secteur public, le secteur privé, les organisations internationales et la société civile. De même, elle a insisté sur le nouveau rôle du dernier secteur et sur la nécessité de ce partenariat entre les différentes parties.

CHAPITRE I - **LES OBJECTIFS COMMUNS ENTRE LES DEUX SOMMETS**

Une personne sur deux, dans le monde, vit au dessous du seuil de la pauvreté, et les différents programmes que les pays se sont engagés à réaliser n'ont pas réussi à remédier à cette situation. En effet, au fil des années, le fossé entre les pays riches et les pays pauvres n'a cessé de se creuser, et des régions entières à travers le monde demeurent associées à la pauvreté et au besoin.
En septembre 2000, un Sommet Mondial s'est réuni pour une étude plus approfondie de ce sujet. Cette réunion historique appelée «Sommet Mondial de Développement» a défini 8 objectifs pour essayer de réduire ce

dans le cadre des valeurs universelles immuables et communes en se basant sur les réseaux numériques.

De plus, les principes et les grands objectifs annoncés au SMSI n'auront de conséquences notables que s'ils sont renforcés par des programmes et des mécanismes transparents et efficaces qui seront mis en place avec le concours de tous les «partenaires», à leur tête les composantes de la société civile qui s'engagent à participer à leur réalisation.

de la gouvernance de l'Internet et a souhaité une gouvernance collective qui prendrait en considération les intérêts de toutes les parties. Le groupe s'est intéressé, également, au 6ème protocole de l'Internet demandant aux gouvernements arabes de l'adopter au plus vite afin de profiter de l'évolution technologique internationale et des nouveaux services de ce 6ème protocole. En ce qui concerne les noms des domaines en langue arabe, les représentants de la société civile arabe ont appelé les gouvernements et les organisations arabes spécialisées à trouver des solutions pour l'utilisation des noms arabes pour les sites sur Internet.

Concernant, les droits de l'homme dans la société de l'information, un groupe d'intervenants a appelé les gouvernements arabes à respecter les traités et les conventions internationales relatives aux droits de l'homme et à la liberté d'expression.

Et pour ce qui de la réalisation pratique des programmes dans la région arabe, les intervenants ont pris note de l'importance des projets, dont la réalisation dépend fortement de moyens financiers. Ils ont appelé à activer tous les mécanismes existants pour renforcer la création numérique et ont recommandé à la communauté internationale de mettre en place des dispositifs adéquats pour le suivi des décisions du SMSI.

On s'attend à ce qu'après le SMSI, la communauté internationale sorte avec un ensemble d'objectifs stratégiques qui aideront à identifier la société de l'information dans tous les continents, chose à laquelle l'humanité n'était pas habituée durant l'ère industrielle qui s'était forgée sans préparation préalable. Le SMSI ne sera pas bénéfique si ces décisions ne s'intègrent pas dans des nouvelles stratégies internationales. De même, ces stratégies ne seront pas efficaces si elles ne s'imprègnent pas des engagements sur le développement de l'économie immatérielle pour la réalisation des Objectifs du Millénaire.

En conséquence, toutes les parties concernées doivent:

- participer à l'édification de la société cybernétique,
- s'engager à lutter contre la pauvreté et l'élargissement du fossé numérique entre pays pauvres et pays riches,
- oeuvrer à activer le Fonds Mondial de Solidarité afin qu'il remplisse son rôle en harmonie avec les objectifs que le Sommet du Millénaire a tracés, sachant que la solidarité englobe également la solidarité numérique qui est en tête des objectifs du SMSI,
- ouvrer à combler le fossé numérique par l'engagement de tous les Fonds Internationaux pour le Développement,
- donner un sens plus large à l'entraide et au partenariat solidaire par l'implantation du dialogue entre les cultures et les civilisations et la vulgarisation des valeurs de tolérance entre les individus, les communautés et les peuples sur la base du respect des spécificités culturelles et du pluralisme linguistique.

La démarche actuelle se résume à accepter la nouvelle réalité internationale et à s'inscrire dans la voie des réformes globales se rapportant à la modernisation, à la démocratie et à la défense des droits de l'homme,

- Quel est le contenu du projet africain pour combler le fossé numérique?

- Quel est le contenu du programme proposé au Sommet de la Ligue des Etats Arabes en 2001 pour l'édification de la société de l'information et quel est sa relation avec le projet africain?

- Quelle est sa position vis-à-vis du projet des Etats de la Ligue Arabe pour la création d'une organisation panarabe qui sera chargée de la mise en application des résolutions du SMSI à l'échelle de la région arabe?

Les arabes ont essayé de répondre à ces questions avec beaucoup de sérieux lors des réunions pour la préparation de la 2ème phase du Sommet.

A- A Damas et à Accra

La 2ème conférence régionale préparatoire de l'Asie occidentale a eu lieu à Damas les 22/23 novembre 2004 sous le slogan «le partenariat pour l'édification de la société de l'information arabe» et ce, dans le but de poursuivre l'application des décisions qui ont émané de la première phase du Sommet et des «Prepcoms» régionaux qui préparaient la phase de Tunis. Cette 2ème conférence a revue les pas réalisés par les Etats membres pour la réduction du fossé numérique, et a débattu du Plan d'action régional proposé à cet effet.

Un accord a eu lieu entre 4 organisations et agences régionales des Nations Unies pour appuyer le Plan d'action de la Ligue des Etats Arabes pour l'édification de la société de l'information et ce, en donnant la priorité aux activités portant sur le développement des contenus arabes sur Internet. Après la conférence de Damas, toutes les parties arabo-africaines se sont retrouvées à Accra en début du mois de Février 2005. Il a été débattu des questions africaines liées à la communication et on a insisté sur un ensemble de choix, notamment, l'intensification du rôle des minorités et des émigrés dans l'édification de la société de l'information dans leur pays d'origine.

B- Les recommandations de la société civile arabe à Genève

Le 2ème «Prepcom» pour la préparation de la deuxième phase du SMSI a eu lieu à Genève en février. Cette réunion s'est consacrée à l'étude des travaux confiés aux 2 groupes de travail chargés par le Secrétaire des Nations Unies afin de présenter des propositions se rapportant au devenir de l'Internet et aux formules de financement pour combler le fossé numérique. De même, la réunion s'est intéressée à la préparation du rapport des «amis du Président» qui sera le document FINAL du Sommet de Tunis.

Au cours de leurs réunions, les participants au caucus Arabe pour la société civile ont insisté, notamment, sur les spécificités de la culture arabe, le financement pour combler le fossé numérique et la faiblesse des contenus numériques en langue arabe.

Les participants ont appelé dans une déclaration au renforcement de la présence de la société civile arabe et à l'intensification de ses activités durant les préparatifs du Sommet. De même, le caucus a étudié la question

présenter une «Déclaration» qui leur est propre car ils se sont rendus compte qu'ils n'étaient pas en mesure de faire entendre une partie de leurs convictions au sein des déclarations officielles émanant du Sommet. Cette «Déclaration» insiste sur le droit des sociétés d'utiliser les logiciels libres et gratuits et prévient des dangers qui émaneraient de certains abus monopolistiques de la part du secteur privé, au nom de la propriété intellectuelle, et insistent sur le fait qu'il y a lieu de lier les avantages provenant de la propriété intellectuelle avec l'utilité publique.

Les représentants des ONG arabes ont participé aux «Prepcoms» à Genève. Ceux qui avaient pris part aux travaux des commissions nationales ont constitué à Genève un «Caucus» pour participer aux consultations importantes qui ont précédé la tenue du Sommet. Ce groupe a aidé à faire entendre le point de vue arabe et au rapprochement des positions entre les associations arabes et africaines qui participaient au Sommet. L'effort des associations arabes a porté surtout sur l'élaboration de la déclaration émanant de la société civile internationale ainsi que la préparation des documents officiels du Sommet.

Une partie des organisations arabes et africaines ont jugé que la déclaration officielle a adopté environ 60 % des points de vues de la société civile internationale et ont approuvé cette déclaration sous réserve, toutefois, que les organisations occidentales non gouvernementales, qui ont sollicité leurs voix, soient solidaires à leur tour avec leurs points de vues.

Ainsi, la société civile internationale a réussi à convaincre les autres parties de son degré de maturité et de responsabilité démontrant qu'elle se détourne, de plus en plus, de l'activisme désordonné et des manifestations dans les rues et qu'elle est devenue apte à faire partie des grands internationaux.

CHAPITRE III- **LE ROLE DE LA SOCIETE CIVILE ARABE DANS LA PREPARATION DE LA DEUXIEME PHASE DU SOMMET**

Suite à la première phase du Sommet, des études ont vu le jour. Toutes les analyses ont porté sur les sujets qui n'ont pas été suffisamment débattus à Genève.

A travers les questions suivantes, on peut déduire de la nature de ces sujets:

- Quelle est la position de la société civile arabe vis-à-vis de la création du Fonds de solidarité numérique? et quelle serait sa relation avec le Fonds mondial de solidarité crée sur proposition des pays arabes ?
- Quelle serait la solution idéale pour la gouvernance de l'Internet et comment les pays arabes pourraient y participer?
- Quel est le rôle de la société civile arabe dans l'édification de la société de l'information?
- Comment serait l'organisation idéale pour la société civile sur le plan international, et quelle serait sa position vis à vis des recommandations de la commission Cardoso des Nations Unies concernant la création d'un bureau international pour la société civile ?

G- Plan d'action

Le Plan d'action adopté par le Sommet a traduit la vision collective contenue dans la «Déclaration des principes » et les Objectifs du Millénaire pour le Développement qui ont été adoptés par tous les Etats. Etant donné qu'on n'a pas réussi à avoir des engagements clairs dans la «Déclaration des principes» et que cette Déclaration s'est limitée à des considérations d'ordre général, on a eu recours au «Plan d'action» qui reflète l'absence d'engagement des Etats pour l'édification de la société de l'information.

Les Etats ont demandé la mise en place des stratégies avec la participation des «partenaires» pour le développement des infrastructures des technologies et de la communication, le développement des pédagogies éducatives, le développement des ressources humaines et l'encouragement de la recherche scientifique.

De même, le Plan d'action a exhorté «les partenaires» à prendre les dispositions nécessaires pour bâtir la confiance dans l'utilisation des NTIC. Le Plan d'action a incité, également, au développement d'un environnement propice, aux niveaux national et international, indispensable à l'édification de la société de l'information. Les TIC doivent être utilisées en tant qu'important outil de bonne gouvernance. La suprématie du droit, accompagnée par un cadre politique et réglementaire empreint de solidarité et de transparence, favorable à la concurrence reflétant la réalité du pays, est indispensable pour édifier une société de l'information à dimension humaine. Les Etats devraient intervenir pour, remédier aux insuffisances du marché, maintenir une concurrence équitable, attirer des investisseurs, maximiser les avantages économiques et sociaux et servir les priorités nationales.

Par ailleurs, le Plan d'action a confirmé le contenu de «la Déclaration des principes» portant sur la diversité culturelle, les médias, l'éthique et la solidarité internationale. Le dernier paragraphe du Plan d'action concerne la deuxième phase de Tunis. Il porte sur les questions à traiter dans le document définitif concernant l'édification de la société de l'information, la réduction du fossé numérique et l'exécution du Plan d'action avec la participation de tous les «partenaires» tant sur le plan national et régional qu'international.

CHATITRE II- **LA PARTICIPATION DE LA SOCIETE CIVILE AUX TRAVAUX DU SOMMET** (premiére phase)

Tous les représentants de la société civile ont participé à toutes les étapes pour la préparation du Sommet aussi bien aux «Prepcom» à Genève, qu'au sein des commissions nationales chargées des préparatifs du Sommet au niveau local. Ils ont insisté sur la nécessité d'aborder tous les secteurs d'activités dans le cadre de partenariat entre le secteur étatique et le secteur privé et avec les organisations internationales.

Les organisations de la société civile internationale ont convenu de

A la fin, on est parvenu à un compromis qui consistait à confier au Secrétaire général de l'ONU la mission de constituer une equipe de travail pour trouver un dispositif, permettant la participation totale des gouvernements, du secteur privé et de la société civile aussi bien du Sud que celles du Nord, c'est l'idée de création d'un forum pour poursuivre le débat à ce sujet qui serait la solution de compromis enfin de compte.

D- La diversité culturelle

Cette question faisait l'objet d'un intérêt particulier, même si elle n'a pas un grand lien avec les questions économiques. Les pays du Nord ont défendu le principe de la diversité culturelle dans le cadre d'une civilisation universelle. Alors que les pays du Sud ont soutenu la nécessité de respecter cette diversité et d'appuyer les contenus locaux. Toutefois, la divergence de points de vues a concerné l'universalité des valeurs lors de l'utilisation des TIC, la question des libertés civiles et le droit de rejeter certaines valeurs occidentales qui s'opposent aux considérations orientales.

E- Les médias

Les pays du Nord ont voulu conférer une grande importance aux médias en essayant de les imposer comme partenaires à part entière dans l'édification de la société de l'information au même titre que les autre «partenaires». Aussi, ont-ils insisté sur la liberté d'accès à l'information et son utilisation pour la création, l'accumulation et la diffusion de connaissances. Les pays du Sud ont pu ajouter, cependant, que toutes ces dispositions doivent être prises en conformité avec le système juridique de chaque pays. Il appartient aux professionnels des médias de formuler des normes déontologiques et éthiques dans le domaine du journalisme.

F- la solidarité internationale pour combler le fossé numérique

Les pays du Sud, notamment ceux d'Afrique, ont essayé d'obtenir un engagement clair de la part des pays du Nord pour leur apporter une aide matérielle et technique dans le but de combler le fossé numérique et ce, par la mise en place de mécanismes permettant le transfert des technologies par la création d'un fonds de solidarité numérique.
Les pays du Nord se sont opposés au principe de la création de ce fonds, même si la participation devait être symbolique, car ils considèrent que les mécanismes existant remplissent déjà les objectifs pour lesquels ils étaient crées. En conséquence, ces pays ont proposé que le transfert de technologies se fasse selon des accords bilatéraux entre les Etats. Après d'interminables tractations, on a abouti à des compromis approuvant le désir de certains de créer un fonds de solidarité numérique tout en demandant de procéder à des études d'évaluation des mécanismes existant pour juger de leur efficacité et de leur utilité. Le secrétaire général des Nations unies a été chargé de créer une autre équipe de travail pour trancher la question avant la tenue du Sommet de Tunis.

débattue en premier lieu. Les pays du Nord considéraient que ces questions représentaient l'unique critère pour l'édification de la société de l'information. Ils insistaient sur le paragraphe 19 de la Déclaration universelle des droits de l'homme et refusaient toute mention au paragraphe 29 relatif à la sauvegarde de l'intérêt public pour l'ensemble de la société démocratique.

En contrepartie, les pays du Sud insistaient sur le fait que la question des droits de l'homme doit englober les droits économiques, sociaux et culturels ainsi que le droit au développement et que les libertés doivent être soumises aux réserves mentionnées dans le paragraphe 29 de cette déclaration. De même, les pays du Nord refusaient toute mention au respect de la souveraineté des Etats et à leurs législations dans l'édification de la société de l'information.

Après d'éprouvantes discussions, on a aboutit à des formules de compromis qui consistaient à mentionner les paragraphes 19 et 29, en même temps, et à se référer, également, à la Charte des Nations Unies et à la déclaration universelle des droits de l'homme d'une manière qui confirme l'engagement des Etats à se conformer aux principes de la Charte et au respect de la déclaration.
Les déclarations ont insisté sur la nécessité de respecter la souveraineté de tous les Etats.

B- La question de la propriété intellectuelle

Les pays du Sud et surtout la Chine ont essayé d'imposer leur point de vue concernant l'idée de la propriété intellectuelle. Car telle qu'elle est présentée dans les accords internationaux actuels, elle représente un obstacle pour le partage de l'information et du savoir et partant un frein à l'édification de la société de l'information. En contre partie, les pays du Nord (notamment les Etats unis) ont insisté sur la nécessité de respecter les conventions sur la propriété intellectuelle.

A la suite de débats passionnés, on a abouti à une formule d'ordre générale qui ne mentionne aucune obligation mais qui insiste sur le fait que la propriété intellectuelle représente un élément important qui stimule la créativité dans la société de l'information et que la diffusion du savoir facilite sa vulgarisation et son partage à grande échelle.

C- la gouvernance de l'Internet

Au moment où les pays du Sud demandaient de soumettre la gouvernance de l'Internet aux Nations Unies et aux organisations qui en dépendent au sein d'une agence spécialisée, les Etats unis ont proposé à ce que cette question soit discutée autrement avec la participation du secteur privé c'est-à-dire L'ICANN dans sa configuration actuelle. Alors que l'Union européenne qui était divisée sur cette question, a indiqué à la veille du Sommet de Tunis qu'elle refuse que les américains soient seuls maître à bord et souhaite un nouveau modèle de gouvernance de l'Internet.

DEUXIEME PARTIE

LA SOCIETE CIVILE AU SOMMET DE LA SOCIETE DE L'INFORMATION

Les préparatifs du Sommet ont débuté en 2001 dès la déclaration des Nations Unies s'y rapportant. Les commissions préparatoires se sont succédées dans tous les continents, avec la participation de toutes les forces vives, y compris les organisations de la société civile, les institutions d'investissements et le secteur privé. Les travaux ont commencé à partir du continent africain où a été tenue la première conférence régionale à Bamako, le 22 mai 2002. Les réunions régionales se sont multipliées avant de se terminer au Caire les 16/18 Juin 2003.

Entre temps, les délégations internationales ont organisé des «Prépcoms» à Genève à partir du mois de Juillet 2002 pour les préparatifs du Sommet. Le 1[er] «Prepcom» a débattu des questions de procédures et des critères d'accréditation des représentants de la société civile et du secteur privé.

Après quatre «Prépcoms» et 38 jours de délibérations, on a abouti à deux documents principaux (la Déclaration de principes et le Plan d'action) qui traduisent quelques unes des ambitions des «Partenaires». Ainsi, la première phase du Sommet était l'occasion pour démontrer que la notion de la société de l'information va au delà de l'aspect technique et englobe les domaines politique, économique et social. Pour ces raisons, tous les regards se tournent vers la deuxième phase du Sommet qui aura lieu à Tunis les 16-18 novembre 2005. En effet, cette phase apportera les solutions se rapportant à l'édification de la société de l'information et précisera la stratégie internationale à adopter.

CHAPITRE I- **LES QUESTIONS FONDAMENTALES DEBATTUES AU SOMMET**

Le Sommet a débattu d'un certain nombre de questions fondamentales que les «partenaires» considèrent comme justifiant la tenue de ce Sommet. Ci-après les questions les plus importantes.

A- La question des droits de l'homme et de la liberté d'expression

La question des droits de l'homme et de la liberté d'expression était

de l'environnement, les associations s'occupant des personnes handicapées et les ligues professionnelles.

Il y a lieu de mentionner que certaines familles qui ne figurent pas parmi la classification des Nations Unies pour la société civile, telle que les municipalités et les médias se retrouvent comme composantes du (BCS). Le débat demeure ouvert concernant cette question ; la structure de la société civile évoluera durant les prochaines étapes de l'édification de la société de l'information qui verra un humanisme jamais réalisé dans les précédentes sociétés.

CONCLUSION

Trois considérations peuvent être déduites de ce chapitre:

- **La nouvelle légitimité** acquise par la société civile qui est perçue comme un des piliers sur lequel reposera l'édification de la société de l'information.
- **Le rôle des médias** dans l'édification de la société de l'information est considéré comme fondamental ce qui confère une fonction spéciale aux organisations et ligues professionnelles des communicateurs.
- **L'aspect global** de ce projet, en tant que tel, touche tous les aspects de la vie. Au fait, c'est un projet de développement dont l'objectif consiste en l'amélioration de la vie de tous les peuples, sans discrimination, dans tous les domaines et dans tous les secteurs de développement.

En effet, toutes les organisations non gouvernementales, les associations et toutes les composantes de la société civile sont concernées par la réalisation de ce nouveau projet universel. Ainsi, il est de leur droit de tirer profit des retombées des nouvelles technologies de la communication.

réseaux avec les organisations dont l'activité est complémentaire avec celle des gouvernements.

Ce rapport clarifie les voies à suivre pour éviter tout amalgame au niveau des relations entre toutes les parties concernées et assurer l'efficacité de la participation des associations au développement global. Cette initiative porte sur:

- l'intensification de la participation de la société civile dans les organisations internationales,
- la création d'un fonds pour faire participer les représentants de la société civile des pays en développement aux différentes activités internationales,
- l'amélioration des dispositifs adoptés pour le développement de la rentabilité des associations actives sur la scène internationale,
- l'élargissement des réseaux de discussion entre les secrétariats des Nations Unies et les organisations non gouvernementales,
- l'intensification de la participation de la société civile dans l'activité des Nations Unies au niveau local dans les différents pays reconnus par cette dernière,
- l'élargissement du bureau de partenariat des Nations Unies aux représentants des composantes de la société civile,
- La mise en place d'une nouvelle structure administrative pour l'exécution de ce programme dans diverses organisations internationales.

Ce rapport insiste sur les larges horizons que représentent les réseaux de communication entre les activités associatives d'une part, et le rôle que pourraient jouer les organisations non gouvernementales dans l'édification de la société de l'information, d'autre part.

Le Conseil économique et social des Nations Unies a essayé, depuis longtemps, d'opérer une classification des organisations non gouvernementales qui ont œuvré pour acquérir la qualité d'organisation consultative, tant auprès des Nations Unies, qu'auprès des organisations internationales spécialisées, tels que L'UNESCO et l'Union Internationale de Communication (UIC).

On a réussi à rapprocher les points de vues, sans pour autant, trancher et aboutir à une formule définitive. Au fait les Nations Unies limitent la classification à 6 catégories[7], à savoir: les organisations populaires qui s'occupent des jeunes et des enfants, les associations professionnelles, les clubs culturels, les institutions universitaires et académiques et les organisations caritatives et sociales. Cependant, cette classification n'était pas satisfaisante pour les associations qui s'étaient présentées pour participer aux travaux du Sommet Mondial sur la Société de l'Information (SMSI). En fin de compte, les organisateurs ont abouti à la création d'un Bureau international de la société civile (BCS) composé de 16 familles associatives et 5 groupes régionaux. Ces familles regroupent les milieux académique, scientifique, technologique, les organisations de communication et de l'information, les organisations culturelles, féminines, de jeunesse, les associations caritatives, les réseaux de partenariat, les associations s'occupant du développement et

[7]voir le rapport du secrétaire général des Nations Unis publié le 13 septembre 2004.

pas de son intérêt de se transformer en parti politique et d'agir sur la scène internationale en contradiction aux intérêts de la patrie. C'est dans ce sens, que le discours politique proposé par les Nations Unies insiste sur le rôle que doit jouer la société civile pour l'amélioration du niveau de vie des citoyens marginaux et sur sa contribution aux changements démocratiques. Le monde entier est en train de se tourner vers la société civile car il est convaincu que le développement actif ne peut avoir lieu qu'avec sa participation et ses initiatives.

Cependant, dans certains pays arabes, le rôle de ces institutions s'est cantonné dans l'assistance sociale[5].
De toutes les manières, l'évolution contemporaine a démontré l'importance des associations en tant que mécanisme pouvant réaliser la démocratie participative. La maturité de la société civile et sa libération de toute ascendance glorifient sa capacité pour les réalisations sociale, économique et politique qui s'appuient sur l'espoir des gens, leurs rêves et leur vision[6].

CHAPITRE IV- **LES COMPOSANTES DE LA SOCIETE CIVILE DANS LE CADRE INTERNATIONAL**

L'article 71 de la Charte des Nations Unies stipule que le Conseil économique et social a le droit de consulter les organisations non gouvernementales, chacune en fonction de sa spécialité soit, directement (pour les organisations internationales), soit après consultation de leurs gouvernements (pour les organisations locales).

Il est à signaler qu'entre 20 et 30 % du budget des Nations Unies est réalisé par le biais des ONG et que le 1/3 du budget de l'Unicef provient des ces organisations. Le nombre des organisations accréditées par le Conseil économique et social ECOSOC était de 800 en 1990 et est passé à 2400 en 2004. On s'attend à ce que ce nombre augmente encore, après la publication du rapport de la commission Cardoso.

En effet, le rapport de cette commission, composée de 12 experts internationaux, souligne la nécessité de faire participer les organisations non gouvernementales à la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement. Ainsi, le secrétaire général des Nations Unies a adopté presque la totalité des propositions pour lier la réalité locale à la réalité internationale. Il a insisté sur ce point lors de son allocution présentée devant l'assemblée générale du 15 octobre 2004, ajoutant qu'il y a lieu d'entreprendre un ensemble de procédures supplémentaires dans le but d'une plus grande participation des associations dans les activités des Nations Unies, tant au niveau national qu'au niveau international. Cette démarche s'insère dans le cadre d'un élargissement des prérogatives des Nations Unies et de ses relations avec les pays membres grâce à l'intensification des

[5] Dr Amani Kindil au Congrès « l'avenir des institutions de la Société civile au sein des pays du Conseil d'Entraide du Golf 4/3 avril, 2000. Editions du Centre de l'Université du Golf et de l'Arabie Saoudite (Université du Koweït).
[6] Allocution d'ouverture de Dr Maimouna Essabeh du congrès susmentionné.

l'Etat et la comparaison entre les nomades et les citadins.

La définition moderne de la société civile désigne un ensemble de valeurs partagées entre un même groupe et représente le capital social. Le club Euro méditerranéen a résumé ces différentes notions en considérant que cette société civile est composée de tous les individus et organisations qui:

- fournissent un effort sans but lucratif,
- militent pour le respect des valeurs universelles, des droits de l'homme, de la démocratie et du droit international,
- agissent par des moyens pacifiques indépendamment des intérêts commerciaux, des autorités publiques, des parties politiques et des programmes religieux,
- mobilisent l'opinion publique et assurent sa promotion par la mise en œuvre de thèmes comme les libertés publiques, la cohésion sociale, les conditions de travail, l'égalité des sexes, la diversité culturelle, la qualité de la vie, la salubrité de l'environnement, la protection de la nature et la participation des citoyens à la vie politique.

En ce qui concerne la Commission Cardoso, qui a été chargée par le secretaire général des Nations Unies d'imaginer le devenir des relations entre l'ONU et la société civile, celle-ci a considéré que la société civile est née de l'ensemble des activités sociales entreprises par les citoyens en dehors de l'environnement familial et du cercle des amitiés, donnant la possibilité à l'individu de défendre ses intérêts et ses opinions et excluant toute activité commerciale génératrice de profit et toute activité politique.

Par le terme organisation non gouvernementale, les Nations Unies désignent toute institution qui n'appartient pas aux institutions gouvernementales et aux organisations internationales. De même, il est possible à tout individu exerçant son activité dans le cadre éducatif, scientifique et culturel, d'appartenir à la société civile. Ainsi, la structure de la société civile ne se limite pas seulement aux associations et aux organisations sociales, mais englobe toutes les parties dont les activités se situent en dehors du cadre gouvernemental et commercial et qui soutiennent les initiatives basées sur le bénévolat et la solidarité. C'est pourquoi, le législateur a distingué, dans plusieurs pays entre les lois régissant les partis politiques et celles régissant les associations pour éviter tout amalgame susceptible de faire des partis politiques des clubs professionnels, et des associations des partis politiques.

Du fait que la vie politique appelle les citoyens à s'intéresser aux affaires publiques, certains experts ont essayé de trouver un compromis entre les deux types d'activités (celles relevant des partis politiques et celles relevant de la société civile), tout en permettant aux ONG de s'intéresser à la politique sans, pour autant, l'exercer. Ce qui veut dire qu'il est du droit d'une ONG de soutenir, en fonction de son objet, les choix et les programmes politiques qui l'aident à réaliser ses objectifs, comme il est de son droit de participer aux manifestations internationales. Toutefois, il n'est

Le colloque organisé par les ONG au siège de l'UNESCO, le 13 mars 1979, a eu lieu à la demande des membres de cette Commission internationale (CIC). C'était l'une des premières manifestations qui traitaient de cette relation particulière entre les ONGs et les médias. Même si le titre du colloque dans le document officiel était «le droit à la communication» selon le concept des ONGs, les préoccupations des participants, qui représentaient une centaine d'associations et de ligues professionnelles, se sont étendues aux différents sujets de la communication pour l'instauration de la paix dans le monde et la lutte contre toute les formes de violence et de racisme. Le colloque a, par ailleurs, exhorté les médias à tenir compte des spécificités culturelles et du pluralisme linguistique. Il a appelé, enfin, à la création d'un Fonds mondial pour soutenir les efforts de développement par la promotion des moyens de communication.
Et lorsque les experts ont traité de la question des droits de l'homme à l'information, ils ont insisté sur le fait que ce droit dépasse le sens du droit à la communication car il concerne aussi bien les individus, que les communautés, les peuples et les nations, parce qu'il se base sur le principe du partage des responsabilités et illustre la participation de l'individu dans la prise des décisions. En conséquence de quoi, les experts ont conclu que le rôle qui sera joué par les ONGs consistera, notamment, à appuyer tous les efforts nationaux pour une meilleure compréhension de ce droit et sa généralisation à tous les niveaux.

Après un quart de siècle, toutes les parties ont convenu de confirmer l'importance du rôle attribué à la société civile dans le développement des secteurs de l'information et dans la promotion du droit à la communication. Toutefois, les tentatives de classification de ce secteur dans la société civile, n'ont pas abouti à ce jour. En effet, certains le voient plus proche de la société civile, du fait que les médias jouent un rôle social et culturel et que certaines institutions journalistiques sont régies par la législation des fondations et des organisations non gouvernementales ; d'autres le trouvent plus proche du secteur public car les moyens de communication audio-visuels sont souvent soumis au monopole de l'Etat dans la majorité des pays en développement ; d'autres, enfin, considèrent que les moyens de communication, qui sont soumis aux lois du marché, font partie du secteur des affaires et ne peuvent être différenciés des sociétés commerciales.De toutes les façons, les associations professionnelles concernées par l'information sont des composantes de la société civile. Malgré ce désaccord, les trois parties considèrent que le rôle des médias est déterminant pour éduquer le citoyen et l'amener à participer, d'une manière active, dans la vie publique et dans l'édification de la nouvelle société.

CHAPITRE III - **L'EVOLUTION DU CONCEPT DE LA SOCIETE CIVILE**

Le concept de la société civile existait dans l'histoire depuis Aristote sous une forme embryonnaire. Il désignait un groupe de citoyens liés entre eux par les liens de citoyenneté. Alors que chez Ibn Khaldoun, le concept de la société civile a été évoqué à travers l'analyse de liens entre la société et

nouvelle, susceptible d'occuper une place prépondérante qui dépassera l'énergie électrique dans les économies nationales. Cette déduction a été faite en pensant que le passage vers la société post-industrielle aura lieu quand le secteur des téléservices et des activités basées sur l'information, atteindra un taux supérieur à 50% de la production nationale.

Les experts, qui ont élaboré des études similaires sur la demande de l'UNESCO, ont prévenu que le passage d'un type de société à un autre ne manquera pas de provoquer des crises économiques et des pressions sur l'emploi, avant la découverte de nouveaux métiers. Ils ont conclu que les préoccupations exprimées par les représentants des pays en développement, les ont amenées à exiger l'instauration d'un Nouvel Ordre Mondial de l'Information afin de trouver les solutions adéquates et la mise en place de dispositifs internationaux de communication à la porté de tous les peuples, favorisant des échanges, libres de toute censure ou pression et qui seront régis par une éthique respectée par les utilisateurs en toute liberté et conviction[3].

Même si le terme «société d'information» (Information Society) est apparu depuis 1971, il n'a été adopté au niveau politique qu'après divulgation de l'administration américaine de son nouveau plan de développement en 1993.

Il y a lieu de signaler que le terme société de l'information n'a toujours pas pris, à ce jour, sa terminologie définitive en langue arabe. Car la question n'a toujours pas été tranchée concernant le caractère de cette société. Les uns considèrent que ce terme puise son origine de «l'information» d'autres l'associe à «l'informatique». Mais, c'est peut être la notion du «savoir» qui l'emportera, puisque la société du savoir sera l'aboutissement.

CHAPITRE II - **RELATION DE L'INFORMATION AVEC LA SOCIETE CIVILE**

L'intérêt qu'accordent les organisations de la société civile à l'information et à la communication n'est pas récent. Il date de plus d'un quart de siècle. Cette question a été traitée par la commission, désignée par l'UNESCO en 1977, pour présenter une étude sur les problèmes que posent l'information et la communication au niveau international. Lesdits experts ont pressenti les problèmes que nous vivons aujourd'hui et ont dessiné les contours de la mondialisation économique ainsi que son impact sur le marché du travail, la vitesse avec laquelle s'accomplit le travail et sa relation avec le système de communication dans le monde.

Les experts ont aboutit à un ensemble de conclusions qui confirme le rôle de plus en plus important, dans les années à venir, des organisations professionelles et des associations de presse pour la réalisation de ce projet universel[4].

---

[3] Balle Francis, Médias et sociétés, 6ème édition, maison Mont Chrétien.

[4] Rapport de la commission Mac Bride sur l'information intitulé «Un seul monde, voix multiples» UNESCO, Paris 1980.

NTIC, le développement durable, la lutte contre la pauvreté et l'exclusion, la démocratie, la transparence, la responsabilité, la bonne gouvernance, la protection de l'environnement, la promotion de la paix, le progrès économique et la justice sociale, c'est la définition qui s'est dégagée du processus préparatoire du Sommet Mondial de la Société de l'Information.

Il y a lieu de rappeler que l'idée d'utiliser le Net sur une échelle internationale a germé aux Etats Unies d'Amérique. Cela a été mentionné dans le programme de réforme «New deal» depuis plus de 70 ans, qui tendait à intensifier les lignes téléphoniques et à réduire les barrières. L'objectif était d'ouvrir le passage à la concurrence devant les grandes firmes spécialisées dans les réseaux avec les possibilités techniques disponibles de l'époque. Cependant, les freins protectionnistes n'ont pas aidé à la concrétisation de cette vision[1].

A la fin de la 2ème guerre mondiale et suite à l'interdiction aux pays vaincus d'investir dans l'armement, l'intérêt de ces derniers s'est orienté, notamment pour le Japon, vers le secteur électronique et les systèmes informatiques. De ce fait, le chercheur japonais Youneji Massouda, directeur de l'Institut Japonais pour le développement de l'informatique, a publié en 1971 un plan intitulé «Plan national pour la société de l'information» dont l'objectif était de permettre au Japon d'être le 1er pays qui passera de la société industrielle à la société de l'information avant la fin de l'année 2000. Aussitôt, les chercheurs américains ont manifesté un grand intérêt à cette étude.

Suite à cette recherche, D.F Parkahil[2] a conclu que l'intégration des moyens de communication aboutira à un système comparable à «l'autoroute électronique» qui s'étendra dans le monde entier sans aucune frontière. Ce chercheur fut le premier à utiliser ce terme pour désigner la société de l'information avant la diffusion du terme «super autoroute de l'information» (Super Highway Information). Il a également prédit que les recherches trouveront, tôt ou tard, les solutions techniques pour l'intégration et la transmission instantanée des multimédias à haute résolution. De même que le réseau universel comportera un nombre de services incalculables en relation avec l'art, les sciences, l'éducation, le commerce, la santé, le transport, l'administration publique et les activités gouvernementales ce qui permettra d'augmenter la productivité, de créer des opportunités de travail et participer à l'amélioration de la qualité de la vie.

A cette époque, le terme «Internet» n'a pas encore vu le jour, car les experts utilisaient le terme «réseau universel au service de l'ordinateur» pour expliquer le sens du réseau qui permet le flux des informations à l'échelle internationale et la transmission immédiate du texte, de l'audio et de l'image animée. Les recherches se sont concentrées sur la force de l'information, qui est apparue à cette époque, comme une énergie

[1]Etude du centre culturel américain de Tunis intitulée «La Société de l'information» mai 1995.
[2]Etude élaborée par ce chercheur américain pour l'UNESCO en 1978 pour enrichir le rapport Mac Bride. Ce chercheur est parmi les premiers supporters des pays du Sud qui appelaient à un nouvel ordre mondial de l'information et de la communication pour l'édification de la société de l'information et du savoir.

PREMIERE PARTIE

LES LIENS ENTRE L'INFORMATION ET LA SOCIETE CIVILE

Le terme «société» s'est vu octroyer, ces dernières années, deux sens en même temps, à savoir, «la société de l'information» et «la société civile». En effet, de plus en plus de prérogatives sont octroyés aux organisations non gouvernementales (ONG) suite aux changements économiques et sociaux résultant de l'évolution technologique et de la diffusion planétaire de l'Internet. Ainsi, les ONG sont devenues partie prenante dans l'édification de cette nouvelle société, d'où la nécessité pressante de faire appel à des références théoriques et aux théories de communication.

CHAPITRE I- **DE LA REVOLUTION DE L'INFORMATION A LA SOCIETE DE L'INFORMATION**

On entend par société de l'information, une société dans laquelle les réseaux d'information et de communication sont très développés, l'accès équitable à l'information est généralisé. L'existence d'un contenu adapté est facilement accessible et l'efficacité de la communication peuvent aider les êtres humains à réaliser leur potentiel, promouvoir le développement socio-économique durable, améliorer la qualité de la vie, lutter contre la pauvreté et la faim et faciliter la prise de décisions collectives.

Cette nouvelle société doit être centrée sur les personnes et reposer sur la diffusion et le partage de l'information, avec la participation de toutes les parties concernées: gouvernements, secteur privé et société civile. Leurs contributions joueront un rôle crucial dans les efforts déployés pour mettre les avantages de la société de l'information à la portée de tous, particulièrement des femmes, des jeunes, des handicapés et des populations autochtones. Ainsi, l'homme de la rue sera en mesure d'accomplir un grand nombre de services à distance dans les domaines économique, social et culturel. De même, les décideurs l'exploiteront dans la vie politique, diplomatique, municipale et dans d'autres secteurs stratégiques.

La société de l'information apparaît, ainsi, comme une société qui repose sur le savoir et l'information, où la liberté d'expression, l'accès aux réseaux et à leurs contenus sont des principes fondamentaux et où la personne constitue l'élément pivot. Une société, enfin, qui entend promouvoir,grâce aux

Dans le passé, la concurrence à tous les degrés se faisait à l'intérieur d'une même nation, alors qu'aujourd'hui, la mondialisation a éclipsé la porté nationaliste au profit d'une dissolution dans une usine mondiale, dirigée par des firmes internationales et des transactions commerciales dans un environnement qui ne ressemble en rien à ce qui existait dans le passé, ni en terme de culture et ni en mode de vie.

Malgré ce constat, un grand nombre d'experts considèrent que la technologie de communication est l'outil fondamental pour régir la concurrence mondiale et gagner les défis de la société de l'information.
C'est pourquoi, il est, aujourd'hui, légitime de nous poser la question: de quelle modèle de connaissance pouvons nous parler? S'agit-il d'un contenu local, qui nous a été légué de génération en génération, ou de culture cybernétique qui va façonner la société d'une manière différente ? Y a-t-il lieu de lier la définition de la société de l'information à des nouveaux réseaux et à des équipements numériques surpassant l'être humain en intelligence et en capacité de création ?

Convaincus des promesses que pourraient réaliser les nouvelles technologies de communication dans les pays industrialisés et les pays en développement, les gouvernements et les organisations internationales ont réagi en adoptant des projets de télé services intégrés dans tous les domaines.

Dans cet objectif, les experts du G7 se sont réunis à Bruxelles en 1995 pour penser les perspectives de la société de l'information. Par la suite, s'est constitué le groupe «GEANT», composé d'experts dans tous les secteurs, aussi bien privés que publics, et se sont réunis avec les ONGs pour débattre de ces questions d'une manière approfondie. De même, a eu lieu un Sommet du G8 à OKINO au Japon pour mieux définir les contours de ce nouveau monde. Ce Sommet a donné lieu à un ensemble de décisions importantes dont la réduction de la fracture numérique et l'élaboration d'un cadre juridique international pour organiser la gouvernance d'Internet et garantir le droit de chaque partie à participer à la mise en place de cette toile prometteuse.

Toutefois, les pays en développement ont considéré qu'il n'y a pas lieu que ce nouveau monde se fasse sans eux, et certains gouvernements ont appelé à l'organisation d'un Sommet Mondial pour dégager une vision qui mènera à la société de demain par le biais de la solidarité et du partenariat. Ce qui a conduit à la décision des Nations Unies d'organiser le Sommet Mondial sur la Société de l'Information (SMSI) afin d'élaborer un plan global, qui ouvre la voie à toutes les forces vives de la société et l'octroi d'un rôle tangible aux organisations de la société civile pour l'édification de cette nouvelle société.

INTRODUCTION

Après la conquête de l'espace, la révolution numérique s'est associée au terme de village numérique comme la révolution cybernétique s'est associée à la société de l'information.

Au fait, l'évolution des secteurs de l'information n'a pas surpris les spécialistes de la communication ni les experts en études stratégiques, car ce sont eux qui ont balisé, grâce à la recherche, la révolution technologique et ont préparé le monde à l'ère post industrielle.
Les réseaux électroniques se sont étendus et les décideurs ont été convaincus que l'information et le savoir nécessitent des stratégies spécifiques qui s'intègrent dans une stratégie internationale en étroite relation avec le développement durable.

Cette vision stratégique a aidé politiquement et économiquement à préparer le climat général et à faire bénéficier les découvertes technologiques successives d'appui constant. Les observateurs se sont interrogés, à un moment donné, sur les raisons qui ont amené les géants de l'économie à intégrer le cinéma, la télévision, le journalisme, l'édition, la programmation informatique et l'Internet dans leurs programmes d'investissements et à miser sur ces secteurs dans la dynamique économique et à la Bourse des valeurs.

Certains ont essayé de faire douter de l'utilité de la multiplication des navettes spatiales, dont le nombre dépasse 500 satellites. Il s'est avéré, par la suite, comment il était possible d'exploiter les nouveaux moyens de communication dans tous les domaines. Cette époque a vu l'abolition de toutes les frontières: le téléphone est dans chaque maison, les paraboles sont partout et l'ordinateur personnel accompagne l'individu là où il va.

Ainsi, tout le monde a compris les raisons qui poussent, depuis trois décennies, les plus grands pays industrialisés, à s'opposer à la volonté de l'UNESCO qui visait l'édification d'un Nouvel Ordre Mondial de l'Information et de la Communication, dans le but de créer un nouvel environnement de communication basé sur le partage équitable des nouvelles ressources dans tous les domaines, et entre toutes les sociétés.

NOTE DE L'EDITEUR

Les grands défis auxquels le monde arabe doit faire face à l'aube de ce troisième millénaire, notamment dans le domaine des nouvelles technologies de l'information et de la communication, ont rendu, notament indispensable l'implication de la société civile arabe pour son intégration dans la Société de l'Information dont un Sommet Mondial viendra asseoir les bases du 16 au 18 novembre 2005, à Tunis.

Afin de répondre aux besoins de toutes les composantes de la société civile en études stratégiques et supports de réflexion, Hibiscus Editions et El Boustane Editions en partenariat avec CDMIND, partenaire numérique de la société civile, et IFEDA (Centre d'Information, de Formation, d'Etude et de Documentation sur les Associations) lancent une nouvelle série intitulée **Cyberculture associative**, portant sur la publication d'études et travaux de recherche susceptibles d'enrichir l'activité culturelle en Tunisie.

Nous avons choisi pour lancer cette série, une étude de Dr Moustapha Massmoudi, intitulée «***La société civile à l'ère de la révolution numérique***». Cette étude ne manquera pas de faire la lumière sur l'évolution du nouveau concept de la société civile comme un des piliers de la société de l'information et de faire connaître la stratégie globale définie par les Nations Unies, permettant à toutes les forces vives de la Société, tout particulièrement les associations, de contribuer à la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement.

Ainsi, le premier livre de cette série sera au cœur des préoccupations de l'évènement historique que va vivre la Tunisie dans quelques semaines et contribuera à la réalisation des décisions de ce Sommet mondial.

Nous avons voulu donner une signification particulière à ce premier numéro et ce, en traduisant le contenu en français et en anglais, en l'éditant sur cd-rom interactif multimédia et en l'hébergeant sur un site Web à l'attention des associations, conformément au programme présidentiel qui incite à la diffusion de la culture cybernétique grâce à une production intensifiée à l'échelle mondiale.

Noureddine M'RABET
Direteur général
du Centre IFEDA

Cyberculture associative

Mustapha MASMOUDI

La société civile arabe à l'ère de la révolution numérique

Participation de la société civile arabe
à l'édification de la société de l'information
et à la réalisation des Objectifs du Millénaire
2005-2015

(Texte traduit de l'arabe)



HIBISCUS EDITIONS — EL BOUSTEN EDITIONS — CENTRE IFEDA

§§

Novembre 2005

TABLE OF CONTENTS

BIOGRAPHY

Mustapha Masmoudi is born in May 23,1937, Sfax, Tunisia.

UNIVERSITY DEGREES:
- PHD in Political Sciences.
- Doctorate of graduate studies in Information Sciences.
- BA in law studies.
- Specialty degree in Tele-education and e-training, University of Quebec.

CURRENT RESPONSICIBILITIES:
- General Manager of Massmedia Training Institute, Tunis.
- Professor of Communication policies at the Tunis Diplomatic Institute and Tunis Law School.
- Legal expert in communication issues with Tunisian Law courts.
- Counselor to the General Director of ALECSO for Tele-education issues.

OTHER ACTIVITIES:
- Chairman of Tunisian Communication Association (ATUCOM) since 1985.
- Manager of the Tunisian ONGs network (ASSOCIANET).
- Vice-President of Mediterranean Institute of Communication (IMCOM).
- Founding member of the Tunisian Space Commission and member of the International Astronomical Academy.

PROFESSIONAL CAREER:
- Secretary of State for Information, Government spokesman (1974-1978).
- Ambassador of Tunisia to UNESCO (1978-1982).
- Counselor tot the Prime Minister (1982-1987).
- General Manager of the daily paper 'L'ACTION" (1986-1987).
- Deputy Director of the Destour Socialist Party (1987).
- Member of Parliament (1986-1994).
- President of the Parliamentary Committee for Information.
- Director General of Information, and Director General of Tunisia News Agency (TAP).

BIBLIOGRAPHY

- Aouda & Mahmoud Mansour "*Arab organizations : realities and future*"" Ed. Dar Mostakbal, Cairo, 2000.
- Balles Françis, " *The Media & Society*", 6th Ed. January 192.
- Conference about Emigrants in Europ from the Maghreb organized by the Arab League, Tunis, 8 March 2005.
- Essabah Meimouna, conference on "*the Future of Civil Society Institutions*" 3-4 April, 2000 Koweit University.
- Gates Bill, "*The Future Road*", Ed.Robert Laforet, November 1995.
- Infomedia
- "*Information Society*", American Cultural Center, Tunis, May 1995.
- Jarray Fethi, a study on "*Solidarity Economy*", at the National Day for Organization 23, April 2004.
- Kandil Amani, a study about " *the Future of the Civil Society Institutions*", at a Charity conference organized by institutions of Gulg States, 3-4 April 2000.
- Levy Pierre, "*Cyber-Democracy*", Ed.Odile Jacob, Paris, Décember 2001.
- NGO, *The "Civil Society"*, a report by the Cardoso Committee, September 2005.
-Parts from Prepcom WSIS,2-4 2005.
- Rodota, "*The digital democracy*", Ed.Apogée, January 1999.
- Reports by Mac Bride's committee, "*One world, multiple voices,*" UNESCO,1980.
- Report, "*Criteria of Development in the Information Society*", UNESCO, November 2003.
- Report, "*Creative Cultural diversity*", UNESCO 1997.
- Web site UIL WSIS www.tu.int/wsis,www.smsitunis2005

CONCLUSION

It is clear now that the ICTs are relevant to overcome the obstacles to development.

The Information Society allows the achievement of the Millennium based on an optimum use of ICTs. Digital divide is in fact a development divide. It is taken into account in global solidarity plans which are themselves part of the immaterial economy or the new economy.

All Civil Society organizations are therefore entitled to profit from the possibility offered by the ICTs. They should be involved in the preparation of various programs related to the building of the Information and Communication Society especially those pertaining to knowledge and sciences and the promotion of new values based on partnership to allow more transparency, more solidarity and more justice.

This can not be achieve automatically. More competencies are needed, more capacities should be developed, more respect for human rights and greater involvement of citizens in public life should be encouraged

cultures and encouraging an exchange of values between people and at the same time promoting the different facets of the Arab and Moslem civilization.

- Encouraging young people to join of activities organizations and get prepared to manage them.

- Making profitable use of these organizations to achieve some of the political reforms such as cybernetic democracy and good governance.

- Getting Civil Society activities all over the Arab countries involved in the national development strategy and increase their productivity up to 10% at the end of the next decade.

Some conditions are necessary, however, for their implement.

- To conduct discussions within the United Nations bodies about the new expected role of the Civil Society organizations in the foundation of the new society and about the ways of safeguarding their activities by deciding on a code of conduct:

- Every NGO should stick to this code based on freedom, credibility and ties of friendship and solidarity.

- Any member of the Civil Society is committed to fight in the cause of justice and truth, their actions should be in conformity with principles of the organization he or she belongs to.

- Organizations should be able to support themselves to protect their reputation and safeguard public interest. Their activities should integrate the national development strategy.

Today, they use the Internet for their activities whatever their special interests are and their needs are various such as:

- to buy appropriate computers at a low price,

- to profit from organized pilot-training and upgrading programmes to develop and promote the organizations themselves,

- to use digital connection between different organizations and ensure subscription in electronic networks based on their specific interest and geographical location,

- possibility of getting loans to secure jobs for their members and cope with telephone maintenance and Internet expenses of a minimum of human and financial resources is needed. Organizations cannot afford to cope with all these expenses by themselves.

They should therefore be taken into account in the national development plans of the respective governments through special funds for support.

staff, and get equipped with the new ICTs.

CHAPTER III- **SPECIAL RECOMMENDATIONS TO ARAB ORGANIZATIONS**

It's time now to stop political slogans and focus on the following national objectives:

- providing households with telephone and computer connections,
- providing access to Internet at universities, colleges, secondary-schools and primary schools as well,
- increasing investments in the immaterial knowledge and in export with a view of developing these promising fields and increasing their growth in the national product to its best by the year 2015.

The common program for the foundation of the Information Society in the next decade is based on a strategic vision adopted in the Summit of the Arab league in Amman in 2001 and in the conferences that took place afterwards.

One aspect of this overall strategy is about an Arab industry for making programmes, a common Arab market, an Arab Investment Fund and more involvement of the emigrated competencies in these activities to increase investments and transfer of ICTs applications into Arabic. There is no way for the Arab countries to develop an economy based on speculation and closed boundaries at a time when businesses in merging markets are opening to integrate the new world orientations.

The Arab League should adopt the new technologies without delay to pave the way for the rest of the Arab countries to do the same. In the Information Society, with the media and the ICTs, the Administration will achieve more justice, more transparency, more efficiency and gains more credibility. The Administration can secure all activities, make the right decisions, improve services and gain more legitimacy.

Arab Civil Society organizations are then expected to play a greater role in achieving these goals. They should be granted very clear tasks such as:

- Encouraging the creation of as many organisations as possible to be dealing with granting small loans to finance the new professions and the distribution of computers in poor areas.
- Involving all parties in Civil Society in the educational objectives.
- Increasing the number of organizations to promote digital culture on a larger scale.
- Supporting all NGOs in charge of the disabled to enable them to give special care to those groups with special needs using the new technologies.
- Creating a new type of organization to be dealing with activities abroad and taking part in the global civilization by fostering dialogue between

modernization and gradual development in the Arab society.

In the same way, Arab Civil Society organizations and others throughout the world need to facilitate dialogue between them to play a greater role at regional and international levels by strengthening their common views and developing closer ties to make partnerships betwwen them possible

e) Participation in the reorganisation of immigration movements at the regional and international level

Different NGOs issuing from immigration movements can also play a very active role in their search for better ways of improving co-operation and promoting partnerships with all parties concerned to reduce the widening of the digital divide and fight discrimination between cultures.

Within this context, these organizations should support their countries efforts to develop infrastructure and partnerships with private and public sectors, to encourage cultural diversity and protect it from slander in the media. They should promote Arabic with the new generation of immigrants and work on finding an appropriate, and standardised Arabic terminology related to the new ICTS and generalise its use on a larger scale in the Arab countries especially through the written Press, electronic and audio-visuals.

These organizations should develop very close ties with African and all the other organizations in different countries of the world to play a greater role in the regional and international affairs and bridge their different views by developing common projects of regional partnerships. They should, at the some time, give a good image of Arabs and of Arab culture in the media and in the general public opinion abroad.

Organizations for women can participate actively in this project, top representatives of these organizations should develop co-operation with satellite broadcasting stations and electronic networks whose managerial staff is of Arab origin to stimulate a better understanding with different classes of western societies.

NGOs should directly or indirectly, get more involved in achieving the goals of the Millennium and taking part in the foundation of the information society.

It is high time for them to leave the state of amateurism and enter a state of professionalism if they want to be more efficient. They should promote voluntary culture in the Arab countries where still not very much attention is granted to it probably because of many obstacles for example there is a lack of professionalism and of a culture for voluntary actions, even with the people at the head of these organizations themselves and more than that, some of them do not seem to know very much about what is going on the world today.

In order to play a better role, they need to have the necessary means to do so. They should learn to rely on themselves, develop financial resources and a capacity-building to be able to make projects, recruit competent

environmental culture, a biological culture and a culture about tourism. We can even say that there is, very soon, a cybernetic culture which is in process of construction.

Digital culture is one of the characteristics of this century; it is at the origin of all the different developments in society and its expansion and access to it by the large majority of population in each society will allow everyone to integrate the knowledge society and improve his capacities to fulfill his economic and social role.

Digital culture is at the same time to have technical skills and an awareness of the different social, cultural and political repercussions arising from the generalized use of computers in all professions in our every day life. Cybernetic culture, may have the same definition with one additional feature, civilization, to be included in Globalization.

The ECOSOC has tried for a log time to organize these NGOs which have acquired a consulting membership to the UN and to the specialized organization such as the UNESCO and the International communication union. The difficulty was obvious when it came to answer these organizations requests to participate in the WSIS. The UN has decided only about six types of NGOs: popular organizations like youth and children, professional organizations, cultural clubs, university institutions, academies and charity organizations. This list was not satisfactory enough because some organizations that presented their candidacy to the Summit did not belong to any of these. The UN decided to set up a Council in Geneva of 16 representatives of all organizations chosen according to their nature.

d) Participation in Parallel Diplomacy and Cultural dialogue

Civil Society Organizations are considered today as a full partner in cultural conferences in international forum and, of course, in the foundation of the new Information and Communication Society.
These organizations, like all different Partners, use what is known as Parallel Diplomacy, where by individual or groups can do a lot and everyone in his own field, for example in sports, many famous people carried out successful diplomatic actions, like members of parliament, or organizations of investors, and goods exporters. They all achieved unexpected results.

With globalization, it would be useful to take advantage of the prevailing cultural and linguistic diversity made available now more than ever before by the Information and Communication Revolution and promote dialogue between different civilizations all over the world. This should be the world community and decision makers responsibility in order to live in peace and stability.

With the use of the ICTs governments and different cultural institutions are called upon to respond to the changes that are taking place and stop anti Arab Cultural campaign wherever they are to reflect the constant effort of

how to use computers. Computers maintenance and collection do not cost more than 90 dollars each. They can provide computers to all those organizations which cannot afford a new one Arab countries are beginning to practice digital solidarity. Measures and decisions have been taken to encourage and support it. Needy students are getting computers and brilliant students as well. Post-graduate students can get some training with a symbolic price, young people are encouraged to open public Internet-centres and information and communication libraries in rural areas and in kindergartens. Some organisations, like «Besma» in Tunisia, have distributed hundreds of computers to the disabled people and even helped those who have special skills to find jobs. The solidarity fund in Tunisia called «26-26» has generalised similar actions in very poor areas in Tunisia and even abroad.

The Tunisian government has recently declared that no less than 10% of the 26-26 donations and which reached more than 20 million dollars in 2004, will be offered to the World Solidarity Fund (WSF).

b) Participation in identifying new professions to cope with employment challenges

With ICTs, organizations will see their actions take different and specific orientations. Partnership in the fields of scientific research will generate opportunities for new professions inside voluntary work organizations or charities.

The new professions depend largely on knowledge and creativity: in education, in research and training. With the promotion of ICTs and the connection of educational Institutions and others to the electronic networks, expenses will exceed 50 % of their initial budgets. According to European research 20 % of job-opportunities are related to production of distant-learning programs, student-training, governance of public Internet centers, computer-maintenance and distribution of digital culture in rural areas. For example the Jordanian fund for development and employment trains people for new professions and helps some organizations for voluntary work to develop their capacity building to create small –sized projects.
Another research carried in 2004 by a specialized center[11] indicates that Tunisian organizations can provide in the next five years no less than 10000 new professions to post-graduates, a large number of these professions to post-graduates, a large number of these professions are related to Information and knowledge. They can reach European standards in this regard.

c) Spread of digital culture

The overspread of new Electronic networks all over the world have facilitated the emergence of a global common culture . Globalization of culture is as important as globalization of the economy. There is today on

[11] Ifada Center on Information, Training and Archives of organizations in Tunis 2004.

the whole period of the preparatory meetings of the World Summit on the Information Society (WSIS) dealing with NGOSs experiences in digital development.

Actions by Civil Society are unlimited but what has been said in these studies and the activities which could be taken in the next phases of the Summit, could be summarized in the following [8]:

a) Common actions in the development of a joint economy

An Economy based on solidarity is an extension from history of social economy and the work of organizations is linked to the economy in all its different aspects including the new information economy which is based in a large part on digital dimension, connecting the organization to ICTs, Networks which enable them to have modern and sophisticated information from database bank and open conferences. One of the added value aspects of any solidarity actions is to have access to information and to build networks to help pupils, students and parents. These organizations help building traditions in making partnerships and constructing independent work[9].

Special ICTs networks provide information about the organizations which encourage the use of the Internet for training, about the Media and international forums. Some organisations have already started offering some expertise in computer systems and training people in ICTs, giving parents tools to prepare children and also encouraging handicapped people to make profitable use of the NCTs.

NGOs can play a major role in voluntary actions and solidarity services. They can create centres for aid and services which offer programmes about getting small loans for families and other organisations to buy computers and maintenance equipments. They have been very successful so far in doing so[10].

Some Arab countries are going into the same direction by taking measures and decisions to encourage this kind of activities, some organizations for people with special needs are for example exempted from taxes.
For the last few years, digital solidarity has been illustrated in the collection of used computers and their distribution to social groups who need them.
Elsewhere, in Great-Britain a few years ago, one organisation distributed 40.000 computers (Pentium II + III) in good condition over 3500 educational and health institutions and to 2500 NGOs in 85 countries in Africa and Latin America.

The same organisation indicated that their action is going to offer the opportunity to needy students to benefit from their computer for at least 3 years and 970.000 students will get a three-hour training a day in learning

[9] Fethi Jarray, a study on "Solidarity Economy" at the National Day for Civil Society Organization
[10] published on Internet 17/3/2005 on www.computer- ai.org

7- Teaching the young generation to respect intellectual properties and different cultural patterns.
8- Spreading human rights, freedom of opinion and creating all kinds of associations.
9- Granting particular attention to the needs of social groups in matter of ICTs on a world-wide scale.
10- Attending regional and international conferences related to development, sciences, security and peace.

c) Common views between Sub regional organizations of the South

As far as the common views between the different components of Civil Society are concerned, and which are related to the common work in matter of ICTs, ten objectives were identified and adopted. They are as follows:

1- To follow the distribution of used computers in rural areas and reinforcement of digital solidarity and governance of thousands of Internet rural centers.
2- To increase free production programs and participate in the Arabisation of names of registers and domains for the Arab countries.
3- To make university programs about cyberculture, digital solidarity and use of an appropriate legislation for organizations.
4- To generalize specialized associations for protecting intellectual property, freedom of expression and human rights.
5- To create associations in different regions to spread digital culture and adopt a code of interactive standarded behavior
6- To increase organizations for handicapped interested in making a profitable use of communication technology.
7- To increase organizations for immigrants to participate in the building of the Information Society.
8- To make common programs to set up information data base bank about the development of Civil Society.
9- To set up an Arab academy to train future Civil Society staff to digital activities.
10- To set up a network for Arab Civil Society organizations specialized in ITCs.

CHAPITRE II- **NEW TASKS OF CIVIL SOCIETY**

Actions of the NGOs and Civil Society organizations are multiple: they can reach regions of difficult access, they can have a good estimate of the determination of people capable of using technological know-how, they can identify their interest and their needs. Information and technology networks enable them to improve their activities and their capabilities, offer them better information about expenses in the administration, how to use their low income to reach all users of ICTs. Many researches and studies have been published since the beginning of the century and for

UNSEC devoted their last meeting of the year to mechanisms of co-operation with the United Nations Information Department in order to draw the International Community attention to the importance of the eight objectives above-mentioned and to determine the population participation to carry them out.

The NGOs submitted various reports related to their participation based on their specialities and their field of activity.

The four partners mentioned above are in business, municipality and the Media. Partnership between the different partners may be carried out in many ways.

a) Partnership between different stakeholders

It consists in implementing the resolutions issued from the first phase of WSIS with a view to achieving the ten Goals of the Declaration of Principles and the Plan of Action through programs agreed upon by stakeholders and a commitment on their part to carry them out.
These Goals are as follows:

- Building an information and communication infrastructure (ICI) based on equal opportunities and justice.
- Providing a universal access to information and knowledge.
- Building human capacities and establishing an Information Society understandable by all.
- Increasing confidence and cybernetic security in creating an enabling environment with a respect of the law.
- Widening ICTs applications to all aspects of our life.
- Securing cultural and linguistic diversity.
- Promoting the diversity of the media and freedom of Press.
- Defending moral values and moral principles.
- Intensifying regional and international co-operation.

b) Partnership between South and North organisations

Co-operation should be with all parties concerned and with all countries of the world.
Ten Goals were adopted:

1- Making profitable use of the new ICTs applications and avoiding pitfalls.
2- Co-operation in the production of educational programmes.
3- Participation in the development of an economy based on solidarity on the largest regional and international scale possible.
4- Protecting children, old and vulnerable people against all digital discriminations.
5- Offering opportunities to minorities and immigrants to develop regional and international co-operation.
6- Exchanging information and increasing common networks in scientific research.

7- Protecting the earth by a safe environment
8- Achieving fulfilment for all and all for development

Studies have shown that the information technologies can achieve all Millennium Development Goals. They can bridge distances, allow development of the immaterial economy and use of the Internet in health-care, education and culture.
Being aware of this reality, the United Nations decided to hold a World Summit (in two phases) on Information Society (WSIS). The first phase held in Geneva in 2003. The second one is going to take place in a few weeks in Tunis in November 2005.

The first phase was aimed at addressing objectives included in the Declaration of Principles and the Plan of Action.
They are as follows:
- Establishing an Information Society for all.
- Providing access o information and knowledge.
- Building capacities and increasing understanding of the Information Society
- Ensuring confidence and security in Cybernetics
- Securing an enabling environment and a judicial sovereignty.
- Generalizing defence of values and Morals
- Increasing regional and International co-operation.

Industrialized countries were the first to integrate ICTs in their development strategies for the immaterial economy. All parties were concerned to ensure progress in all fields. In the first WSIS meetings, participants focused on digital activities within the Millennium Development Goals and on a joint action between four partners: The public sector, private sector, international organisations and Civil Society.

According to a study by the UNDP the share of Civil Society in the national product of 13 industrialized countries is between 8 % and 14 % whereas in the Arab countries, it never goes beyond 3%. It is then in their interest to integrate Civil Society activities in national plans and allow it to be much more active.

NGOs and UNSEC (United Nations Social and Economic Council) met for their annual meeting and examined ways of joining their efforts to the UN administration to make the international community much more aware of the objectives above-mentioned and their achievement according to their possibilities and each in its field.

A similar study in Italy has concluded that Italian Civil Society contribution to the creation of new jobs is of 5%, which represents 4% of the national budget for employment. This rate is expected to increase thanks to the communication technologies used by Civil Society, but it requires a favourable environment and a minimum of resources.

Apart from their interest in the achievement of the Millennium Development Goals, the NGOs, which act as a consulting member in the

PART THREE

PARTICIPATION OF THE ARAB NGOs IN THE ACHIEVEMENT OF THE MILLENNIUM DEVELOPMENT GOALS (2005-2015)

The world development has been associated with information, the role of communication needs, economic progress and social promotion. All parties agreed that the Media generates an environment favouring growth and change. The Media gives access to the developed countries, opens up mentalities, and stirs peoples ambitions. For a long time work and production have been linked to communicating means. Today the relationship between them has become a dominating force. They play a crucial role in development.

It is not by mere chance that the two World Summits are taking place at the beginning of the twenty-first century to set up a World Strategy and make profitable use of the information technologies for a global development. To achieve its objectives, the International community has decided about four partners: the Public sector, Private sector, International organizations, Civil Society and all stakeholders. Civil Society is called on to play a new role.

CHAPTER I- **COMMON OBJECTIVES OF THE TWO SUMMITS**

Half of the world's population lives in poverty. Different aid programmes are no longer helpful to remedy for this situation. The gap between wealthy countries and poor is widening a bit more every year. In September 2000, a World Development Summit was held to examine the issue at length. It came out with eight objectives.

1- Eradicating poverty and hunger in the world.
2- Providing an elementary education to all world children.
3- Promoting equal opportunities for men and women.
4- Reducing children death-rate.
5- Improving maternal health-care
6- Fighting diseases (Aids, TB, Malaria, etc...)

society and should be committed to fight against poverty, exclusion, and against the widening of the digital gap between wealthy and poor countries.

- They should mobilize financial resources for the World Solidarity Fund to meet the Goals of the Millennium.
- They should involve all International Funds in the achievement of the Millennium Goals.
- They should seek to give more significance to partnerships and co-operation by fostering dialogue between cultures and civilizations and by putting forward values of tolerance between individuals, communities and peoples based on cultural characteristics and linguistic diversity.
- They should recognise the new realities and challenges and adopt global reforms to promote modernization, democracy and Human Rights within a framework of universal constant and common values and an optimum use of ICTs.

They requested the International community should keep a follow-up of the WSIS decisions which should make part of the new International strategies and objectives. The decisions should, of course, reflect the commitments taken by the International community to develop the immaterial economy to achieve the objectives of the Millennium.

discussed the regional plan of action.
Four UN agencies and organisations agreed to support the plan of action of the Arab League related to building the Information Society by favouring, first and for all, the development of contents in Arabic on the Internet.

After Damascus, All Arab and African representatives met in Accra (February 2005) and discussed African issues related to communication and focused on a number of choices, especially about the role of minorities and immigrated population in building the Information Society in their native country.

b) Arab Civil Society recommendations for Geneva

The second preparatory meeting was held in Geneva in February 2004 with 1978 participants, 565 among them were representing Civil Society Organizations (208 organizations).

At the meeting, members of the two committees appointed by the UN Secretary General presented their respective reports related to suggestions for the Internet governance and ways of financing the digital gap program. Participants looked also at the project by Friends of the President which would define the global choices for the Information Society and decide on the work to be done in the next ten years.

Many new organizations attended the meeting, twenty of them were from the Arab world, they are now 100 Arab organizations over 3500 from other countries. At the meeting, the Caucus group discussed topics related to Arab cultural characteristics, ways of financing the bridging of the divide program and of remedying the poor digital contents of Arab countries on Internet.

Many representatives of the Arab Civil Society Organizations attended the meeting and made many recommendations about the importance for Civil Society to attend all Summit preparatory meetings. They insisted on such issues as the governance of the Internet taking into account interest of all parties in this regard, the Internet protocol asking all governments in the Arab countries to sign it to benefit from the world development of technologies, the issue of Arabisation of terms was a very important one: all parties specialised and business institutions and governments should find ways of solving this problem. Arab governments were called upon to respect International conventions related to Human Rights and freedom of expression by all and for all.

In their meeting in Cairo in May, all Arab parties concerned focused on the preparation of an Arab overall program expressing ambitions of all Arab countries. They decided to have the last preparatory meeting at the International Communication Union in Geneva in September 2005. It was hoped that the Tunis phase would lead to a commitment by all representatives of the peoples of the world on a number of strategies to achieve sustainable development:
- All parties should participate in the foundation of the cybernetic

of the International Civil Society and the preparation of the official documents of the Summit. Some of the Arab and African Civil society organisations think that the Summit Declaration of Principles has adopted about 60% of the view of the International Civil society Organizations. They, nevertheless, adopted it provided that the western NGOs would in turn back them up.

The International Civil Society has succeeded in convincing governments of the extent of its maturity and responsibility and that it has nothing to do with improvisation and street demonstrations. It should be considered now as a trustworthy member of the International Community.

CHAPTER III- **THE ROLE OF THE ARAB CIVIL SOCIETY IN THE PREPARATION OF THE SECOND PHASE OF THE SUMMIT**

At the end of the first phase of the Summit, many topics mentioned in the Geneva documents had to be examined thoroughly again. Here are the questions that are related to them:

- What does Arab Civil Society think of the creation of the Digital Solidarity Fund ?
- What relationship does it have with the World Solidarity Fund whose creation was suggested and supported by the Arab countries?
- What would be the best way to govern the Internet? How could the Arab countries participate?
- What is the role of the Arab Civil Society in the foundation of the Information Society?
- How would the Arab Civil Society be best organised at the International level and what do we think of the recommendations of the UN Cardoso Committee about the International Bureau for Civil Society?
- What is the African program to bridge the digital gap?
- What is the program that was suggested in the Arab league Summit in 2001 regarding the building of the Information Society ? and what sort of relationship does it have with the African project?
- What is the position of Civil Society towards the Arab League project about ICTs applications in the Arab countries? This project could be presented to the WSIS as the Arab document for the WSIS.

a) In Damascus and Accra

The regional preparatory conference of western Asia took place in Damascus (22-23 November 2004) under the name: «Partnership in the building of the Arab Information Society». It was aimed at carrying out the decisions made at the 1st phase of the Summit and those of the regional Prepcoms for Tunis phase.
They had a survey of the steps being achieved by member states and

g) The Plan of Action

Adopted by the Summit, the Plan of Action translates the common views expressed in the Declaration of Principles and the Millennium Development Goals. No commitments have been taken in the Declaration of Principles, but many principles have been adopted. The Plan of Action, though it does not reflect any commitment on the part of governments rests on a series of strategic actions that the different partners will have to implement to allow the development of global Information Society and give a concrete form to it with the participation of all partners and stakeholders, by developing a communication and information infrastructure, building capacity in education, developing human resources and scientific research and increasing confidence in the use of the Information and Communication Technologies. As to the creation of an enabling environment, governments should develop a political and regulatory framework based on solidarity and transparency, with an emphasis on the role of Information and Communication Technologies in order, to achieve sustainable development. They should use their applications in the administration, business activities, education, health care, environmental services agriculture and different economic institutions.

The Plan of Action recognises cultural diversity, the importance of the Media, ethical dimensions and international co-operation. The last paragraph of the Plan of Action insisted on the preparation of the Tunis phase and it enumerates the different issues to be dealt with in a final document to reduce the widening of the digital gap and carrying out the Plan of Action involving all parties at all levels.

CHAPTER II- **PARTICIPATION OF CIVIL SOVIETY IN THE FIRST PHASE OF THE SUMMIT**

All representatives of Civil Society participating in the Summit and charged of the preparatory meetings of the Summit at the regional level have stressed the importance of all issues mainly those related to partnership with the private and public sectors and with international organisations. The International Civil Society organisations agreed on presenting a declaration in their name because it was difficult for them to include all their ideas into the official documents. This declaration stesses their right to open-sources and free software and warns against the dangers of monopolizing tendencies the private sector may exercise in the name of intellectual property. They pointed out to the fact that the advantages of intellectual property should be considered as part of public domain.

The representatives of the Arab NGOs participating in the Geneva Prepcoms and in the regional meetings formed a group (Caucus) which, at the Summit, voiced the Arab point of view and contributed to more understanding with the African organisations.

A group of the Arab Civil Society organisations agreed on the declaration

have to do much with economic issues. The North defended the principles of reinforcing cultural diversity in the context of a global civilization, but the South insisted on the necessity to respect this diversity and to promote local cultures.
They could not agree, however, on morals or on global values and principles to be respected and strictly followed when using information and communication technologies. The disagreement was obvious when topics about civil freedoms, the right to refuse any conformity with the Western values that may be conflicting with morals and religious beliefs and the right to fight all actions of discrediting different religious considerations and illegal actions pertaining to the Information and Communication Technologies were discussed.

e) The media

The North gave a great importance to the Media. They attempted to impose it because they believed it played an essential role in the foundation of Information Society and that it should be considered as important as the other partners and should be out of the context of Civil Society it belongs to. The North emphasized the principle of owning information and communication means granting total freedom to information sources, broadcasting and use. They considered that only journalists should be responsible for any measure or regulation related to the Media but, with the opposition of many countries of the South on this question, reference to them as "a stakeholder" was dismissed. The emphasis was also made on the use of information in a responsible way and that owning information and communication means must be in conformity with national laws of every State.

f) International co-operation and the financing means to bridge the digital divide

The South and particularly the African group attempted to get a clear commitment from the North to provide technical and financial assistance to the emerging countries with the aim of bridging the digital gap by establishing mechanisms for a transfer of technologies and by creating a social Fund. But the North strongly apposed the principle of creating such a Fund and any voluntary financial contribution was dismissed, arguing that existing international means of financing can do. As far as the transfer of technologies is concerned it would be done according to a fixed set of rules agreed upon within the bilateral relations between countries. But after pressures by Switzerland, some form of a compromise was reached consisting in the creation of a voluntary Fund for digital solidarity supported by some partners. They asked the UN Secretary General to set up another group for this purpose before the Summit in Tunis.

it as basic in the Information Society referring to Article 19 from the Universal Declaration of Human Rights and turning down any mention of Article 29 about public order, public good and morals in every democratic society. In addition to that, the Northern States tried to turn down any mention to the respect of States sovereignty and national laws in the building of the Information Society.

In response, the Southern States insisted upon the fact that Human Rights must include economic, social and cultural rights and the right to development. Freedoms must be submitted to the restrictions referred to in Article 29 of the Declaration. After exacting negotiations they reached compromise consisting in referring to both articles 19 and 29 of the law in a balanced way and by reference to the UN Charter and the Universal Declaration of Human Rights with a commitment of all States to a respect of the country sovereignty.

b) Intellectual property

The Southern States and in particular China attempted to impose their point of view related to the protection of intellectual property and as mentioned in the present international agreements. The actual texts represent a hindrance to any sharing of information and knowledge and therefore stands as an obstacle in the building of the Information Society. In response to that, the Northern States attempted (the United States in particular) to focus on the obligation for all to reinforce all agreements related to intellectual property.

Negotiations led to a general arrangement free from any commitment. The protection of property is considered as an important factor for it encourages innovation and creativity in the Information Society. Spreading knowledge will then facilitate it on a large scale.

c) The Internet governance

While the Southern States and China demanded the Internet governance to be under the control of the UN and its different agencies, the US demanded that International issues related to Internet governance should be dealt with between States with the participation of the private sector.

As for the European Union, the member states were divided: some were inclined to support the position of the Southern States, some others defended the US one. In the end, a compromise was reached which mandated the Secretary General of the UN to set up a team work to seek mechanisms for the Internet governance that would involve all governments private sector as well as Civil Society in the developed and developing countries alike.

d) Cultural diversity and morals

This topic raised a special interest among all partners though it did not

PART TWO

CIVIL SOCIETY IN THE WORLD SUMMIT ON THE INFORMATION SOCIETY (WSIS)

Preparations for the Summit have started since the UN decision was made in 2001. Many preparatory meetings took then place in all continents with the participation of all active forces especially Civil Society organizations and investment agencies and production institutions of private sector. Preparation work began in Africa where the first regional conference was held in Bamako, capital of Maly, late in May 2002. Then regional meetings continued for a whole year in different countries and geographical areas like for example the Arab conference that took place in Cairo on the 16/18 of June 2003.Meanwhile, international representatives began preparatory meetings in Geneva the first week of July 2002. They started with practical issues. The Prepcom I conference had to decide about the host country for the Summit and the criteria to be adopted for participation of Civil Society Organizations and representatives of the private sectors. All three meetings discussed a wide range of topics on the Information Society. They all ended up with the adoption of a Declaration of Principles and a Plan of Action in response to the worldwide ambitions of the different stakeholders.

The first phase of the Summit was an opportunity to demonstrate that the definition of the Information Society is not limited to the impact of the new technologies but includes political, economic and social topics which require more examination and more intensive reflexion. For this reason, the attention was geared to the second phase of the Summit in Tunis in a few months (November 16/18 2005) In this phase, definition of what is meant by founding an Information Society will be worked out and the Summit will be deciding about the world wide strategy to be adopted.

CHAPTER I- **KEY ISSUES OF THE SUMMIT**

The Summit dealt with a number of issues submitted by all stakeholders and considered as key issues in the foundation of the Information Society and represent good reasons for organizing the Summit:

a) Human rights and freedom of expression

This issue was at the top of the raised ones. The Northern states considered

The report has stressed throughout the great possibilities offered by communication networks for these organizations to be active on the one hand, and the distinctive role they can play in the foundation of the Information Society and knowledge on the other hand

The ECOSOC has tried for a long time to organize these NGOs which have acquired a consulting membership to the UN or the UN specialised institutions such as the UNESCO and the International Communication Union. Many efforts were made to define them as NGOs but no final agreement was reached and only 6 types of organizations[7] were considered as NGOs: popular organizations interested in special social classes such as youth and children, professional organizations, cultural clubs, university institutions, academies and charity organizations. A much bigger number than these asked for attendance at the Summit, they did not figure within the groups of NGOs above mentioned.

A Council of 16 representatives of different organizations was set up in Geneva and modes of involving Civil Society organizations were deviced. There are more organizations: academies, scientific and technological groups, information and communication organizations, organizations for innovation and cultural activities, municipalities, organizations for development and for the protection of the environment, youth and women organizations, charity organizations, partnership organizations, organizations for reflection, organizations for the handicapped and the disabled and professional unions.

CONCLUSION

Three points are to be taken into consideration:

- The **new legitimacy** acquired by civil society as one of the stakeholders or one of the four parties concerned and one of the pillars in the foundation of the knowledge society.

- The **role of the Media** in the building of Information and Communication Society. Professional organizations and others associated to the Media were granted a very special role and are now considered as a distinctive partner. This should not, of course, minimise the role of the other parties of Civil Society like for example the organizations for journalists.

- The **global features** of the project. It engulfs all aspects of life. It is a project for development, aimed at improving the standards of living of all people on earth. It includes all developmental fields. All Civil Society NGOs are called upon to profit from the facilities offered by the communications technologies. A great number of them is going to be the first to participate in the foundation of new values based on partnership leading to more justice, reconciliation and compromise.

[7] See the UN Secretary General report published in September 13, 2004.

CHAPITRE IV- **THE COMPONENTS OF CIVIL SOCIETY IN THE INTERNATIONAL CONTEXT**

The Charter of the UN - Article 71 - statutes that Economic and Social Council (ESC) is entitled to take any necessary measures to consult any NGOs, it can do it directly if the NGOs are international but if they are national it should consult their governments. 20% or 30% of the UN budget goes to NGOs, and the 1/3 of the UNICEF budget comes from NGOs. The number of organizations in the ESC has increased from 800 in 1990 to 2400 in 2004. And this number is expected to keep increasing after the publication of the Cardoso report which has insisted on the necessity of the NGOs participation in the different steps of achieving the Millennium Development Goals. The report was written by 12 international experts (the Committee was charged by the Secretary General of presenting appropriate suggestions to reinforce the relationship of the United Nations agencies with Civil Society).

The Secretary General has adopted almost all the committee suggestions related to establish a link between the regional and international realities. In his speech before the General Assembly (October 15,2004) the UN Secretary General mentioned that this action demands a number of measures to help these organizations get more involved in the United Nations activities at both the national and international levels at the same time. This action is part of the moves taken by the United Nations to have more opportunities for action and organise its relations with Member States by reinforcing numerous links with these organizations whose activities are complementary to those of their governments.

In this report 7 steps have to be taken to rule out any confusion in the relationship between the concerned parties and ensure efficient participation of Civil Society Organizations in global development. These steps are as follows:

1) Civil Society should have more participation with the UN agencies and organizations.
2) To create a Fund from private resources to have the representatives of Civil Societies in the developing countries participate in the different international activities.
3) To improve supporting mechanisms to be more active at the international level.
4) To have more opportunities for dialogue with the Secretary General Offices.
5) To have more participation in the activities of UN agencies in the different countries, members of the United Nations,
6) To promote United Nations partnership with representatives of Civil Society.
7) To seek a new administrative framework to give concrete form to these programs in the different specialised international organizations.

- fight to preserve universal values, human rights, democracy and international law,

- use non violence and are independent from business institutions, public authorities, political parties and religious programs,

- prepare public opinion and national interest to adhere to national issues, social solidarity, equal rights for men and women, cultural diversity, ways of having a good quality of life, a clean environment, protection of natural resources and participation of people in political life.

The committee of experts which the Secretary General of the United Nations (UN) charged of defining the future relationship between the UN and Civil Society «the Cardoso committee» defined Civil Society as a space where citizens can have social activities outside the family, friends and colleagues, and where they can defend their interests, ideas and principles. The UN calls NGOs all institutions that do not belong to governments or the UN itself. Anyone who works in education, science or culture can be a member of Civil Society. This way, Civil Society includes all parties who do not have any governmental and business activities and who endeavour to encourage all initiatives based on voluntary actions and on solidarity.

Legislation in many countries makes a distinction between laws made for organizations and laws for political parties so that there is no confusion between them.

Civil Society organisations and their members can be interested in politics but should not have any political activity at the same time. This means, that Civil Society organisations are allowed to support any political orientations which go with their objectives, vote for any election programs likely to help them achieve those objectives and participate in any international event which goes with their interests but they are not allowed at all to be transformed into political parties and adopt different directions contrary to national interest at the international level.

Civil Society organizations are getting more and more important all over the world. Their role in development is crucial. Unfortunately in some Arab countries their activities are still limited to social assistance [5]though there is evidence today from the context of the world changes that they have proved to be a good inciting force to achieve democracy, sensitise people to many issues, secure people rights and their defence, free society from repressive rules of dominance and globalization and promote a genuine social, economic and political development based on people's needs, dreams and visions[6].

---

[5]Dr Amani Kendil at Conference "the future of Civil Society institutions in the Council for aid of the Gulf States" 4/3 April 2000 Publishing Centre of Gulfs &Saoudi Arabiauniversity (Koweit University).

[6] Opening words of Dr Maimouna Essabeh at the above mentioned Conference.

When they started discussing the right to information, they insisted on the fact that the conditions for securing such a right depends on fulfilling the above mentioned considerations, also, that right means more than the one for information because it has to do with individuals, groups, peoples of different countries and States at the same time. And also, because it is based on a sharing of responsibilities. It gives a meaning to the participation of citizens when making decisions. It should make ways appropriate for people in need to express their opinions and offer legal and moral bases to ensure a safe, free and responsible relationship. From that perspective they concluded that the role played by the NGOs consists basically in reinforcing all invested national efforts to generalize this right for a better understanding and to make it known at all levels. Interested different parties have decided to emphasize, first, the importance of the role played by Civil Society in improving different fields of information and promoting the right for Man to information, second, the same parties endeavor in convincing public opinion that the Media are part of Civil Society. Attempts to define relate it to a specific domain have not been successful. Some people think it is closer to Civil Society because they play a social and cultural role and because some Press institutions are linked to the same law texts as the NGOs. Some others, think it is closer to public sector because audiovisual media are usually submitted to government control, which is still a way of life in many developing countries, some others believe that the Media using Market rules is part of business sector and it is difficult to separate them from other business agencies or institutions.

Though the three groups differ, they admit at the same time that the organizations charged of the media are part of Civil Society and that Information Society is not limited to the Media. It has to do with all aspects of development. In this very respect the role of the media is highlighted in sensitizing citizens to their duties towards the foundation of the new society which is going to be based on information, communication and knowledge and their participation as full partner in the political life and development process.

CHAPTER III- THE DIFFERENT DEFINITIONS OF CIVIL SOCIETY

What was meant by Civil Society has historically existed in a feetus form since Aristotle. It meant all citizens who were related to one another by nationality. Ibn Khaldoun mentioned Civil Society in his analysis about the relationship between society and the State and in a comparison between nomades and citizens. Today it means a number of shared values representing a social capital. The Euro-Mediterranean club has summed up all these as follows: Civil Society comprises all individuals and organizations that:

- do not make any profits from their activities,

the concerns expressed by the Developing Countries and related to their demand for establishing a New Global Order for Information would vanish after setting up an International Communication Network system. These networks should be within every country's reach. They should facilitate exchanges, be free from any control or restrictions and depend on the freedom and convictions of users[3].

Though the term Information Society has appeared only in 1971, it has been used on the political level only after the American Administration had made public its new strategy for development in 1993 and named it «Information Super Highway». The term Information Society has not had any clear definition yet in the Arab world. Still many different points of view remain. Some people relate it to the media, others to information, but specialists in networks relate it to communication. All of them however relate it to knowledge since the role of communication networks is to transmit information. The Internet is going to be the backbone of the cybernetic era.

CHAPTER II- RELATIONSHIP BETWEEN INFORMATION AND CIVIL SOCIETY

The big importance given to the field of Information and Communication by Civil Society Organizations started a longtime ago, about a quarter of a century ago. The special committee appointed by the UNESCO in 1977 was charged of studying and discussing the issues in the Information and Communication field at the International level. The members of this committee could then perceive the real world we are leaving in and outline economic globalization and its deep repercussion on employment, work variety and the relationship of all with the information new order. In their report[4], they drew a number of conclusions about the foundation of the new Information Society. They believe that the role of the media and these organizations will be more important to achieve this global project.

The forum the NGOs held at the UNESCO in March 1979 was organized to examine the conclusions drawn by the members of the International committee. That forum was one of the first events illustrating the relationship between the NGOs and the media. Though the conference was about «Communication rights and their perception by the NGOs», the participants who represented about a hundred organizations and Trade Unions discussed the role of Information and Communication Technologies and their impact on development, peace, fighting different aspects of incitation to war, terrorism and discrimination. They also asked, on the other hand, that the Media and Communication channels should protect cultural and linguistic diversity. They suggested to raise a worldwide Fund for the Media to reinforce efforts for development. They called on the International Community to be committed to these decisions to help increase development of this sensitive field.

---

[3] Parhakhil is one of the 1st people who supported the South.

[4] Mc Bride's report about Information « Multiple voices and one world» UNESCO- Paris 1980.

generated by the digital revolution is still in the «making».

After this brief and historic comparison, we may add that the idea of using the Web on a worldwide scale was born in the USA with Roosevelt's «New Deal» program more than 70 years ago. In fact, there was mention to it when it was decided to increase telephone lines aiming at helping big companies specialised in networks to be open to competition but protectionist laws impeded the project[1].

At the end of the Second World War, the defeated countries were not allowed to invest in arms provision. The attention was then directed towards Electronics, especially in Japan where the Japanese researcher Youneji Maasouda, who was then Director of the Japanese School for the Development of Computer's systems, published in 1971 a plan called «National strategy for Information Society». That plan was aimed at preparing Japan to switch from the Industrialist Society into theInformation society before the close of 2000.

Researchers in the USA were very much interested in that study. D.F.Parhakhil[2], for example, drew the conclusion that the integration of the media was going to lead to a system very much like the «Electronic Highway Network» covering all countries. Parhakhil was the first expert to use that terminology to define the Information Society before the expression «Information Super Highway» was used. At that time, he predicted that research would be able, sooner or later to help overcome the technical obstacles which prevent the digital picture from being totally transmitted. He also made comments about the World-wide Network. He said, it would provide a great deal of services in arts, science, education, trade industry, health care, transport, public administration, and government activities. It would also increase productivity and the countries national product and would improve the quality of life and provide opportunities for employment.

The word Internet was never used at that time but experts used the expression «World-wide Network» to explain the channels through which information was conveyed all over the world through the digital science and the automatic live transmission of the text, sound and mobile picture. All researches focused on information as a new energy to be supplied by Electronics and whose power would be bigger than that of electricity in the national economy of countries. As a matter of fact, the transition to «a Post Industrialist Society» would take place when services rendered by the media top more than 50 % of the National Product.

All researchers who prepared similar studies on the request of the UNESCO at that time, warned that transition from one type of society to another may generate economic crises and constraints on employment before new opportunities for jobs could be discovered. They believed that

---

[1] A study by the American Cultural Center «The Information Society» (May 1995).
[2] A study by this American Researcher for the UNESCO in 1978 with Mac Bride's report.

PART ONE

INFORMATION COMMUNICATION AND CIVIL SOCIETY

For the last few years, the word «society» has meant two things: «Information society» and «Civil society». Organizations like NGOs are gaining more and more importance as a result of the political and economic changes brought about by the highly advanced development of technologies and the world-wide expansion of the Internet. They are considered today as a full partner in the foundation of the new society which is actually a society marked by the development of information and communication and in which intellectual references, with different ideologies and different ways of thinking are badly needed.

CHAPTER I- **FROM INFORMATION REVOLUTION TO INFORMATION SOCIETY**

Information Society is different from Industrialist Society. Industrialist Society was marked by colonization and exploitation of the resources of the weak countries. In this regard, Max Weeber wrote that in that society, Man was only interested in material possessions and as a human being, he was ignored.

Information Society on the contrary, is a society founded on a human basis. It is a result of the conflicting situation between Capitalism and Communism and the Cold War which lasted for the hole second half of the twentieth century.

The Information Society is people-centred, favouring the use of Information and Communication Technologies (ICT) to have access to information. With the spread of information, the rapid development of knowledge, and scientific invention-knowledge is going to be basic for development, for an increase of cultural production and for making profitable use of scientific research centres. Distant services in economic, social and cultural fields are available, decisions-makers can use these technologies in political life, diplomacy, national defence and in many other strategic activities.

A final definition of the Information Society, however, which is

Nevertheless, a great number of experts believe that Information and Communication Technologies are essential to secure peace in a worldgoverned by competition. They help overcome the challenges of the information society. We should master them and integrate them. Today we should ask: «What sort of knowledge are we talking about? is it that heritage which we have received from our predecessors generation after generation? or is it the cybernetic culture which is shaping up society into a new one? Is it a knowledge of modern networks and digital equipments which can be far more intelligent and more creative than man, and which can even change the nature of his needs?

Convinced of the practical promises which modern communication technologies could achieve in the industrial and developing countries, governments and the United Nations organizations adopted integrated projects aimed at supporting economic development programs for employment, healthcare, civil freedoms and human rights.

For that purpose, experts from the G7 met in Brussels in 1995 to elicit their vision of the Information Society. An expert panel called «GIANTS», was set up representing all parties public, and private sectors and Non Governmental Organizations (NGOs) they met to examine this topic from various perspectives. After that, the G8 group held a summit in Okina in Japan to study the outlines of the New Society ahead and concluded the Summit with many important decisions such as a commitment to bridge the digital divide, establish an international legislative framework for Internet governance and secure the right to all parties: concerned to take part in this project in process of construction. But the developing countries declared that this project could not be possible if they were excluded from it. In line with that, some governments called on organizing an International Summit(WSIS) to elicit their vision of the New Society which should be based on solidarity and co-operation.

It was then that the United Nations decided to hold a WSIS intended to lay the foundation for this global project which is expected to offer opportunities to all active forces in society and grant Civil Society Organizations an important role.

INTRODUCTION

The digital revolution that humanity observed after the invasion of space coincided with the expression of global village. Likewise, the cybernetic revolution coincided with Information Society.

As a matter of fact, the rapid development of information and communication was of no surprise to scientists and specialists in strategic studies, because it was of their own initiative. They paved the way for the post-industrialist society with research and facilitated the emergence of the technological revolution. Decision-makers realised that information and knowledge require special strategies that should be part of a global plan to achieve sustainable development and political influence in the world. This strategic belief made it easy politically and economically to prepare an appropriate environment for it. It explains the reasons why the succeeding technical discoveries have been given total support and great importance.

Observers wondered at a time about the reasons why the «GIANTS» of the economy invested in computer programs, film-production, publication, the media and Internet, and why they bet on them in the economic activity and in the international stock exchange. Others doubted the effectiveness and the utility of the increasing number of space telecommunication satellites.

It was then clear that Information and Communication technologies can be used in all fields. There are no boundaries for them today : telephones are in every home, satellite dishes are everywhere and personal computers are with people wherever they are. It has become clear for everybody, why the biggest industrial countries have, for decades, apposed the efforts of the UNESCO to establish a new world-wide system of information and communication in order to build a global environment for information based on a more equitable distribution of the new resources and their benefit in different fields and for all societies. In the past, competition existed within one country, but today, with globalization, competition takes place in a sort of a world-wide factory managed by multinational companies and dominated by commercial exchanges in a global environment completely different from the one we used to have traditionally and culturally.

PUBLISHER'S NOTE

The great challenges the Arab World is facing at the beginning of the third Millennium, especially in the field of the New Information and Communication Technologies, require a much more involvement on the part of Arab Civil Society in the Information Society.The World Summit on that Information Society in Tunis (November 16/18 2005), is aimed at finalizing its foundation.

In response to a need for relevant strategic studies by Civil Society, Hibiscus Publishing and El Bousten Publishing, in partnership with CDMIND, a Civil Society Digital Partner, and IFEDA Center (a Center for Information, Training, Studies and Documentation on Orgnaizations), have just started publishing a new series called "**Cybernetic Culture for Organizations**" dealing with researches and studies to enrich cultural activities in Tunisia.

This series begins with a study by Dr Mustapha Masmoudi about "**Civil Society and Digital revolution**" which sheds light on the new concept of Civil society considered as one of the bases in the foundation of the Information Society and on the global strategies that are defined by the United Nations, to allow all active forces in society, especially Civil Society organizations, to participate in the achievement of the Millennium Development Goals.

This study comes at a time of a historic event. It is a countribution to the achievement of the decisions taken by the World Summit on the Information Society (WSIS).

We want to give a very special significance to this study by translating it into French and English and publishing it on a CD-ROM and on the net in line with the President's program, which encourages spread of cybernetic culture through an intensive production at the international level.

Noureddine M'RABET
General Director
of IFEDA Center

Cybernetic Culture for Organizations

Mustapha MASMOUDI

The Arab Civil Society and the Digital Revolution

Areas for Arab Civil Society participation in the building of the Information Society and the achievement of the Millennium Development Goals 2005-2015

(Adapted from Arabic)



HIBISCUS PUBLISHING —— EL BOUSTEN PUBLISHING —— IFEDA CENTER

§§

November 2005

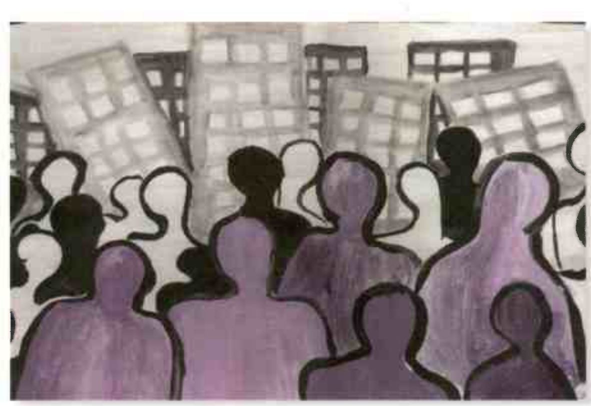




Dr. Mustapha MASMOUDI

The Arab Civil Society and the Digital Revolution

La Société civile arabe à l'ère de la révolution numérique



Leila Ben Bechir (48cm x 36cm) acrylique



HIBISCUS EDITIONS — EL BOUSTEN EDITIONS — CENTRE IFEDA

Novembre 2005